الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

معوقات التنمية الاقتصادية في دول الاتحاد المغاربي(دراسة حالة الجزائر)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب:
- شويط محمد

تحت إشراف:
أ.ارزيوقات ميلود

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
يونس بوعصيدة رضا	أستاذ محاضر -أ	20 أوت 1955	رئيسا
ازريوقات ميلود	أستاذ مساعد -أ	20 أوت 1955	مشرفا
سلامة وفاء	أستاذة محاضرة -أ	20 أوت 1955	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

الإهداء

الى من تعجز الكلمات عن ذكر مآثرهما ، إلى من حلما أن يراني أتخطى درجات العلم والنجاح ، إلى الذين لن أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما إلى

أمي

وأبي

إلى كل فراد العائلة الصغار والكبار الذين حملوا معي هم أعمال مشواري الدراسي ، الى كل الأصدقاء والزملاء الذين تركوا بصماتهم في حياتي ، إلى جميع طلبة قسم العلوم الاقتصادية.

الشكر

احمد الله عز وجل الذي اصبغ عي نعمه ظاهرا وباطنا ووفقي في إتمام هذه المذكرة .

وأتقدم بجزيل الشكر الى استاذي المشرف : ارزيوقات ميلود الدكتور المحترم.

كما اشكر كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة ، قريبا وبعيدا

كما اشكر جميع أساتذة كلية الاقتصاد

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة :

يتناول البحث معوقات التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي دراسة حالة الجزائر تمثلت مشكلة البحث في إن دولة الجزائر تعاني من التخلف ونقص الخبرة في المجال الاقتصادي وعدم كفاءة خبرائها في وضع استراتيجيات مبنية على أسس علمية اقتصادية تمكن الدولة من تحقيق الاكتفاء في الميدان الاقتصادي ، فبالرغم من امتلاك دول الاتحاد المغاربي للموارد والإمكانيات وبالأخص الجزائر إلا أن هذه الأخيرة تواجهها عقبا وشوائب عديدة في تحقيقها للتنمية الاقتصادية فلقد مرت بالعديد من الفترات تميزت بمجموعة من الظروف التي أثرت سلبا على مسار الاقتصاد بشكل عام ومن خلال ما سبق يمكن طرح مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

- ما هي المعوقات الاقتصادية في الاتحاد المغاربي؟
- ما هي ابرز المعوقات الاقتصادية في الجزائر ؟
- ما هي الحلول الواجب إتباعها لتفادي هذه المعوقات الاقتصادية ؟

يهدف البحث إلى دراسة حالة التنمية الاقتصادية بالجزائر ، بالإضافة إلى الوقوف على المعوقات التي تقف أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر .

اعتمد البحث على المنهج الوظيفي التحليلي لاختبار الفرضيات التالية :

هناك معوقات اقتصادية تقف أمام التنمية الاقتصادية في الجزائر

تهميش الدولة الجزائرية للقطاع الخاص المتمثل في الشركات المصغرة مما أدى إلى ضعف في التنمية الاقتصادية .

ضعف التنمية الاقتصادية في الجزائر بالرغم من امتلاكها للموارد والثروات .

تأثير التبعية للغرب مما أدى إلى غياب الإنتاج الاقتصادي في الجزائر.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج تمثلت في كون أن الاتحاد المغاربي تنقصه العديد من المقومات التي تنعش التنمية وبالأخص الجزائر .

هيمنة الاستثمارات الخارجية على الاقتصاد الداخلي للجزائر مما يؤدي إلى ضعف القطاع الإنتاجي المحلي.

اعتماد الدولة الجزائرية خاصة والاتحاد المغاربي عامة على الخزائن والبنوك التابعة للمحروقات ، وعلى هذا فيجب على دول الاتحاد المغاربي أن تعمل على تغيير السياسات الاقتصادية وان تعوضها بسياسات واستراتيجيات هادفة تعمل من خلالها على تعزيز الشراكة بين دول الاتحاد المغاربي للنهوض بحصن اقتصادي قوي وتنمية منافسة ومضاهية للدول الغربية .

على الدولة الجزائرية أن تعمل على إعطاء الفرص للمؤسسات الخاصة وذلك لتحسين الاقتصاد العام والخروج من قوقعة أرباح المحروقات وتعويضه بالقطاع الزراعي الذي يعد العمود الفقري للجزائر .

بالإضافة إلى فتح المجال على الصناعات المحلية والتي تعد وسيلة لإزالة جميع المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي عامة والجزائر خاصة .

Study summary:

The research talks about the obstacles to economic development in the Maghreb Union, Study the case of Algeria : the problem of the research was that the state of Algeria suffers from underdevelopment, lack of experience in the economic domain, and the inefficiency of its experts in developing strategies based on scientific and economic foundations that help the state to achieve sufficiency in the economic domain.

despite of Resources and Possibilities of the Maghreb Union , especially Algeria, however, is facing many obstacles and deficiencies in its achievement of economic development. It has passed by many periods that affected negatively on the economic path in general.

Through the above, the research problem can be raised in the following questions:

- What are the economic obstacles in the Maghreb Union?

- What are the main economic obstacles in Algeria?

- What are the solutions that must be followed to avoid these economic obstacles?

The research aims to study the state of economic development in Algeria, in addition in addition to identifying the obstacles that stand in the way of achieving economic development in Algeria.

the research relied on the functional analytical method to test the following hypotheses:

- There are economic obstacles stopped the economic development in Algeria.
- The marginalization of the Algerian state in the private sector represented by the mini-companies, which led to weak economic development.
- The marginalization of the Algerian state in the private sector represented by the mini-companies, which led to weak economic development.
- The effect of dependence on the West, which led to the absence of economic production in Algeria.

The research concluded with a set of results represented in the fact that the maghreb Union lacks many of the ingredients that stimulate development, especially Algeria.

the domination of foreign investments in the internal economy of Algeria, which leads to the weakness of the local productive sector.

The dependence of the Algerian state in particular and the Maghreb Union in general on the coffers and banks belonging to the hydrocarbons, and therefore the countries of the Maghreb Union must work to change economic policies and compensate them with targeted policies and strategies through which they work to strengthen the partnership between the countries of the Maghreb Union to promote a strong economic fortress and develop competition and comparable to Western countries .

the Algerian state must work to provide opportunities for private enterprises in order to improve the public economy, get out of the shell of fuel profits and compensate it with the agricultural sector, which is the backbone of Algeria.

in addition to opening the way for local industries, which are a means of removing all obstacles facing economic development in the Maghreb Union in general and Algeria in particular.

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
المقدمة	
الفصل الأول : التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي	
مقدمة الفصل	02
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	02
المطلب الأول: مفاهيم التنمية الاقتصادية	02
أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية	02
ثانيا: الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصاد	03
ثالثا: خصائص التنمية الاقتصادية	04
رابعا: أهداف التنمية الاقتصادية	05
المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية	06
1- نظرية آدم سميث	06
2- تحليل ماركس والماركسيين	07
3- نظرية التنمية لديفيد ريكاردو	08
4- نظرية جون ستيوارت ميل	08
5- نظرية شومبيتر:(Joseph Schumpeter)	09
نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية	10
1- نظرية مراحل النمو:روستو (w.w.rostow:)	10
2- النظرية الكلاسيكية	13
3- نظرية كينز	14
4- نظرية لبنشتين	15
5- نظرية نيلسون	15
6- نظرية الدفعة القوية	16
7- نظرية النمو المتوازن	16
8- نظرية النمو غير المتوازن	16

9- نظرية ميردال	17
10- نظرية النمو الكلاسيكية	17
11- نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة	17
12- نظرية النمو الحديثة	18
المبحث الثاني : الاتحاد المغاربي	18
المطلب الاول : نشأة الاتحاد المغاربي والهيكل التنظيمي وأهدافه وانجازاته	19
أولا : نشأة الاتحاد المغاربي	19
ثانيا : الهيكل التنظيمي	21
ثالثا : أهدافه وانجازاته	22
المطلب الثاني : اقتصاد الاتحاد المغاربي	23
أولا الإمكانيات الاقتصادية لدول الاتحاد المغاربي :	23
ثانيا : معوقات الاقتصاد المغاربي :	27
المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة المضافة	29
المطلب الأول : الدراسات السابقة	29
أولا : الدراسة الأولى	29
ثانيا : الدراسة الثانية	29
ثالثا : الدراسة الثالثة	30
المطلب الثاني :القيمة المضافة	31
خاتمة الفصل	32
الفصل الثاني	
مقدمة الفصل	35
المبحث الأول: المبحث الأول: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر	36
المطلب الأول: الإمكانيات التنموية في الجزائر	36
أولا: المنطقة الساحلية	36
ثانيا: الفلاحة	37
ثالثا: الصناعة	38
رابعا: شبكات النقل	40
المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر	41

أولا: سياسة إنعاش الصناعة	41
ثانيا: إستراتيجية التنمية القائمة على أساس الانتقال إلى اقتصاد السوق	44
ثالثا: الحوكمة وتأثيرها على التنمية	45
المطلب الثالث : خطط التنمية الاقتصادية في الجزائر	48
أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)	48
ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009)	61
المبحث الثاني : عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر واليات علاجها	76
المطلب الأول : عوائق التنمية الاقتصادية	76
المطلب الثاني : إجراءات إنعاش التنمية الاقتصادية في الجزائر :	78
خلاصة الفصل	85
الخاتمة	
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	04
02	التوزيع لسكان دول الاتحاد المغاربي الاقل من 65 سنة خلال السنتين (2000و2009)	24
03	الأراضي الزراعية وتطور نسبة العاملين فيها خلال الفترة (2000-2009)	25
04	التوزيع السنوي للمبالغ المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	49
05	التوزيع السنوي للمبالغ المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	52
06	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي.	53
07	السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	61
08	بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو	63
09	محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان والمبالغ المخصصة لها	68

المقدمة

المقدمة :

تعتبر مشكلة التنمية الاقتصادية مشكلة متجذرة في كل دول الاتحاد المغاربي عامة والجزائر خاصة رغم الموارد الطبيعية الهائلة التي تمتلكها بعض هذه الدول ، ولهذا لا بد ان نبحث عن هذه المعوقات ونضع الحلول الملائمة للنهوض باقتصاد يحقق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الاعتماد على التخطيط الاقتصادي الذي يعتبر مفتاح باب التنمية الاقتصادية وذلك بوضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل وتشترك في هذه العملية جميع القطاعات والأقاليم المكونة لهذه الدول من اجل تحقيق الغاية المطلوبة .

تعد قضية التنمية هدفا تسعى إليه جميع الدول سواء كانت متقدمة او نامية ، وبما أن دول الاتحاد المغاربي بما فيها الجزائر تعد من الدول النامية فهي تسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية من اجل زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيق أي الحد من البطالة والحد من الرفاهية للسكان وتحقيق التنمية الاقتصادية يؤثر على جميع جوانب حياة الإنسان ذلك من خلال القضاء على الفقر وتقديم الرعاية الصحية وتوفير الضمانات الاجتماعية .

ولقد عملت دول الاتحاد المغاربي على تبني التكامل بينها وذلك من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك لما تحتله منطقة المغرب العربي من موقع استراتيجي متميز حول البحر الأبيض المتوسط حيث تعتبر حيز بين أوروبا وشمال إفريقيا والعالم العربي فهي منطقة ذات أهمية وذات موقع استراتيجي بالنسبة لدول المنطقة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بحيث تشكل دور المد والجزر على المستوى الاقتصادي والسياسي لبلدان المنطقة .

وان هدف الجزائر من هذا الاتحاد هو التخلص من المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من التفضيلات الجمركية والضريبة إلى المساعدة على حركة التجارة الخارجية وكذلك الاستفادة من المشاريع المشتركة في إطار التخصص في الموارد بين الدول الأعضاء في الاتحاد وكذلك تسوية الخلافات فيما بينها بالطريقة السلسة والحوار الجاد.

ومن كل هذا فان هذا البحث يتضمن رؤية حول مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها والسياسات المطلوبة لتحقيقها ، إن ابرز ما تحتوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جدري في المجتمع يقضى به على مسببات التخلف وان إحداث هذا التغيير في هيكل المجتمع على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية يعد القاسم المشترك بين كافة تجارب التنمية الاقتصادية .

إن اقتصاديات دول الاتحاد المغاربي عموما والجزائر خصوصا يتوفر على موارد اقتصادية طبيعية متنوعة يمكن أن تنتج الفرق لإحداث التنمية الاقتصادية . لكن بالرغم من توفر الموارد في هذه الدول إلا أنها فشلت في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن هنا يأتي التساؤل الرئيسي ما هي معوقات التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي عموما والجزائر خصوصا ؟

والذي تفرعت عنه ثلاث أسئلة فرعية جاءت كالتالي :

1- ما هي المعوقات الاقتصادية في الاتحاد المغاربي؟
2- ما هي ابرز المعوقات الاقتصادية في الجزائر؟
3- ما هي الحلول الواجب إتباعها لتفادي هذه المعوقات الاقتصادية في الجزائر؟

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية البحث منة كونه يتناول واحد من أهم القضايا التي تواجه دول الاتحاد المغاربي بشكل عام والجزائر بشكل خاص على وجه التحديد إلا وهي قضية التنمية الاقتصادية .

ويحاول هذا البحث دراسة معوقات والشوائب التي تواجه دول الاتحاد المغاربي عامة والجزائر خاصة في منظومتها الاقتصادية في تحقيق التنمية المنشودة .

يمنكن الاستفادة من نتائج البحث وذلك من خلال التركيز على المعوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر ووضع حلول جذرية مناسبة لذلك .

أهداف الدراسة :

- التطرق إلى أهداف التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي عامة والجزائر خاصة .
- التطرق إلى المعوقات الاقتصادية الحقيقية التي تواجه دول الاتحاد المغاربي .
- إنعاش الجانب المعرفي حول التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي.

منهج البحث:

استلزم عند دراسة هذا الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالتقصي في الأسباب والمعوقات الأساسية التي يواجهها الاتحاد المغاربي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فلقد تم وصف المشاكل التي يواجهها القطاع الاقتصادي في الاتحاد عامة وفي الجزائر خاصة .

فالمنهج الوصفي التحليلي يدرس الظاهرة بجميع أبعادها وخصائصها والذي يصفها من الناحية الكيفية من خلال مؤشرات الظاهرة والسياسات والاستراتيجيات التي تتبعها دول الاتحاد المغاربي في تحقيق التنمية بالإضافة إلى استعمال المؤشرات الرقمية التي تكون دليل على المعلومات النظرية وذلك بهدف الوصول الى نتائج قابلة للتعميم .

الفرضيات :

- هناك معوقات اقتصادية تقف أمام التنمية الاقتصادية في الجزائر
- تهميش الدولة الجزائرية للشركات الصغيرة مما أدى إلى إضعاف التنمية الاقتصادية .
- ضعف التنمية الاقتصادية في الجزائر بسبب حدوث خلل في الهيكل الاقتصادي .
- تأثير التبعية للغرب مما أدى إلى غياب الإنتاج الاقتصادي المحلي في الجزائر.

هيكل البحث :

تناول البحث معوقات التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي ولقد اشتمل البحث على مقدمة وفصلين وخاتمة .

شملت المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة .

الفصل الأول تناول التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي.

الفصل الثاني تناول واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر . بالإضافة إلى نتائج البحث والتوصيات والخاتمة وقائمة المراجع.

الفصل الأول

التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي

الفصل الأول : التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي

مقدمة الفصل

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفاهيم التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : الاتحاد المغاربي

المطلب الاول : نشأة الاتحاد المغاربي والهيكل التنظيمي وأهدافه وانجازاته

المطلب الثاني : اقتصاد الاتحاد المغاربي

المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المطلب الأول : الدراسات السابقة

المطلب الثاني :القيمة المضافة

خاتمة الفصل

مقدمة الفصل :

تعتبر التنمية الاقتصادية من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها جميع الدول سواء كانت متقدمة او متخلفة وذلك من اجل تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية مما يعود عليها بالفائدة.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية سعت مجموعة من الدول لإقامة اتحادات من أجل تحقيق هذه الأخيرة

للنهوض باقتصادياتها ومن بين هته الاتحادات (الإتحاد المغاربي).

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية بذكر خصائصها وأهدافها ونظريتها

ونتكلم أيضا عن نشأة الإتحاد المغاربي والإنجازات التي قام بها والمشاكل التي واجهته

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية من المفاهيم الشائعة في علم الاقتصاد، إذ تعتبر الهدف الرئيسي لأغلب النظريات الاقتصادية وأكثر المواضيع اهتماما من طرف الحكومات والتي تسعى لتطوير باقتصادياتها.

كثيرا ما سمعنا مصطلح التنمية الاقتصادية يتردد على ألسنة الخبراء والكثير من الناس.ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى بعض مفاهيم التنمية الاقتصادية ونظريتها.

المطلب الأول: مفاهيم التنمية الاقتصادية

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية

تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة تخلف إلى حالة تقدم. هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان في الهيكل الاقتصادي ويعرفه الآخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[1]

كما تعرف التنمية الاقتصادية على أنها تلك العملية التي يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي

ويعرف (**جيرالد ماير**) التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن[2]

[1] محمد عبد العزيز عجمية: التنميةالاقتصادية. المفاهيم والخصائص. النظريات الإستراتجيات. التكتلات دار البحيرة: الإسكندرية. أكتوبر 2008. ص 81.

[2] إسماعيل شعباني. مقدمة في إقتصاد التنمية. نظريات التنمية والنمو- استراتجيات التنمية . دارهومة.الجزائر 1997 ص50

أما **ميشيل تودارو** يقول إن التنمية تعني قدرة الاقتصاد القومي والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين 5% و7% أو أكثر من ذلك[1]

يعرفها **صبري [2]فارس الهيثي:**

كما تعرف التنمية الاقتصادية كذلك أنها تعني في البنية الاقتصادية بتعدد قطاعات الإنتاج والخدمات فيه وزيادة ما بينها من روابط وتقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية ومقدار إسهامه في الناتج القومي الإجمالي .[2] وتعرف بأنها تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنشاء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.

ثانيا: الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصاد

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوما كميا يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل ويعرف النمو الاقتصادي هو الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد كما يمكن القول ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن محصلة للتوسع الاقتصادي المتتالي وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج فانه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل النمو الدخل الفردي.

ووفق ما سبق فان النمو يتجلى في:

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.

- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو الاقتصادي أن يكون مصاحبا لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان أو ان يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساويا لمعدل نمو السكان بينما إذا كان معدل نمو السكان أعلى من معدل نمو الناتج الوطني فان النمو حينئذ يكون مصحوبا بتراجع اقتصادي.

كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية في النمو الناتج عن تغيير الهيكل وتعديل الأسباب والعلاقات بين العناصر أو هي الانتقال من هيكل اقتصادي برتب إنتاجه منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة والفن المستخدم.

و يرى الدكتور محمد زكي الشافعي أن النمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي أما التنمية فالراجح تعريفها بان تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع بعبارة أخرى تحقيق زيادة سريعة تراكمية و دائمة في دخل الفرد الحقيقي عبر فتر ممتدة من الزمن و بما أن أي شيء ينمو لابد له من ان يتغير فان التنمية لا تتحقق دون تغيير جدري في البنيان الاقتصادي و الاجتماعي و من هنا كانت عناصر التنمية في التغيير البنياني

[1] ميشيل تودارو. التنمية الإقتصادية. دار المريخ المملكة العربية السعودية 2006 ص50-51

[2] صبري فارس الهيثيالتنمية السكانية والإقتصادية في الوطن العربي. دار المنهج للنشر والتوزيع. عمان. 2001 ص8

الدفعة القوية و الإستراتيجية الملائمة ومن هذا التعريف يتضح أن التنمية اكتر شمولا من مفهوم النمو الاقتصادي كما يمكن القول بان التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي الى :

ا-إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات.

ب-ضمان الحياة الكريمة للفرد.

ج-ضمان استمرارية هذا النمو من خلال ضمان استمرار تدفق الفائض الاقتصادي او المتبقي بعد حاجات الأفراد والموجه للاستثمار.[1]

جدول(01): يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
- يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي بالمجتمع - يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات - لا يهتم بشكل التوزيع والدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد - لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي	-عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل للأفراد - تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة الطبقة الفقيرة - تهتم بزيادة مصدر الدخل القومي وتنويعه

المصدر: فتيحة بناني :(السياسة النقدية والنمو الاقتصادي) 2009-2008 [2]

ثالثا: خصائص التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية عدة خصائص ومن أبرز هذه الخصائص نذكر[3]

1- التنمية هي عملية وليست حالة وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة عبيرا عن احتياجات المجتمع وتزايدها.

2-التنمية عملية مجتمعة يجب أن تساهم فيها كل الفئات و القطاعات والجماعات في المجتمع.

3-التنمية عملية واعية إذن هي ليست عملية عشوائية بل محددة الغايات والأهداف.

4-التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية تعني .... المجتمع وتلزم بتحقيقها.

1 أنس يحي أحمد علي.معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة حالة السودان.شهادة الماجستير في الاقتصاد.جامعة النيلين كلية الدراسات العليا في الاقتصاد.سنة 2018ص27-28.

2 فتيحة بناني.السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.دراسة نظرية ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة احمد بوقرة 2009.

3 احمد جابر بدران. التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة. دار الجيزة لقاهرة.2014. ص21

5- إيجاد تحويلات هيكلية وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن النمو الاقتصادي وهذه التحولات بالضرورة هي تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

6-بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية ولا تعتمد على الخارج أي مرتكزات البناء تكون محلية.

7-تحقيق تزايد منظم عبر فترات زمنية طويلة.

8-زيادة في متوسط إنتاجية الفرد أي بتغير اقتصادي آخر هو تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد.

9-تزايد قدرات المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويجب أن يكون التزايد متصاعدا وهو الوسيلة لبلوغ غاياته.

10-.....الاجتماعي –السياسي يتضمن آلية التغيير وضمانات استمرار ويشمل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة.

رابعا: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان وتوفير أسلوب حياة كريمة ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف كل دولة واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية ومن هذه الأهداف ما يلي[1]:

1-زيادة الدخل القومي:تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية إنما هو فقرها وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.

2-رفع مستوى المعيشة:يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق هذه الغايات.

3-تقليل التفاوت في المدخول والثروات: هذا من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية حيث نجد انه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه تفاوت من هذه الثروة ومن هذا التفاوت في توزيع الثروات والمدخول يؤدي إلى إصابة المجتمع بأضرار جسيمة حيث يعمل إلى تردده بين

[1] بوضياف ياسين التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية مقال جامعة الشلف (الجزائر) ص5-6.

حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر هذا بالإضافة إلى انه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه.

4-تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي:

نعني عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي سواء كانت تعتمد على الزراعة فقط و البحت في إنشاء و دعم قطاع الصناعة و ذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات و عدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر واعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول و البحث في إعادة إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاعتماد الذاتي ثم التصدير كما لا ننسى قطاع الصناعة و الذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من اجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة و على الرغم من تعدد أهداف سياسات التنمية الاقتصادية إلا انه يمكن ذكر أهم النقاط خاصة تلك التي تبنتها الأمم المتحدة في الألفية الثالثة و هي :

-توفير الظروف الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار.

- تحقيق قدرة من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع المدخول.

-تنفيذ برامج استشارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج.

-السعي لتوفير الأساليب الفعالة وإتباع هذه الأساليب في تسريع أنشطة الاقتصاد وصولا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

لابد من الحديث عن التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن من أفكار ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية وتم اختيار عدد منها كما يلي:

نظريات النمو قبل الحرب العالمية الثانية:

نستخدم مصطلح النمو تأسيسا على ان مصطلح التنمية ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبالتالي فان النظريات التي جاءت قبل هذا التاريخ جاءت حسب الباحثين الاقتصاديين تحت تسمية نظرية النمو.

1- نظرية آدم سميث:

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين عارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ونادى بمدى التخصص وتقسيم العمل ويرى ان الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات في زيادة معدلات التكوين الرأسمالي.يأتي ادم سميث في طليعة الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم the wealth of nations عام 1776.

تحدث ادم سميث عن فوائد حرية التجارة في كتابه ثروة الأمم المتحدة فأوضح أنها تتيح للبلد الإفادة من مزايا تقصي العمل لأنها توسع حجم السوق. لقد جاء حديث **آدم سميث** عن حرية التجارة في معرض هجومه على ما أسماه **(النظام الميركانتيلي)** وقد أستخدم حرية التجارة بمعنيين:المعنى الأول هو حرية التجارة بين الدول. والمعنى الثاني هو حرية التجارة لجميع مواطني دولة من الدول مع مستعمريها. وهو اهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية لذلك فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه ومن سيماتها[1]

أ- القانون الطبيعي: اعتقد **آدم سميث** إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، أي أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا ومن تم فانه يعتبر كل فرد مسئولا عن سلوكه أي انه أفضل من يحكم على مصالحة وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد اليه السوق ،فان كل فرد إذا ما ترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته،و هكذا كان **ادم سميث** ضد تدخل الحكومات في الصناعة أو التجارة.

ب- تقسيم العمل: يعود تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى **ادم سميث** حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوة المنتجة للعمل.

ت- عملية تراكم راس المال: يعتبر **سميث** التراكم الرأسمالي شرطا ضروري للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل،المشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن تم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

ث- دوافع الرأسماليين على الاستثمار: وفقا لأفكار **سميث** فان تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين بتحقيق الأرباح وان التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة.

ج- **عناصر النمو:** وفقا **لآدم سميث** تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك ان حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء الى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية.

ح- عملية النمو: يفترض **ادم سميث** أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فبالرغم من ان كل مجموعة من الافراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

2- تحليل ماركس والماركسيين:

لقد جاء التحدي الأساسي لنظرية التنمية التقليدية ،الكلاسيكية والنيوكلاسيكية من **ماركس والماركسيين** فلقد اعتبر **كارل ماكس** وتابعوه أن نظرية النمو التقليدية قد قدمت أسباب المشاكل التي تواجهها عملية التنمية وأنها ما هي إلا أسباب ظاهرية ومن اجل التعرف على العوامل الأساسية التي تشكل التنمية يؤكد **ماركس** ضرورة دراسة طبيعة النظام الاقتصادي.(1)

[1] أنس يحي أحمد علي. معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية. دراسة حالة السودان. رسالة ماجستير. جامعة النيلين2018 ص37-38

3- نظرية التنمية لديفيد ريكاردو:

كما الحال عند **سميث** لم يضع **ريكاردو**نظرية للتنمية الاقتصادية لكنه وضع مجموعة من الأفكار الهامة في كتابه الشهير (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) يمكن أن تعد أساسا جيدا للتعرف على تلك الأفكار خاصة في مجال تراكم رأس المال.

لكي يوضح **ريكاردو** فكرته وضع مجموعة من الافتراضات النظرية كان من أهمها :

ا-أن عرض الأرض ثابت.

ب-ثبات المعاملات الفنية.

ت-أن الربح هو مركز تراكم رأس المال.

4-نظرية جون ستيوارت ميل:

ينظر **ستيوارت ميل** إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال حيث يمثل العمل والأرض والعمل عنصرين رئيسين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقا لنتاج عمل سابق،ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج ،فالأرباح التي تكسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة ،مجرد تحويل للدخل ،ومن سمات هذه النظرية:

أ -التحكم في النمو السكاني:يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية ،اعتقد **ميل** بصحة نظرية **مالتوس** في السكان وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنمية الاقتصادية

ب-معدل التراكم الرأسمالي:يرى **ميل** أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فانه معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فان الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي.

ت-معدل الربح:يرى **ميل** أن الميل غير محدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل **مالتوس** وفي حالة التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فان معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من ركود[1]

[1] أنس يحي أحمد علي. معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية مرجع سابق 39.

ث- جالة السكون: اعتقد **ميل** ان حالة السكون متوقعة الحدوث في الاجل القريب ويتوقع انها ستقود الى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن ان يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.

ج-دور الدولة:كان **ميل** من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب ان تكون القاعدة العامة لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

5-نظرية شومبيتر:(Joseph Schumpeter)

تأثر **شومبيتر** بالمدرسة النيوكلاسيكسة في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام لنمو الاقتصاد وتأثر أيضا بأفكار **مالتوس** فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي،فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو

لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها ،إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليرث محله النظام الاشتراكي وليس

الشيوعي.وقد ظهرت أفكار **شومبيتر** في كتابه نظريه التنمية الاقتصادية عام 1911م.وطورها في كتابه عن الدورات عام 1939م.

تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات ، كما توجد بطالة اختيارية. ويصف **شومبيتر** هذه الحالة: التدفق النقدي ومايميز هذه النظرية هو الإبتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين إنتاج آو منتج أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما الدور المبتكر للمنظم ليس لشخصية رأسمالي، المنظم ليس شخص ذا قدرات إدارية عالية ولكنه قادر على تقديم شيء جيد فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها. أما الأرباح فانه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن تم لا توجد أرباح.

تقوم نظرية **شومبيتر** في النمو الاقتصادي على أساس إن المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الآخرين ولذا فان النمو الاقتصادي عند **شومبيتر** يعتمد على عنصرين رئيسيين هما المنظم ثم الائتمان المصرفي الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن إستاتيكي. وفي هذه الحالة لا توجد أرباح ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات كما لا توجد بطالة اختيارية ويصف **شومبيتر** هذه الحالة باسم التدفق النقدي ومن خصائص هذه النظرية:

ا- الابتكارات:وفقا **لشومبيتر** تتمثل الابتكارات في إدخال منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيها هي موجود من منتجات وتشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل: إدخال منتج جديد ،طريقة جديدة للإنتاج ،إقامة منظمة جديدة لأي صناعة.

ب - دور مبتكر: خصص **شومبيتر** دور المبتكر للمنظم وليس لشخصية الرأسمالي ،فالمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عادية ولكنه قادر على تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

ت – دور الأرباح :ووفقا **لشومبيتر** فانه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن تم لا توجد أرباح.

ث – العملية الدائرية:طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدي الى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل. وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فان الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن تم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.

ويمكن القول أن التطبيق الحرفي لهذا الإطار على الدول النامية أمر صعب رغم ما به من جوانب إيجابية وذلك لأسباب التالية:

- اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي.
- النقص في عنصر المنظمين.
- تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية.

الحاجة إلى التغيرات المؤسسة أكثر من الابتكارات.

- نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية:

جاءت هذه النظريات لتحلل أوضاع الدول المتخلفة وكان السبب من وراء هذا الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول المتخلفة وكسب ودها وضمها إلى معسكرها.

وقد انقسمت نظريات التنمية الاقتصادية في هذه الحقبة إلى اتجاهين اتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم(المشاكل والمعوقات) ، واتجاه آخر يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية.

1 – نظرية مراحل النمو:روستو (:w.w.rostow)

من النظريات الاقتصادية التي لاقت الاهتمام والانتقادات لنظريته(أطوار النمو الاقتصادي) عندما عرضها إستاد التاريخ الاقتصادي **(وولتر روستو)** في أواخر الخمسينات وأوائل الستينيات ووصل هذا الاهتمام إلى حد انعقاد ندوة دولية لمناقشة **روستو** في نظريته ومفاهيمه القابلة لأكثر من تأويل وتفسير.

ويرى **روستو** ان عملية النمو الاقتصادي الكاملة تمر بخمس أطوار أو مراحل:

- مرحلة المجتمع التقليدي ،مرحلة ما قبل الإقلاع أو الانطلاق ،مرحلة الإقلاع، مرحلة السير في طريق النضوج ،وأخيرا مرحلة الاستهلاك على نطاق واسع.

قدم **روستو** نموذجا بما فيها الواردات الرأسمالية التي يتم تمويلها من خلال الإنتاج الكفء والتسويق الجيد للمواد الطبيعية بغرض التصدير. في مرحلة الانطلاق:تعتبر هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندما يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية ،وتتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي أمام التطلع إلى الحداثة.الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق:

أ – ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 50% إلى ما لا يقل عن 10% من الدخل القومي.

ب – تطوير بعض القطاعات الرائدة: بمعنى ضرورة تطوير قطاع أو أكثر من القطاعات الصناعية الرئيسية بمعدل نمو مرتفع كشرط ضروري لمرحلة الانطلاق وينظر روستو لهذا الشرط باعتباره العمود الفقري في عملية النمو[1]

ت – الإطار الثقافي واستغلال التوسع: بمعنى وجود قوة دفع سياسية واجتماعية ومؤسسية قادرة على استغلال قوى التوسع في القطاعات الحديثة. جمالا فان مرحلة الانطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد.

ث – مرحلة الاتجاه نحو النضج: عرفها روستو بأنها الفترة التي يستطيع فيها المجتمع أن يطبق على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة. يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية:

1– تغير سمات وخصائص قوة العمل حيث ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن.

2– تغير صفات طبقة المنظمين حيث يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء.

3– يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

ج – مرحلة الاستهلاك الكبير: تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو تركيز في المدن وضواحيها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع.في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب وفيما يلي التفاصيل:

أ) **<u>مرحلة المجتمع التقليدي:</u>**تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف سماتها نفس سيمات العصر التاريخي الأول ،أي ما قبل التاريخ ومن مظاهرها:

- سيادة الطابع الزراعي والصيد.
- تمسك المجتمع بالتقليد والخرافات.

[1] جميلة معلم. تجارب التنمية في دول مغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب. رسالة دكتورة جامعة باتنة 2016-2017 ص32-33.

- تفشي الإقطاع.
- انخفاض الإنتاجية.
- حالة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي.

وقد قدم روستو مثالا عن دول اجتازت هذه المرحلة ك:الصين، دول البحر الأبيض المتوسط، بعض دول اروبا وهذا في القرون الوسطى.

ومن سمات هذه المرحلة أنها عادة ما تكون طويلة نسبيا،أو بطيئة الحركة كما ، أن هناك بعض المناطق في العالم في العصر الحالي مازالت هذه المرحلة مثل: بعض المجتمعات جنوب الصحراء الإفريقية، مناطق أدغال أمريكا اللاتينية.

ب) <u>مرحلة التهيؤ للانطلاق:</u>وهي المرحلة الثانية والتي يكون من مظاهرها:
حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي.
فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد:

- بروز نخبة تدعو إلى التغير وتؤمن به.
- بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة.

أما على المستوى الاقتصادي فنجد:

- زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار وتقوم بالاستثمار).
- بداية تخصص العمال في أنشطة معينة.
- بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.
- ظهور الاستثمارات الاجتماعية (الطرقات،المواصلات، الكباري.....)

لكن مع ذلك كله يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض ،وضرب مثلا لدول اجتازت تلك المرحلة: المانيا، اليابان، روسيا، وذلك مع بداية القرنين الماضيين (19و20م)

ج – مرحلة الانطلاق: هي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو وفيها تصنف الدولة على أنها ناهضة أو سائرة في طريق النمو حيث تسعى فيها الدول جاهدة للقضاء على تخلفها ومن مظاهرها:

- إحداث ثروة في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة.
- النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل.
- ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من 5% إلى أكثر من 10%.
- بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.
- بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتيا.

رغم أن هذه المرحلة تنطوي على حدوث تقدم ملموس إلا أن المجتمع يبقى متمسكا بالأساليب الإنتاجية التقليدية[1].

وضرب روستو مثلا بدول اجتازت هذه المرحلة: روسيا بين 1890و 1914اليابان بين 1878و1900.

كما يرى **روستو** أن هذه المرحلة قصيرة نسبيا ،حيث تتراوح مدتها ما بين 20و30 سنة.

د – مرحلة النضج: وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا ومن مظاهرها:

- استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة التجارة والخدمات) بشكل متوازي.
- انتشار وتطور التكنولوجيا على نطاق واسع.
- ارتفاع مستوى الإنتاج المادي.
- ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.
- تقدم المجتمع ونضوجه فكريا وفنيا.

ه – مرحلة الاستهلاك الوفير:وهي اخر مراحل النمو كما تصورها **روستو**،حيث تكون الدولة قد بلغت شوطا كبيرا في التقدم ومن مظاهرها:

- يعيش سكانها في سعة ورغد من العيش.
- دخل الفرد مرتفع جدا.
- لا تشكل في ظلها الضروريات: الغذاء،السكن، الكساء..... الأهداف الرئيسية للفرد.
- زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للمجتمع.

2 – النظرية الكلاسيكية

العناصر الرئيسية لتلك النظرية هي:

أ – سياسة الحرية الاقتصادية:يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد.

ب – التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم: ينظر جميع الكلاسيكيون إلى التكوين الرأسمالي على انه مفتاح التقدم الاقتصادي ،ولذلك أكدوا جميعا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات[1].

ت – الربح هو الحافز على الاستثمار:يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين على اتخاذ قرار الاستثمار وكلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

ث – ميل الأرباح للتراجع:معدل الأرباح لا يتزايد بصورة مستمرة وإنما يميل للتراجع نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي، ويفسر **سميث** ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

ج – حالة السكون: يعتقد الكلاسيكيون حتمية الوصول الى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي ذلك لأنه ما ان تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر الى ان يصل معدل الربح الى الصفر ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر حتى السكان ويصل معدل الأجور الى مستوى الكفاف ووفقا**لآدم سميث** فان الذي يوقف النمو الاقتصادي هو ندرة المواد الطبيعية التي تقود الاقتصاد الى حالة من السكون.

3 – نظرية كينز

يقرر **كينز** أن هناك نوعين من العوامل التي تؤثر في الطلب الاستهلاكي هما[1]

العوامل الموضوعية:تتمثل في هيكل توزيع الدخل القومي بين أفراد المجتمع.

العوامل الشخصية:وتتمثل في الكرم والتبذير والحرص والبخل والاحتياط للمستقبل.

لم تتعرض نظرية **كينز** لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويرى **كينز**ان الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات **الكينزية** والاقتصاديات النامية هي:

أ/ الطلب الفعال:وفقا **لكينز** فان البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفاعلي وللتخلص منها يقترح **كينز** حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك او الاستثمار.

ب/ الكفاية الحدية لرأس المال:يرى **كينز** ان الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

ت/ أسعار الفائدة:يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج **الكنزي**، ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود(1).

ث/ المضاعف:فالمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروض كما يلي:

- وجود بطالة لا إرادية.
- اقتصاد صناعي.
- وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية.
- يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج.

ج/ السياسات الاقتصادية: هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

ونجد من ذلك أن نظرية كينز لتحليل مشاكل الدول النامية حيث انصب الاهتمام أساسا على مشاكل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة إلا أن بحث إمكان تطبيق أو الاستفادة من بعض الأفكار الكينزية بالدول النامية يتطلب تقديم عرض ملخص لهذه الأفكار أصل الأزمة.

[1] عبير محمد علي عبد الخالق: العولمة وأثرها على الطلب الإستهلاكي في الدول النامية مع الإشارة الى وجهة النظر الإسلامية الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة2007 ص8

إن خطة **كينز** في التحليل الاقتصادي تتركز على، هدف التوظيف الكامل، ومع ذلك فبوصفه اقتصاديا نقديا،فان البحث عن تحقيق هذا الهدف، في فكر **كينز**، ينبغي أن يكون من خلال التوظيف الكامل للأموال. وعلى ذلك يصبح هذا الإجراء هو خطة الوصول إلى تدفق دائري للأموال أو تدفق لا يعوقه عائق، أي إنفاق تام على الناتج[1]

4/ نظرية لبنشتين

يؤكد **لبنشتين**على أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض**.**

أ/عناصر النمو:تعتمد فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر ملائمة ومساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعلقة.

ب/ الحوافز: يوجد نوعين من الحوافز:

- الحوافز الصفرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي.
- حوافز إيجابية وهي التي تؤدي الى زيادة الدخل القومي، ومن الواضح ان الأخيرة وحدها تقود للتنمية.

5/ نظرية نيلسون

يشخص نيلسون وضع الاقتصاديات المتخلفة كحالة من التوازن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف عند هذا المستوى من التوازن الساكن للدخل الفردي يكون معدل الادخار وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض، يؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط اجتماعية وتكنولوجية تفضي إلى هذا الفخ وهي:

أ/ الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.

ب/ انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.

ت/ ندرة الأراضي القابلة للزراعة.

ث/ عدم كفاية طرق الإنتاج.

[1] أنس يحي أحمد علي. معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية مرجع سابق48

6/ نظرية الدفعة القوية

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامجا كبيرا ومكثفا في شكل حد أدني من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي.يفرق **روزنشتين رودان** بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة والموفورات الخارجية.الأول عدم قابلية دالة الإنتاج من التجزئة، والثاني عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيرا عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة ويعتبر **رودان** أن نظريته في التنمية اشمل من النظرية الإستاتيك التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة، وهي تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

7/ نظرية النمو المتوازن

النمو المتوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. كذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة. ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل **روزنشتين ورانجر وآرثرلويس** وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا و >ساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة ، وقد يكون لهذه النظرية أثار هامة وآثار سلبية منها:

أن الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر السوق وتعمل هذه النظرية على إحلال الواردات مقابل المواد المستوردة من الخارج مما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحاق بالدول المتقدمة لان هذه النظرية تدعو الى نمو كافة القطاعات من اجل النمو الاقتصادي.

8/ نظرية النمو غير المتوازن

تأخذ نظرية النمو غير المتوازن اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن حيث إن الاستثمارات في هذه الحالة تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. وفقا **لهيرشمان** فان إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشروعات أخرى موفورات خارجية، إلا أنها تخلق بدورها موفورات خارجية جديدة يمكن ان تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية يجب أن تستهدف السياسات الإنمائية ما يلي: تشجيع الاستثمارات التي تخلق المزيد من الموفورات الخارجية.

أ – الحد من المشروعات التي تستخدم الموفورات الخارجية أكثر مما تخلق منها.

ب – النمو المتوازن عكس النمو غير المتوازن تستند هذه النظرية على حقيقة أن حلقة الفقر المفرغة ترتبط بصغر حجم السوق المحلي، تواجه هذه الإستراتيجية بنقد أساسي يتضمن عدم توفر المواد اللازمة لتنفيذ هذا القدر من الاستثمارات المتزامنة في الصناعات المتكاملة خاصة من حيث الموارد البشرية والتمويل والمواد

الخام. إما المؤيدون لهذه الإستراتيجية فإنهم يفضلون الاستثمارات في قطاعات أو صناعات مختارة بشكل أكثر من تأييدهم للاستثمارات المتزامنة [1]

9/ نظرية ميردال:

يرى ميردال أن التنمية الاقتصادية تعتبر نتيجة لعملية سببية دائرية حيث يكفأ الأغنياء أكثر في حين أن جهود المتخلفين تتحطم بل ويتم إحباطها. وبنى **ميردال** نظريته في التخلف والتنمية حول فكرة عدم العدالة الإقليمية في الإطار الدولي والقومي وأستخدم في شرح فكرته تعبيرين أساسيين هما أثار الانتشار وأثار العادم وقد عرف أثار العادم بأنه كل التغيرات المضادة ذات العلاقة للتوسع الاقتصادي في

موقع ما وتتسبب خارج إطار هذا الموقع.

أما أثار الانتشار فتشير إلى الآثار المركزية لأي مبادرات توسعية ناتجة عن مراكز التقدم الاقتصادي إلى الأقاليم الأخرى.

10/ نظرية النمو الكلاسيكية:

تصدى مفكرو المدرسة الكلاسيكية: **Classical School**لظاهرة النمو. وقد اعتقد **آدم سميث** << ثروة الأمم the wealth of nations>> أن الزيادة في الثروة (النمو) تتحقق عن طريق تقسيم العمل والتخصص، ولكي يتحقق ذلك لابد من تراكم لرأس المال capital accumulation

ولابد من سوق واسعة كافية لأستعاد ما ينتج،ولم ينسى **آدم سميث** أهمية تأثير التغيرات التكنولوجية technological changeمن خلال افتراض وجود تدفق تلقائي من الابتكارات.

وعموما فإن هذه المدرسة ركزت على أن النمو الاقتصادي يعتمد على عدد من عوامل الإنتاج الرئيسية تتمثل بالعمل ورأس المال والموارد الطبيعية، بما فيها الأرض والتقدم التقني، كما اعتبرت تراكم رأس المال محركا أساسيا لعملية النمو ومن بين طروحات الكلاسيكيين الأخرى هي وجود علاقة تبادلية بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي[2]

11/ نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة:

بانت نظرية النمو الكلاسيكية الحديثة**Growth Theory The New Classical**طروحاتها على ما ستجد في الثلث الأخير في القرن التاسع عاشر، وخاصة معدلات النمو المرتفعة والإرتفاع في معدلات الأرباح والأجور الحقيقية, وهو ما يتعارض و طروحات المدرسة الكلاسيكية. وأعتقد بعضهم إن

[1] أنس يحي أحمد علي. معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية مرجع سابق ص 50-51

[2] ميشيل تودارو. التنمية الاقتصادية مرجع سابق ص149

طروحات هذه المدرسة جاءت في جانب منها ردا على طروحات دعاة الماركسية، ومن ابرز اعلام هذه المدرسة التي يطلق عليها بعضهم أسم المدرسة الحدية **Marginal School**، الاقتصادي البريطاني **الفرايد مارشال**MARCHAL Alfred**وستانلي جيفونز** STANLEY Jevons**و كارل مينجر** Carl MENGER وآخرون.

وقد ركزت هذه النظرية على الجانب الجزئي في النظرية الاقتصادية، وعدت أن عنصرين الإنتاج، العمل ورأس المال يمكن أن يحل Substituteأحدهما محل الآخر في عملية الإنتاج.

وأن هناك معدلات مختلفة لمعاملة (رأس المال معدل رأس المال إلى الإنتاج)، كما عد عائد الإنتاج ثابتا. **Constant Veturnto Scale**.

12/ نظرية النمو الحديثة:

أكدت نظرية النمو الحديثة **The New Growth Theory**التي ظهرت في منتصف عقد ثمانينات القرن العشرين أن العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لا تحمل في طياتها طابعا ماديا مثل الموارد الطبيعية ورأس المال فحسب بل تعمل طابعا بشريا. أو كما وضعها **رومر P. Romer**,والمعروف اليوم أن المقترح الكلاسيكي القائل بإمكانية ان يصبح الناس أثرياء من خلال تراكم عدد أكبر من قطع رأس المال كالرافعات الشوكية هو أمر خاطئ، وان السبب الأساسي في ذلك هو أن أي نوع من رأس المال المادي خاضع في النهاية للعوائد الناقصة، لإقتصادات النمو بإضافة النوع نفسه من رأس المال أكثر فأكثر. وإن الجزء الأساسي في نظرية النمو الحديثة ترتكز على الدور الذي تؤديه المعرفة فيجعل النمو ممكنا. والمعرفة بالمفهوم الواسع تتضمن كل ما هو معروف عن الكون، وهي إضافة إلى ذلك

<<سلعة >> خاضعة للعوامل المتزايدة وتختلف عن المعروف في الأدبيات الاقتصادية.

وبينت الدراسات الكمية الحديثة أن مصادر النمو الاقتصادي متباينة، ولكن تبقى التطورات التكنولوجية

أو ما يصطلح عليها إنتاجية العامل الكلي **Total Factor Productuvity (TFP)**العامل الأكثر أهمية في النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة، في حين إن الاستخدام الواسع لعوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) هو العامل الأكثر فعالية في نمو إقتصادات البلدان النامية[1]

المبحث الثاني :

الاتحاد المغاربي :

يعتبر الاتحاد المغاربي كغيره من الاتحادات ، لكن يختلف نجاحها باختلاف الإمكانيات على الهياكل التي تعتمد عليها هذه الدول في الاتحاد والعراقيل التي تواجه هذه الدول .

[1] ميشيل تودارو. التنمية الاقتصادية مرجع سابق ص153

المطلب الأول : نشأة الاتحاد المغاربي وأهدافه والهيكل التنظيمي .

أولا : نشأة الاتحاد المغاربي :

ترجع المصادر التاريخية فكرة المغرب العربي الكبير إلى فترة النضال المشترك ضد الاستعمار الفرنسي فالفكرة تأسست في القرن الماضي وتطورت عقدا بعد عقد [1].

كانت الانطلاقة الأولى بظهور حركات شبابية لأقطار المغرب العربي حيث نشأت حركة الشباب التونسي عام 1907 وحركة الشباب الجزائري سنة 1914 ، وحركة الشباب المغربي سنة 1919 ،ومع بداية العشرية الثانية من القرن العشرين بدأت تظهر حركات التحرير الوطني ، إذ تم تأسيس حزب الدستور التونسي سنة 1920 ، ونجم شمال إفريقيا سنة 1926 ، وحزب الاستقلال المغربي سنة 1943 وكان الهدف من هذه الحركات السياسية النضالية هو محاربة الاحتلال الأجنبي ، وإنشاء مغرب عربي كبير ، كما وقد برز نجم شمال إفريقيا بدوره الفعال من خلال مشاركته في مناسبات و تظاهرات كثيرة ، ولعل أبرزها هو مؤتمر "بروكسل" المنعقد ما بين 10 و 1927/02/15 ،والذي أسسه مصالي الحاج ومجموعة من السياسيين من تونس والجزائر والمغرب ، وقد أكد هذا المؤتمر على ضرورة مواصلة النضال الموحد من اجل الاستقلال لشعوب شمال إفريقيا ، ليكون هدا من التوصيات التي خلص إليها هذا المؤتمر ، وانبثقت فيما بعد عن حزب شمال إفريقيا لجنة الدفاع عن الحرية في تونس ولجنة الدفاع عن المصالح المغربية ، وهناك من يرجع الفضل إلى جمعية طلبة شمال إفريقيا في بلورة الفكرة الوحدوية والانفراد بمبادرة المطالبة بالاستقلال التام للدول الثلاث ، فحسب قانونها الأساسي لسنة 1928 فان من أهم أهدافها تتمين روابط المودة والتضامن بين طلبة شمال إفريقيا .

ومع مطلع الثلاثينات أصبحت فكرة وحدة المغرب العربي احد الموجهات الرئيسية في نشاط الحركة الوطنية ، فمثلا ظهرت بتونس سنة 1936 جمعية "شباب شمال إفريقيا" والتي تنص على الاعتراف بوحدة شمال إفريقيا وعدم القابلية للتجزئة ،وانه وطن واحد يجب على أبنائه تكوين جبهة واحدة للدفاع عنه.

وقد تأسست بعد ذلك لجنة مغاربية سميت لجنة تحرير المغرب العربي ، أسندت قيادتها لزعيم الثورة في المغرب الأقصى عبد الكريم الخطابي[2] وفي هذا الأساس أعطت هذه الهيكلة الجديدة للعمل المغاربي ثمارها في أواخر الأربعينيات لمسيرة الكفاح المغاربي المشترك ، وهذا ما جسدته المجهودات المغاربية بين الحركات السياسية المغاربية المختلفة ليتعمق أكثر من خلال النضال المشترك .

ولقد امتد العمل والتنسيق بين هذه الحركات إلى الميدان العسكري وتم ذلك بين جيش التحرير المغربي وجبهة التحرير الجزائري بعد سنة 1954.

[1] جمال عبد الناصر مانع اتحادالمغرب العربي دراسة قانونية سيلسية عنابة دار العلوم والنشر والتوزيع 2004ص 15
[2] عبد الوهاب بن خليف اتحاد المغرب العربي بين حساب الساسة وطموحات الشارع .الجزائر دار الطليعة 2010 ص 13

تحققت الرغبة في العمل الوحدوي المغاربي بعد ذلك بانعقاد مؤتمر طنجة سنة 1958 بالمغرب الأقصى والذي حضره قادة من حزب الاستقلال الحاكم بالمغرب والحزب الدستوري الجديد الحاكم في تونس وأعضاء من قيادة جبهة التحري الوطني الجزائري [1]

وقد أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي ، حيث لم تعد مجرد تنسيق الأعمال بل أصبحت تعني العمل من اجل قيام وحدة فدرالية بين الأقطار الثلاثة باعتبارها الشكل الأكثر ملائمة في الواقع لهذه الأقطار ، وكان من بين أهداف المؤتمر هو تتمين التضامن بين الأقطار الثلاثة ، وأيضا أثارت القضية وجود القوات المسلحة الفرنسية والمطالبة بجلائها عن هذه الأقطار والتنديد بمساعدة الدول الغربية للاستعمار الفرنسي وهذا تهيئة الرأي العام لإدخال السلاح الوارد من الكتلة الشرقية والذي قررت الجبهة السعي للحصول عليه بداية من شهر أوت 1957 ، وقد اعتبرهم هذا المؤتمر انطلاقة حقيقية ودفعة قوية لبلدان المغرب العربي لبناء صرح مغربي عربي قوي وقد خلص في ختام نقاشاته إلى :

1- تشكيل مجلس استشاري للمغرب العربي ،منبثق عن المجالس الوطنية المحلية لتونس والمغرب وعن المجلس الوطني للثورة الجزائرية .
2- ضرورة إجراء اتصالات دورية كلما اقتضت الضرورة لذلك بين المسئولين المحليين للأقطار الثلاث .
3- تأسيس أمانة دائمة للسهر على تنفيذ توصيات المؤتمر .

ومنه فان وحدة المغرب العربي قبل 1962 كانت تعني وحدة العمل النضالي ضد الاستعمار وليس وحدة المصير ، وهذا ما جعله يتراجع ، والدول بدأت تفهم الوحدة بشكل أخر ، واختارت لها مداخل جديدة غير تلك المتفق عليها ، وهذا ما عكست محاولة إقامة مشاريع للتعاون المشترك بدءا من 1964 ،وبجدر بنا هنا الإشارة إلى مراحل التعاون الوحدوي عل امتدادها ما بين 1981/1964 وهي ثلاث مراحل :

- **التعاون القطاعي ما بين 1967/1964 :**

ونرى هنا صيغة التعاون الشامل في إطار اتفاق مغاربي للتعاون الاقتصادي ،وامتدت هذه الصيغة من 1968 إلى 1975 وانعقدت المفاوضات فيها حول صيغتين لمشروع الاتفاق ،انتقلت الحربة ابتدءا من 1975 إلى ما يقرب من التعاون القطاعي في صيغة مرسلة تنحدر إلى مستوى المشاريع داخل القطاع وتتوسع إلى ميادين الزراعة والصناعة التقليدية[2] وجاء في ندوة الجزائر عام 1975 مشروع إنشاء مؤسسات الصناعة المغاربية المشتركة في تمويلها وتاطيرها في رواج إنتاجها .

- **مرحلة تجميد المؤسسات المغاربية ما بين 1965 إلى 1982:**

[1] صبيحة بشوش اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات ما بين 2007/1989 الاردن دارالسلام للنشر والتوزيع 2011 ص127

[2] مصطفى الكيلالي ، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية 2005 ص 25.

في هذه المرحلة جمدت كل المؤسسات المشتركة والاستشارية ولم ينعقد أي مؤتمر وزراء مند عام 1965 ، وكان يجب الانتظار إلى غاية عام 1983 لإعادة بعث الحوار بين البلدان المغاربية بهدف البناء المغاربي [1]

- **مرحلة الوفاق المغاربي بين 1983 إلى 1988 :**

تعتبر سنة 1987 سنة الوفاق العام بين دول المغرب العربي لكن جذور هذا الوفاق تعود إلى ابعد من ذلك وهذا حسب الأطراف المعنية ، ونذكر منها التصالح التونسي الليبي عام 1987 والتصالح الجزائري الليبي والتصالح المغربي الجزائري عام 1983، ولهذا تجدر الأمل في تحقيق الوحدة المغاربية فكانت قمة زرالدة الجزائرية التاريخية المنعقدة في 1988/05/10 التي جمعت لأول مرة قادة البلدان المغاربية الخمسة وأعطت الانطلاقة المبدئية لمشروع وحدة المغرب العربي ،وتقرر بهذا الشكل لجنة سياسية مغاربية للعمل وقد اجتمعت فعلا في شهر جويلية 1988 بالجزائر وشكلت خمس مجموعات عمل ، في جانفي 1989 أجمعت هذه اللجنة لإعداد مشاريع المعاهدة ، وذلك قصد التحضير للقمة المغاربية ، في الرباط وفي نفس السنة وفي السابع عشر من شهر فبراير 1989 ابرم قادة المغرب العربي والتي بموجبها إنشاء اتحاد يسمى "اتحاد المغرب العربي" وهو في الواقع خطوة هامة وانجاز ضخم ويعد تعبيرا صادقا عن تغيير في الاتجاهات [2]

ثانيا : الهيكل التنظيمي :

حسب اتفاقية التأسيس يتكون الاتحاد من الأجهزة التالية [3]:

1- مجلس الرئاسة ومقرها الجزائر وهو أعلى جهاز في الاتحاد ويتألف من رؤساء الدول الأعضاء ويتناوب الرؤساء على رئاسة المجلس لمدة سنة .

2- الأمانة العامة للاتحاد ومقرها الرباط تتكون من : أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، تقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية :

أ- تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد ، إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق ، إبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة على وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية ، إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد .

ب- الاطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال .

[1] صبيحة بخوش ، المرجع السابق

[2] جمال عبد الناصر ، المرجع السابق ص 20

[3] خلود محمود نعيم ، اثر العوامل الاقتصادية على الصراعات السياسية (دول المغرب العربي) رسالة دكتوراه جامعة اليرموك ص 55

ج- ربط الأمانة العامة بالأمانات العامة للتجمعات العربية وجامعة الدول العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك والتعاون مع التجمعات المماثلة الإفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد .

ثالثا : أهدافه وانجازاته

لقد أقيم تجمع اتحاد المغرب العربي لتحقيق مجموعة من الغايات لدوله الأعضاء ،تضمنتها المادة الثالثة من معاهدة مراكش ، يمكن تلخيص أهم ما جاء فيها في النقاط التالية[1] :

- تتمين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء في الاتحاد .
- تحقيق التقدم والرفاهية لأبناء اتحاد المغرب العربي والدفاع عن حقوقها .
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف المجالات .
- العمل تدريجيا على تحرير حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات بين الدول الأعضاء في المنطقة .
- المساهمة في تحقيق السلم والاستقرار القائم على العدل والإنصاف وصيانته ، تهدف السياسة المشتركة الذكورة أنفا إلى تحقيق مجموعة من الأغراض يمكن انجازها في ما يلي :

- في الميدان الدولي : تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي يقوم على أساس الحوار .
- في الميدان الاقتصادي : تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية الدول الأعضاء في الاتحاد ،واتخاذ ما يلزم من الوسائل لهذا الهدف ،خاصة في ما يتعلق لإنشاء المشروعات المشتركة .
- في ميدان الدفاع : صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد .
- في الميدان الثقافي : إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته والى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف ،خصوصا تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ولجان تضم أدمغة متخصصة في البحث العلمي تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

لقد عرفت السنوات التي تلت تأسيس الاتحاد المغاربي تطورا هاما في مجال العلاقات الاقتصادية ،ويتضح جليا من خلال اجتماع وزارة الخارجية في ديسمبر عام 1990 حيث نصت قراراته على المحاور الأساسية للتكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية ، والتي تم توقيعها من قبل مجلس الرئاسة في مارس 1991 بمدينة "رأس لانوف" الليبية .

تمثلت أوليات العمل المشترك في تحقيق الأمن الغذائي وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية والإسراع بتنفيذ الخطط المعتمدة في ميدان التبادل التجاري وانتهاج سياسات اقتصادية ترتكز على مراحل ومدة زمنية محددة لتحقيق المصالح المشتركة لكل الدول الأعضاء وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لخدمة الأهداف الاتحادية ،اخذة في الحسبان درجات النمو لكل بلد عضو وحث المؤسسات القطرية والثنائية لإعطاء البعد المغاربي لجميع نشاطاته وتتمثل هذه المراحل في ما يلي :

[1] بكادي مسعود دراسة امكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الاقليمية رسالة ماجديستير ، جامعة وهران 2012 /2013 ص 173-*174

1- مرحلة اقامة منطقة التجارة الحرة :

حددت المدة الزمنية لتحقيق هذا الهدف قبل نهاية عام 1992 ،الغرض من منطقة التبادل الحر هو رفع القيود الجمركية وغير الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الاتحاد وإعطاء دفع قوي وملموس لزيادة الإنتاج .

2- مرحلة إقامة الاتحاد الجمركي :

حددت مدة وجوب إنشاء وتوجيه النظام الجمركي قبل نهاية عام 1955 ،الهدف منه توحيد الضرائب والرسوم بين الدول الأعضاء في التحاد ،وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي .

3- مرحلة إقامة السوق المغاربية المشتركة :

حدد المدى الزمني لإلزامية تحقق هدف قيام السوق المشتركة بين الدول المغاربية قبل حلول عام 2000 الهدف منها إرساء نظام واحد للأسواق وتراتيب موحدة داخل المنطقة المغاربية وإقامة سوق داخلية كبيرة تلغى فيها الرسوم الجمركية والقيود الأخرى وتحقيق حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات .

4- مرحلة إقامة الاتحاد الاقتصادي :

كان من المأمول إقامة اتحاد اقتصادي بين الدول المغاربية بعد تحقيق حلم سوقها المشتركة وهذا بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية على أسس وأهداف إقليمية ، مع مراعاة تقليص الفوارق التنموية في كل بلد وفيما بينها والعمل على تحقيق ذلك بوضع سياسات عامة وقطاعية ترمي كلها إلى التمهيد لعملية دمج الاقتصاديات الوطنية خاصة في مجالات الأمن ألغدائي ،الموارد البشرية ، الطاقة ، الصناعة ، النقل والاتصالات وكذا المجال التجاري والمالي والنقدي .

المطلب الثاني : اقتصاد الاتحاد المغاربي

أولا الإمكانيات الاقتصادية لدول الاتحاد المغاربي :

إن تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي وما يترتب عليه من إنشاء تدريجي لمنطقة تجارية حرة ، ثم اتحاد جمركي وسوق مشتركة واتحاد اقتصادي مرتبط لحقيقة الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المنطقة وكذا مدى تنوع البنية الاقتصادية هذا من جهة ،ومن جهة أخرى أيضا نسبة التجارة البينية[1] .

1- الموارد البشرية (القوة العاملة) :

إن التطور الديمغرافي في الوطن العربي بصفة عامة والمغرب العربي الذي هو جزء منه يعتبر تحديا للمخططات الاقتصادية كثير من هذه البلدان لأنه غالبا ،إن لم نقل عادة ما تكون الانجازات اقل من التقديرات ، وبالتالي يصبح من الصعب الاستجابة لمتطلبات وحاجيات السكان الضرورية ، إلا أن هذا النمو الديمغرافي من جهة أخرى يعتبر من بين العوامل الأساسية في التطور الاقتصادي للبلدان المغاربية ،

[1] بكادي مسعود دراسة امكانية التكامل الاقتصادي في التجمعات العربية الاقليمية مرجع سابق – ص 181-182.

خاصة إذا كانت الفئة النشيطة كبيرة وهو ما تتميز به دول المغرب العربي والذي سيتضح من خلال الإحصاءات الواردة في الدول الموالي :

الجدول رقم (2) التوزيع لسكان دول الاتحاد المغاربي الاقل من 65 سنة خلال السنتين (2000و2009)

الدولة	فئة العمر							
	اقل من 15 سنة (10^6نسمة)		اقل من 15 سنة (%)		من 15 الى 65 سنة (10^6 نسمة)		من 15 الى 65 سنة (%)	
	2000	2009	2000	2009	2000	2009	2000	2009
تونس	2.9	2.5	30.1	23.2	6.1	7.4	63.7	70.0
الجزائر	10.4	9.4	34.1	27.3	18.8	23.6	61.7	68.1
المغرب	9.5	8.8	33.6	27.9	17.5	21.0	61.7	66.5
موريتانيا	2.0	1.3	42.2	39.5	1.4	1.9	55.1	57.9
ليبيا	1.8	2	32.2	30.1	3.6	4.3	64.5	65.5

المصدر 103 : تم إعداد الجدول اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذاكرة الإحصائية 2011 ص 292.293.

أما عن اليد العاملة القادرة والباحثة عن العمل فقد قدرت 32 بالمئة من سكان المنطقة المغاربية أي ما يعادل 27.2 مليون نسمة وهي مرشحة للارتفاع نتيجة زيادة دخول العنصر النسوي والعمالة التي تقل أعمارها عن 20 سنة إلى سوق العمل .

يتجلى من خلال الجدول رقم 25 انه على الرغم من انخفاض عدد السكان الأقل من 15 سنة من 26.6 مليون نسمة سنة 2000 إلى 24 مليون نسمة سنة 2009 إلا أن هذه الفئة لا تزال تشكل ما يزيد عن ربع سكان دول الاتحاد العربي مجتمعة وهذا ما يعكس ارتفاع نسبة الشباب التي تدخل وباستمرار إلى سوق العمل وبالتالي تفاقم حدة البطالة ، خاصة ان لم تعمل الدول المغاربية على تكييف خططها التنموية التي تلاؤم النمو الديمغرافي واستيعاب اكبر عدد ممكن من الأيادي العاملة المتزايدة .

يلاحظ أيضا من خلال الجدول ارتفاع وتزايد نسبة الفئة النشطة والتي تراوح أعمارها بين 15 و 65 سنة حيث قفزت من 47.4 مليون نسمة سنة 2000 إلى حوالي 58.2 مليون نسمة عام 2009 لتشكل وحدها ما يزيد عن ثلثي سكان اتحاد المغرب العربي .

تعتبر هذه الطبقة العمود الفقري في عملية التنمية والتطور المغاربي والذي يتسنى بتوجيه وتشغيل عدد منها عن طريق إقامة مشروعات فطرية ومشتركة للتخفيف من مشكلة البطالة وجعلها قوة دافعة نحو تحقيق الاتحاد المغاربي في إطار التكامل الاقتصادي .

2- الموارد الزراعية :

يتميز القطاع الزراعي في منطقة المغرب العربي بمحدودية إنتاجه والذي يرجع في الأساس إلى قلة الأراضي الصالحة للزراعة والتي يبلغ حوالي 26 مليون هكتار أي ما يعادل نسبة 4.3 بالمئة من المساحة الإجمالية للمغرب العربي لذلك قمنا بتقسيم هذه المساحة الصالحة للزراعة على سكان المنطقة (حوالي 86.5 مليون نسمة) نجد ان حصة الفرد الواحد لا تتعدى 0.30 هكتار استنادا إلى معدلات النمو الديمغرافي

فان عدد سكان المنطقة سيقارب 116 مليون نسمة بحلول عام 2025 وعليه إن لم تبدل الجهود اللازمة لتوسيع المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة فان حصة الفرد الواحد منها ستتقلص الى 0.22 هكتار وبالتالي سينخفض نصيبه من المواد الغذائية .

الجدول رقم 3 الأراضي الزراعية وتطور نسبة العاملين فيها خلال الفترة (2000-2009)

الدولة	المساحة الإجمالية (10^6)هكتار	الأراضي الصالحة للزراعة (10^6)هكتار	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة (%)	الأراضي المسقية الأراضي الصالحة للزراعة (%)	الأراضي الرعوية (%)	نسبة العمالة في الزراعة الى العمالة الكلية (%)						
						2000	2003	2004	2005	2006	2007	2009
تونس	16.2	5.7	35.2	5.8	25.6	19.7	19.6	19.0	16.3	16.3	18.3	16.2
الجزائر	238.2	4.8	3.5	9.5	13.8	24.4	30.2	20.7	14.5	16.5	22.3	13.1
ليبيا	176	2.6	1.5	11.5	7.6	6.0	4.9	4.6	4.4	4.8	5.3	4.9
المغرب	71.1	9.0	12.7	15.5	34.9	36.1	40.6	42.8	42.4	41.2	37.5	57.4
موريتانيا	103.1	0.3	0.3	5.0	38.1	52.9	52.1	48.0	53.4	51.9	52.0	54.1
المجموع	604.6	26.0	4.3	10.1	19.0	26.2	31.6	28.4	25.2	25.9	27.1	30.2

إحصائيات 20029

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على الإحصائيات الواردة :

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،الدائرة الإحصائية 2011 ص 293
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،الدائرة الإحصائية 2010 ص 272-273

في موريتانيا ، 0.2 بالمئة في الجزائر يرجع ذلك إلى الظروف المناخية غير الملائمة والتي تتجلى في اعتماد مساحات واسعة من الزراعة على الإمطار ، قدرت نسبتها بنحو 70 بالمئة من المساحة المزروعة .

اما بخصوص مساهمة الناتج الزراعي المغاربي في إجمالي الناتج الزراعي العربي خلال الفترة ما بين 2000 و 2010 فانه شابه نوع من التذبذب الطفيف اذ انحصر بين 26.6 بالمئة و 28.8 بالمئة ،هذه النسب تبين مدى أهمية القطاع الزراعي المغاربي في الوطن العربي حيث يساهم بما يزيد عن ربع ناتج هذا الخير.

مما سبق يمكن القول انه على الرغم من توفر الموارد والإمكانيات الزراعية التي تتربع عليها منطقة المغرب العربي إلا أنها لم تحظ بالمستويات الاستثمارية المطلوبة ، الأمر الذي حال دون تطوير وتنمية هذا هذا القطاع إضافة إلى وجود عوامل أخرى ، منها الجفاف والتصحر وانجراف التربة وعدم إتباع أساليب الزراعة الحديثة فضلا على أن الزراعة في اغلب البلدان المغاربية تعتمد على الأمطار وهي غير مضمونة دائما ، كل ذلك جعل دول المنطقة تدور في دوامة التبعية الغذائية للعالم الخارجي .

لذلك يتوجب على دول المغرب العربي العمل على استيراد التكنولوجيات والتقنيات المتطورة للرفع من الإنتاج والإنتاجية للالتحاق بركب الدول المتقدمة ، وهذا بتوحيد الجهود المغاربية .

3- إمكانيات النقل والمواصلات :

تعتبر منطقة المغرب العربي رقعة جغرافية متصلة مثلها مثل دول مجلس التعاون الخليجي تملك جميع دول سواحل بحرية معتبرة ممتدة ومشتركة وهو ما يسهل من عملية التبادل التجاري وتنقل الأشخاص وتخفيض تكاليف التنقل والمواصلات سواء كان ذلك برا أو بحرا أو جوا إضافة إلى موقعها في قلب العالم وهو ما جعلها منطقة عبور لجل عمليات التصدير والاستيراد شرقا وغربا ، شمالا وجنوبا.

4- الموارد المعدنية والأسمدة الاصطناعية :

على الرغم من عدم توفر البيانات الإحصائية الدقيقة الخاصة بكل المعادن المتواجدة في منطقة المغرب العربي وتضاربها في بعض الأحيان إلا انه يمكن القول أن دول الاتحاد المغاربي تعتبر من البلدان الغنية بالموارد الاقتصادية المتنوعة خاصة الجزائر تشير تقديرات عام 2010 إلى أن المغرب يحتوي على 10 بالمئة من المدخر العالمي من الفوسفات وهو ينتج سنويا حوالي 27.6 مليون طن ويحتل بذلك مرتبة ثاني اكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم وتختص المملكة باستغلال هذا القطاع عن طريق المكتب الشرقي للفوسفات أما تونس فهي ثاني منتج مغاربي بـ 7.4 مليون طن سنويا وثالث قطب هو الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلال المعدني بالجزائر والتي تنتج ما يناهز 2 مليون طن سنويا وتبلغ احتياطات المغرب العربي حوالي 6 مليون طن .

من خلال الجدول يلاحظ أن الإنتاج الزراعي في دول الاتحاد المغاربي عرف تحسنا ملحوظا ما بين 2000 و 2008 حيث ارتفع في المدة الزمنية إلى ما يربوا عن ضعف ما كان عليه إذ انتقل من 15 مليار دولار إلى 31.4 مليار دولار .

تعود الزيادة في إجمالي الناتج الزراعي المغاربي إلى توجه الدول المغاربية نحو انتهاج السياسات الزراعية التي من شانها تعزيز دور النشاط الزراعي والتي منها منح القروض الميسرة (بدون فوائد أو فوائد رمزية) للمستثمرين والتداعيات الفلاحية ، ومسح الديون التي هي على عاتق الفلاحين وهذا لتخفيض تكلفة الفاتورة الغذائية المستوردة من الخارج والاعتماد على النتاج محليا والتوسع في استخدام الأساليب الزراعية الحديثة بالإضافة إلى تطبيق القوانين المشجعة على زيادة حجم التصدير .

غير انه على الرغم من الزيادة المستمرة في إجمالي الناتج الزراعي المغاربي إلا أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عرف تراجعا ملحوظا سواء كان ذلك قطريا آو مغاربيا باستثناء المغرب والجزائر وقد سجل انخفاضا إجماليا قدر بـ 1.8 بالمئة عام 2010 مقارنة بعام 2000 وهذا يعني زيادة ناتج القطاعات الأخرى بنسبة اكبر من زيادة ناتج القطاع الزراعي وتوجب الدول المغاربية إلى الاستثمار أكثر في القطاع الصناعي والخدماتي على حساب المجال الزراعي .

في جانب آخر سجل الناتج الزراعي تراجعا في عام 2010 مقارنة بسنة 2009 في كل الدول المغاربية ، إذ تراوح الانخفاض بين 2.7 بالمئة . لذلك فان إمكانيات التكامل في هذا المجال تعني أولا توحيد السياسات التجارية للشركات الثلاث بالشكل الذي يمكن مركزها الإنتاجي البالغ حوالي 37 مليون طن من الإنتاج العالمي من تحويلها القوة على التحكم في الأسعار من ناحية وتطوير قطاع الفلاحة المرتبطة به من ناحية أخرى .

أما فيما يخص المعادن فان قطاع الحديد والفولاذ يعتبر ثالث قطاع استراتيجي بعد النفط والفوسفات من حيث الانتاج والتصدير وبخلاف القطاعين السابقين فان البلدان المغاربية الخمسة المنتجة والمصدرة للحديد

ويحتوي بمجملها حسب إحصائيات 2010 على مدخر يناظر 6.6 مليار طن وتنتج حوالي 20 مليون طن سنويا اي ما يعادل 86 بالمئة من الإنتاج العربي ، تحتل موريتانيا أول مرتبة من ناحية الاحتياط للإنتاج ،وقد بلغت فيها نسبة هذا الأخير 69 بالمئة من إجمالي الإنتاج المغاربي تليها الجزائر 22.5 بالمئة .

لذلك توفر كل هذه الإمكانيات واختلافها من دولة إلى أخرى تمثل اكبر دليل على إمكانية وايجابية الاندماج و التكامل نظرا للتفرع الكبير لمنتجات الحديد و بحجة انه أساس لكل الصناعات الثقيلة إضافة إلى أن الجهود المتفردة تبقى دائما مضطربة وغير كافية ما لم تتكامل الأقطار المغربية في جميع قطاعاتها .

ثانيا : معوقات الاقتصاد المغاربي :

لقد شهد اتحاد المغرب العربي تعثرا واضحا في نشاطاته مند البداية وهو ما أكدته التقارير المهتمة بمتابعة الأزمات العربية ، ومن ابرز مظاهر هذا التعثر والتقهقر على مستوى الانجازات فقد ظلت الاتفاقيات المبرمة مجرد أقوال لم تصل إلى مستوى التنفيذ ،وهو ما يعطي مظهرا من مظاهر العجز عن تحقيق أهدافه التي رسمتها معاهدة الإنشاء ، كما يعاني أحاد المغرب العربي حالة جمود على صعيد النشاط المؤسسي الذي يظهر جليا في متابعة نشاط مجلس الاتحاد فهو لم يعقد اي دورة عادية أو طارئة مند التسعينات . ومثل الدورات العادية التي عقدها لم تحظ بالحضور الكامل لقادة المغرب العربي ، وتتجلى أهم العوامل التي أدى إلى هذا الركود في :

1- عوامل سياسية :

وتنقسم إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية .

أ- **العوامل الداخلية :** وتتعلق بدول الاتحاد والعلاقات البينية والأزمات داخل الاتحاد وتتمثل في :

- دخول الجزائر في مرحلة الصراع بين النظام والمعارضة الإسلامية الأصولية وقد كان لذلك اثر كبير في إبطاء وتيرة مجالس الرئاسة لاتحاد المغرب العربي التي تعد مصدر القرار الرئيسي وبالتالي إبطاء مركبة الوحدة المغاربية [1].
- بروز أزمة "لوكربي" بين ليبيا وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا التي تطورت إلى فرض عقوبات على ليبيا عام 1922 ، يسبب استكفاء الأنظمة على أنفسها لحل مشكلاتها الداخلية .
- تدهور العلاقات الجزائرية المغربية مع عام 1995 نتيجة لتجدد الخلافات بين البلدين حول تسوية إشكالية الصحراء الغربية ، الأمر الذي ترك انعكاساته السلبية على الاتحاد المغاربي ، حيث طلبت المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر له بسبب موقفها إزاء الصحراء الغربية
- كما أن من أسباب تعثر الاتحاد المغاربي رفض ليبيا المشاركة في الاجتماعات الوزارية.
- اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بمسالة توسيع عضوية الاتحاد وفي هذا الصدد دعت كل من ليبيا والجزائر مصر للانضمام الى اتحاد المغرب العربي التي تقدمت بهذا الطلب الا انها لم تحظ بالموافقة ما يسبب اختلاف وجهات النظر بين دول التحاد في مسالة توسيع العضوية .

ب- **العوامل الخارجية :** وهنا نتحدث عن المتغيرات الإقليمية والدولية النابعة من خارج نطاق الاتحاد العربي وقد جاءت أزمة الخليج تبين التنوع الكبير في المواقف المختلفة للدول المغاربية الخمس بل والمتعارضة

[1] توفيق المدني اتحاد المغرب العربي بين الحياء والتاجيل دراسة تاريخية منشورات الاتحاد الكتاب العربي ، دمشق 2006 ص 23.

أحيانا مثل التدخل العسكري في الكويت وخاصة بعد التدخل الغربي في الأزمة ومسعى كل من الكويت والسعودية لتدويل الأزمة عن طريق طلب تدخل قوات أجنبية لحل هذه الأزمة .

2- العوامل الاقتصادية :

لم تنجح محاولات الدول المغاربية في بناء متكامل موحد وهذا راجع لما يلي :

أ- **التبعية الاقتصادية :** وتتمثل في تبعية البلدان المغاربية ماليا و اقتصاديا للبلدان المتقدمة وكذا الروابط الاقتصادية بين المركز والمحيط المغاربي خلال مرحلة الاستعمار وهذا لصالح الدول المتقدمة التي ليست في مصلحتها إن تشكل كتلة اقتصادية مغاربية منسجمة وقوية ، وهذه التبعية الاقتصادية للبلدان المغاربية تمخض عنها العجز الهيكلي في ميزانها التجاري والمديونية المعوقة والخانقة باستثناء ليبيا[1] .

ب- **الاختلال الاقتصادي الهيكلي :** ويعني اختلال الهياكل الإنتاجية الزراعية والصناعية وهياكل التبادل التجاري وكذا الهياكل المالية للمنتطقة وبذلك تتعرض إمكانيات التنمية المغاربية للخطر

ج- غياب التنسيق في السياسات الصناعية : ويمثل غياب التنسيق في الاستثمارات بين البلدان الاعضاء خسارة كبيرة لمجهودات التصنيع ، ما يصاحب ذلك من منافسة مضرة ويظهر إن انجاز المخططات ليس له طابع علمي وإذ لها أهداف كمية بالأساس التي لم تختبر أبدا ، كما أن غياب التنسيق في هياكل البلدان المغاربية يستدعي منها اللجوء إلى الآليات الغربية ما يعيق بشكل كبير تقاربها من بعضها البعض .

د- تقليد الغرب : وهذا من ناحية التقليد للمعارف والآليات إذ تأثرت البلدان المغاربية بتيار حرية التبادل وتأسيس اتحاد جمركي الذي اعتبر كهدف في اتفاقية الاتحاد الاقتصادي العربي عام 1957 ، وفي اتفاق السوق العربية المشتركة عام 1964 في المشرق في إطار جامعة الدول العربية التي تنتمي إليها البلدان المغاربية .

وهذا ما يبين محدودية محاولات التكامل الاقتصادي الجهوي وكما يظهر تقليد المغاربة للغرب في الصناعة فبدلا من استخلاص التجارب من البلدان المتقدمة بتجنب أخطاء التصنيع الفوضوي نجدها قد لجأت إلى التجارب نفسها بعناصر سياستها الصناعية مالا يتلاءم أصلا مع الظروف السوسيواقتصادية المغاربية ، لذلك أقامت الدول المغاربية اتحادها بوحدات للحديد الصلب واتخذت من هذه الصناعة رمزا للاستقلال الاقتصادي ، وكذلك في الوقت الذي تراجع فيه الدول الغربية الرأسمالية بعض عناصر أنماطها التصنيعية لأسباب بيئية واجتماعية واقتصادية وفي الوقت الذي تسترجع فيها الوعي بأزمتها نجد البلدان المغاربية المتخلفة تاخد بذلك النوع من التصنيع عوض البحث عنه بنمط حضاري آخر وتنمية اقتصادية أخرى .

هـ- صعوبة تطبيق القرارات المشتركة للتكامل : وهذا من خلال العوامل التي عرفت تطبيق الإجراءات التي تتخذها المؤسسات الوحدوية .

3- العوامل غير الاقتصادية :

يرجع أيضا إخفاق الاتحاد المغاربي الى عوامل سوسيوثقافية سياسية ، فالإدارة السياسية تبقى المحدد الأساسي في بناء مجال جهوي متعدد الوطنيات ، وغياب الإرادة السياسية في البلدان المغاربية ، قد ساهم

[1] جمال عبد الناصر مانع المغرب العربي ، مرجع سابق ص362

في هذا الإخفاق . وعلى أية حال يظهر أن تجارب التكامل الاقتصادي التي حاول المقاربة تحقيقها قد باءت بالفشل وان القوى المفرقة قد غلبت القوى الموحدة سواء على مستوى المؤسسات المشتركة آو المستوى الاقتصادي الذي يسجل تطورا سلبيا ويتعلق هذا بمجهودات التنمية الداخلية المبذولة من قبل كل بلد . أو بمحاولة بناء مجال تكاملي مغاربي موحد .

المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المطلب الأول : الدراسات السابقة

الدراسة الأولى : شهادة الدكتوراه لصاحب الدراسة باشوش حميد جاءت تحت عنوان "المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية " دراسة حالة الطريق السيار شرق – غرب) ، كلية العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 3 ، سنة 2010-2011 حيث حاول فيها الإجابة على الإشكالية الثانية : ما هو دور المشاريع الكبرى في الجزائر في التنمية الاقتصادية ؟

كما هدفت هذه الدراسة إلى الكشف على الإضافات التي تقدمها المشاريع الكبرى في الجزائر في تحقيق التنمية .[1]

وكذا تسليط الضوء على الشوائب التي تعيق مثل هذه المشاريع في تحقيق التنمية

ولقد استخلص في هذه الدراسة بالوصول إلى النتائج التالية :

- يعتبر إذا الاقتصاد الوطني مرتبطا بدرجة كبيرة بالتغيرات التي تطرأ في السوق النفطية حيث ان المشاريع التي تراهن عليها الدولة تكون مرهونة بمدى القدرة على دعم صندوق الموارد البنكية لها .
- تساهم المشاريع الكبرى المتعلقة بالهياكل الأساسية في تحسين أداء مختلف القطاعات الاقتصادية وهذا ما يساعد على تنويع الهيكل الاقتصادي وتقليل تبعية الاقتصاد الوطني لعائدات المحروقات .
- خلق هياكل واستراتيجيات تكون بديلة في دعم مثل هذه المشاريع وذلك بهدف الابتعاد عن مشكل التبعية لعائدات المحروقات .

الدراسة الثانية :المذكرة مذكرة التخرج للدكتورة بلغاشم نورية . جاءت تحت عنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في أحداث التنمية الشاملة في الجزائر .

(دراسة حالة دهرة فيب حجاج) بكلية العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية نقود وتأمينات ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، الجزائر سنة 2014/2015.[2]

حيث حاولت فيها الإجابة على إشكالية ارتبطت بمدى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر .

كما هدفت إلى تسليط الضوء على العراقيل التي قد تواجهها هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الشاملة المنشودة .

ووصلت في الأخير إلى نتائج تختلف في كون الجزائر تعتبر هذه المؤسسات كعجلات بديلة لتحقيق التنمية الشاملة وكلما ارتفع عدد المؤسسات وكثف نشاطها كلما انتعشت التنمية العامة في الجزائر .

---

[1] د- باشوش حميد ، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة الطريق السيار شرق غرب شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم القتصادية تخص التحليل الاقتصادي بالنسبة 2011/2010

[2] دة بلغاشم نورية – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر – كلية العلوم الاقتصادية – تخصص مالية ونقود وتامينات – جامعة عبد الحميد بن باديس – الجزائر سنة 2014-215.

كما وصلت إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول المتقدمة وتعتبر من الركائز المهمة في محاربة الفقر والبطالة ولقد أثبتت الدراسات إلى أن دعم هذا النشاط هو السبيل الأمثل للتخلص من الأزمات الاقتصادية وتحقيق ما يعرف بالتنمية الشاملة .

كما توصلت إلى أن منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لها بنية هشة ومهشمة من طرف الدولة ولذلك لا بد من خلق مشاريع إصلاحية تكون معززة بمثل هذه البدائل للنهوض بتنمية شاملة قوية البنية .كما لا بد من تطوير الإعلام الاقتصادي وذالك بإنشاء بنك للمعلومات الاقتصادية والمعطيات الإحصائية .

تعزيز مكانة هذه المؤسسات في السلم الاقتصادي الوطني .

توفير مناخ استثماري مناسب باتخاذ إجراءات وقرارات ملموسة حول هذه الصناعات .

الدراسة الثالثة : صاحبة المذكرة "قنادرة جميلة" والتي جاءت تحت عنوان " الشركات العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر" كلية علوم الاقتصاد والتجارية وعلوم التسيير . أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تسير المالية العامة . جامعة أبى بكر تلمسان – الجزائر سنة 2018/2017.

حيث حاولت فيها الإجابة على الإشكالية التالية " كيف تساهم الشراكة العمومية الخاصة في تخصيص التنمية الاقتصادية "[1].

كما حاولت تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه الشراكة العمومية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى التفضل في العوامل المساعدة على ذلك ، وذكر العراقيل التي تقف حاجزا أمام تطور واستمرار تحقيق التنمية الاقتصادية .

ولقد تطورت إلى مجموعة من النتائج تمثلت في كون القطاع العام يتكون من الشركات العمومية الاقتصادية والمؤسسات الصناعية والتجارية العمومية الخاصة والمؤسسات الإدارية .

يعاني القطاع العام من نقص الخبرة للإداريين وضعف إمكانياتهم وبالتالي لم يكن يهتم بتحسين أداء مؤسساتهم .

هيمنة القطاع العام في الاقتصاد الوطني مما يكون هناك نوع من الحكر في المجال الاقتصادي في حق القطاع الخاص .

إعادة الهيكلة العضوية أدت إلى تقزيم المؤسسات الاقتصادية وبالتالي تجريدها من مزايا الموفرات الداخلية التي تتمتع بها المؤسسات ذات الحجم الكبير .

ولذلك فعلى الدولة إن تتقيد بها التوصيات وذلك بهدف النهوض باقتصاد زاهر وقوي وتحقيق اقتصاد قوي .

توجيه وتوضيح المسؤوليات و التنسيق مع الجبهات الأخرى .

ضرورة نشر الوعي العام بمدى أهمية الشراكة العمومية الخاصة ، فنجاح هذا القطاع يتطلب تأييد شعبي لمدة الفكرة مما يستلزم إعداد استراتيجيات متكاملة للتوعية لهذا الأمر يجب أن تكون موجهة لكافة الأطراف المعنية.

حصر التجارب الاقتصادية الناجحة للمؤسسات العمومية الخاصة لتقييم أدائها .

[1] د ة قنادرة جميلة – تجارب الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية – تخصص تسيير مالية العامة ، جامعة ابو بكر تلمسان الجزائر – سنة 2018/2017.

المطلب الثاني :القيمة المضافة

التركيز على أهم الأسباب والمعوقات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي وبالأخص الجزائر ، وذلك بالتعرض إلى جميع العناصر التي تواجهها البلاد في القطاع الاقتصادي .وذلك من خلال الموارد التي تمتلكها الجزائر ، وبالرغم من امتلاكها لهذه الموارد إلا أنها تعاني من عجز كبير في قطاع التنمية .

محاولة إعطاء صورة واضحة ومعارف قد تكون في المستقبل كمرجع معتمد لدراسات مشابهة حول موضوع التنمية في العالم المغربي والجزائر خاصة .

التفصيل في استراتيجيات التي تقوم بها الجزائر في قطاع التنمية الاقتصادية وجعل هذه الاخيرة مرآة عاكسة لقوة الجزائر في التخطيط .

أوجه التشابه :

- التشابه في الإطار النظري والاعتماد على المعلومات المعرفية حول التنمية الاقتصادية ومقومات تحقيقها .
- الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في طريقة البحث .
- ذكر المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المنشودة

أوجه الاختلاف :

- الاعتماد في الدراسات السابقة على طرح الإشكالية بصفة عامة والتركيز على أساسيات التنمية في الجزائر وفي الدول الأخرى . أما في دراستنا اعتمدت على التركيز على المعوقات والشوائب التي تقف أمام تحقيق التنمية الشاملة .
- اعتماد الباحثين في الدراسات السابقة على التفضل في المقومات التنمية الاقتصادية على غرار دراستنا اعتمدت على التفصيل في مشاكل التنمية .
- اعتماد الباحثين على وضع العوامل التي تقوم بدفع عجلة التنمية الاقتصادية أما دراستنا اعتمدت على وضع حلول لتفادي المعوقات التي تواجه التنمية .

خاتمة الفصل

اعتبرت التنمية الاقتصادية في بادئ الأمر مرادف للنمو الاقتصادي حيث كانت تعطي الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير أن هذا المفهوم قد تطور تدريجيا لتصبح التنمية ذات أبعاد ثلاثة بعد اقتصادي ، وبعد اجتماعي ، وبعد بيئي حيث يتطلب تغييرات هيكلية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد .

- جميع نظريات التنمية الاقتصادية ترى أن التخلف ذو أسباب داخلية مثل نقص الادخار أو ضعف التكنولوجيا أو ضيق الأسواق أو احتلال بنية الإنتاج .
- جاء الاتحاد كتكتل شمل كل الميادين الاقتصادية السياسية والأمنية ليربط بين دول المغرب العربي الخمسة : الجزائر، تونس ، ليبيا ، موريتانيا والمغرب وفقا لاتفاقية الإنشاء المبرمة في سنة 1989. وان كانت جذوره الفكرية تعود إلى العمل الوحدوي الذي جمع أقطاره في الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي .
- يعود فشل الاتحاد المغاربي على الرغم من الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت في أفكاره إلى جملة من العوائق و العراقيل غير وتجدد الخلافات السياسية والتي تجلت بين الجزائر والمغرب أكثر.
- فقد وجه ملف الحدود ثم ملف الصحراء الغربية كل التوترات بينهما ومنه وجه مسيرة الاتحاد ، فالتوترات الحدودية أبطأت إخراج هذا الأخير إلى حيز الوجود .

الفصل الثاني
التنمية الاقتصادية في الجزائر

الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول : واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر

- **المطلب الأول : الإمكانيات التنموية في الجزائر**
- **المطلب الثاني : استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر**
- **المطلب الثالث : خطط التنمية الاقتصادية في الجزائر**

المبحث الثاني : عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر واليات علاجها

- **المطلب الأول : عوائق التنمية الاقتصادية**
- **المطلب الثاني : إجراءات إنعاش التنمية الاقتصادية في الجزائر**

مقدمة الفصل :

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم التحديات التي تشغل الدول سواء المتقدمة والنامية وهذا لأنها الوسيلة التي تسمح بتحسين مستوى معيشة الأفراد وزيادة رفاهيتهم وتقوية الاقتصاد الوطني بشكل يعزز مكانة الدولة وقوتها ويسمح بالاستفادة المثلى من الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة.

وباعتبار الجزائر دولة نامية فإنها تعاني أيضا من بعض مظاهر تخلف اقتصادها وهذا يسبب ضعف هيكلها الاقتصادي.

وسنتناول في هذا الفصل الإمكانيات التنموية في الجزائر و الاستراتيجيات المتبعة لذلك والتي تسمح بمعرفة الوظيفة التنموية في الجزائر بالإضافة إلى الخطط التنموية وكما سنتطرق إلى المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التنمية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر

لتحقيق التنمية الاقتصادية لابد أن تمتلك الجزائر إمكانيات متنوعة سواء كانت اقتصادية أو غير اقتصادية كما يجب عليها وضع استراتيجيات وخطط تنموية لذلك.

المطلب الأول: الإمكانيات التنموية في الجزائر:

أولا: المنطقة الساحلية

وهي المنطقة المطلة على البحر الأبيض المتوسط عرضها يتراوح بين 80 و 190 كلم تتضمن السهول والمناطق الأكثر خصوبة، يسودها مناخ البحر المتوسط وتعتبر أكثر المناطق الممطرة في البلاد[1].

1/ الهضاب والسهول المرتفعة:

تمتد من الشرق إلى الغرب الجزائري يتراوح ارتفاعها بين 600 إلى 1000 متر، تتضمن منخفضات تدعي الشطوط، مناخها شبه قاري يسمح بازدهار زراعة الحبوب.

2/ الصحراء:

منطقة كبيرة من الجنوب الجزائري تقدر مساحتها بحوالي 2 مليون كم²، درجات الحرارة المتوسطة فيها خلال النهار 36 درجة مئوية وخلال الليل 5 درجة مئوية، غنية بالبترول والغاز الطبيعي وأيضا بالمعادن النفيسة التي وجدت أثناء التنقيب في كتلة الهقار.

3/ السكان:

من الناحية الديموغرافية بلغ تعداد سكان الجزائر حوالي 35.6 مليون نسمة في يوم 2010/01/01 وتشير التقديرات إلى حوالي 36.3 مليون يوم 2011/01/01.

كما بلغ عدد السكان الحيوي في الثلاثي الأخير لعام 2010 حوالي 10.812000 شخص وبلغت نسبة البطالة حوالي 10.0% بينما وصلت هذه النسبة عند الشباب وتتمتع الجزائر بإمكانيات تنموية معتبرة رغم عدم وجود استغلال أمثل لها، ويمكن الإشارة إلى أهم القطاعات على النحو التالي:

[1] باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 23، 24.

ثانيا: الفلاحة

يكتسي قطاع الفلاحة أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني وقد قدرت القيمة المضافة لهذا القطاع من 322 مليار دينار سنة 2000 إلى 548 مليار دينار سنة 2006 وهو ما يمثل نسبة 8% كمعدل سنوي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة مع ملاحظة أن معدل نمو القطاع متذبذب حسب الظروف المناخية حيث سجلت السنوات 2004، 2005، 2006 على التوالي معدلات نمو 6.41% و 2.02% و 4.71%.

وقد شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي بناء على القانون التوجيهي الصادر في أوت 2008 يهدف تمكين قطاع الفلاحة من المساهمة الفعالة في تحسين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة ويتميز الإنتاج الفلاحي في الجزائر بالتنوع وتتمثل أهم الأنشطة الفلاحية في إنتاج الحبوب، الأشجار المثمرة، الخضر، التمور، تربية الدواجن، الصيد البحري وتربية المائيات[1].

1/ الإنتاج الزراعي:

تقدر مساحة الأراضي الزراعية الصالحة في الجزائر بحوالي 84146.7 كم² والمساحة المطرية بحوالي 40068.8 كم² وتقدر مساحة الغابات بحوالي 42163.8 كم²ومساحة المراعي 328372.3 كم² و أهم المحاصيل الزراعية هي:

أ- الحبوب: هي ركيزة الأمن الغذائي تغطي زراعة الحبوب النسبة الأكبر من المساحة المزروعة ويرتبط إنتاجها ارتباطا كبيرا بالظروف المناخية.

ب- الخضر الجافة والبقول: تقدر بحوالي 70 ألف هكتار ويتمركز إنتاجها في السهول خاصة الغربية منها بسبب خصوبة التربة وارتفاع معدلات تساقط الأمطار.

ج- المحاصيل الصناعية: وتشمل الطماطم الصناعية، التبغ والفول السوداني، ويقصد بالمحاصيل الصناعية مثل البيوت البلاستيكية.

[1] عبد المجيد بهلول، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد 2،1 الخرطوم، ديسمبر 2009 ، ص 28.

د- أشجار الفواكه والحمضيات: يصل إنتاج الفواكه إلى حوالي 10 ملايين قنطار على مساحة حوالي 250 ألف هكتار بينما يصل إنتاج الحمضيات إلى حوالي 06 ملايين قنطار على مساحة تقدر بحوالي 60 ألف هكتار.

2/ الإنتاج الحيواني:

يمكن قياس الإنتاج الحيواني في الجزائر من خلال الكميات المنتجة من اللحوم والألبان والبيض.

3/ الصيد البحري وتربية المائيات:

تسمح الظروف المناخية بازدهار هذا القطاع يقدر عدد الأيام الممكنة للخروج إلى عرض البحر من أجل الصيد بـ : 210 يوم في المتوسط وشكل الساحل يساعد على القيام بهذا القطاع مثل:

- كثرة الخلجان.
- وفرة المناطق الساحلية الرطبة وتوفر المياه العذبة و المالحة.
- توفر العقار الرملي ذو الرمل الناعم أو الحصوي.
- طول الشواطئ الرملية و الصخرية.

ويعتبر هذا القطاع ذات أهمية كبيرة في الثروة البحرية وترتكز الإستراتيجية الجديدة على المحاور التالية:

ثالثا: الصناعة

أعطت السلطات العمومية للقطاع الصناعي أهمية كبيرة مباشرة عقب الاستقلال نظرا لوعيها بدوره في التنمية الاقتصادية غير أن الثروة الموروثة عن الاستعمار جعلت التركيز يبقي على الصناعات الإستخراجية على حساب غيرها من الصناعات باعتبار أن الإستراتيجية الصناعية الاستعمارية كانت تركز على تصدير المواد الخام فقط وعدم الاهتمام بوضع قاعدة صناعية متنوعة تسمح بازدهار قطاع الصناع الكبيرة محليا، يضاف إلى ذلك النقائص الكبيرة في المواد البشرية المؤهلة أثناء تلك الفترة كما أنه لم يتم استغلال الفوائد النفطية الكبيرة خلال السبعينات ومطلع الثمانينات في بناء قاعدة صناعية متنوعة وقوية.

وفي هذا الصدد فإن الصناعات التحويلية تساهم بـ 4.2% من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة حوالي 6.8 مليار دولار مع ملاحظة الارتفاع المستمر لهذه القيمة منذ سنة 2001.

وقد ساهمت عملية الانطلاق في تحرير الاقتصاد الوطني مع مطلع التسعينات في جعل المؤسسات الصناعية العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تكن مستعدة لها غير أن تغير الأثر التشريعية والقانونية ـ برغم النقائص الكبيرة ـ الإنعاش للقطاع الصناعي الخاص مثل القانون رقم 88 - 25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية الخاصة وقصد تدارك النقائص الكبيرة الموجودة في هذا المجال انعقدت بالجزائر العاصمة ما بين 26 و28 فيفري 2007 الجلسات الوطنية حول الصناعة بمشاركة 600 عضو من الفاعلين في القطاع وتوجت هذه الجلسات بوضع أسس الاستراتيجية الصناعية للجزائر إلى آفاق 2022[1].

ـ استهداف قطاعات معينة وترقيتها وتطويرها.

ـ الانتشار القطاعي للصناعة: ويكون عن طريق استغلال الموارد الطبيعية المحلية وتكثيف النسيج الصناعي وترقية الصناعات الجديدة.

ـ انتشار و توسيع حيز الصناعة: وذلك بإنشاء أقطاب صناعية ومناطق صناعية متخصصة

ـ سياسات الترقية الصناعية: عن طريق تشجيع الابتكار والإبداع في المجال الصناعي وتطوير الموارد البشرية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ويمكن ذكر أهم الصناعات في الجزائر عن النحو الآتي:

ـ صناعة تكرير البترول وتمييع الغاز.

ـ الصناعة الغذائية.

ـ صناعة مواد البناء.

ـ صناعة البتروكيمياويات و الأسمدة.

[1] باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر و دورها في التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص 29.

ـ الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية.

ـ الصناعات الصيدلية.

ـ الصناعات التقليدية.

رابعا: شبكات النقل

إضافة إلى الإمكانيات التنموية في القطاع الفلاحي والصناعي، تتمتع شبكة النقل في الجزائر بالإمكانيات التالية[1]:

1/ الطرق البرية:

تضمن شبكة الطرق حوالي 90% من حجم التنقلات محليا وتساهم بشكل كبير في الحركية الاقتصادية، وتتكون شبكة الطرق الوطنية من:

- 28655 كم من الطرق الوطنية (R , N).

- 23879 كم من الطرق الولائية.

- 57591 كم من الطرق البلدية.

- 4910 كم منشأة فنية.

2/ السكك الحديدية:

يبلغ طولها 4500 كم ويبلغ عدد المحطات التجارية 200 محطة.

3/ النقل الجوي:

يتكون الأسطول الجوي من 63 طائرة كما يبلغ عدد المطارات 55 مطار منها 12 دولي.

4/ النقل البحري:

[1] باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 36.

يتكون النقل البحري من 74 سفينة منها 5 ناقلات للبترول و 9 للغاز، تستعمل 12 ميناء بحري هي: موانئ الجزائر العاصمة، عنابة، أرزيو، بجاية، بني صاف، دلس، جنجن، الغزوات، جيجل، مستغانم، وهران، سكيكدة.

المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر

تعتبر قضية التنمية من أهم القضايا التي تشغل فكر العلماء ولا يقتصر المر على اهتمام الأكاديميين فقط بل يشاركهم فيها رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون والمجتمع بكافة فئاته ويرجع ذلك إلى أهمية الموضوع فضلا عن الدور الذي يلعبه في رفع اقتصاديات البلاد والحفاظ على سيادة الدول والدفع بالتقدم والتطور.

أولا: سياسة إنعاش الصناعة

يرتبط نشاط المؤسسة الصناعية وبقائها وقدرتها على المنافسة بمدى قدرتها على الاستجابة لحاجيات زبائنها، ومنه تظهر أهمية توجيه المؤسسات تحقيقا لأهدافها الخاصة فضلا على أهداف التنمية بصفة عامة[1].

1/ آفاق التنمية في ظل تحقيق استراتيجية صناعية اعتمادا على الموارد المتاحة:

يتعين على الدولة الجزائرية لتحقيق السياسة الصناعية الحالية والمستقبلية توحيد آفاق مستقبلية تعتمد على عنصر الموارد الطبيعية والبشرية، من خلال تثمين الموارد الطبيعية حيث تعتبر وفرة وجودة الموارد الطبيعية نقطة بداية المسار الصناعي، خاصة ما تعلق بالموارد الطاقوية لكن الاقتصاد الوطني اقتصادا ريعيا، ما دفع بالحكومة إلى إيجاد وسائل لتكييف مع هذه العراقيل والتحديات من خلال تفعيل عدة برامج في إطار التنمية الاقتصادية حيث كشفت عن طموح لإنتاج 10% من الكهرباء من مواد متجددة مثل: الماء، الشمس، الرياح، وذلك بحلول 2020.

فالهدف الأساسي لإستراتيجية الصناعة الحالية في الجزائر هو توسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الاعتماد على مصدر وحيد للدخل وهو ما يسفر عنه بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات فضلا عن ضرورة تأهيل الموارد الطبيعية.

[1] أكلي نعيمة، استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة تيزي وزو، ص 5، 6.

2/ أساليب إنعاش الصناعة:

أ- سياسة ترقية الاستثمار:

تتصدر الاستثمارات (الوطنية والأجنبية) مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات، لذلك تسعى الجزائر إلى وضع الاستراتيجيات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي خاصة وأن مؤشرات مناخ الاستثمار لم تعرف تحسسنا بدءا من التسهيلات المقدمة لإنشاء المشروع إلى غاية التصفية النهائية، لذلك يستدعي تطوير الاستثمار محيطا فعالا يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما، ونظام تحفيزي للحماية، وعليه فإن إستراتيجية ترقية الاستثمار تعد جزءا لا يمكن فصله عن إستراتيجية النظام الاقتصادي في مجمله.

وتحفيزا لاستثمار تم إدخال عدة تعديلات على الأمر رقم 08/06، المتعلق بتطوير الاستثمار تحسينا للنظام القائم، من بينها:

- إعادة تهيئة مسار منح المزايا وتسييرها لمطابقتها والممارسات الدولية في المجال.
- تقليص مدة معالجة ملفات الاستثمار.
- حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن لدى اللجنة المتخصصة لهذا الغرض.
- إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للأجانب.
- مراجعة قانون الجمارك.
- تخفيض التكاليف الجبائية والاجتماعية.
- إلغاء الضريبة على الفوائد المستحقة من عملية التصدير.

ب- سياسة التأهيل: يعرف التأهيل أنه مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة لتحسين وترقية فعالية المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق، حيث يحتوي على مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي، تقني وتسييري بهدف تحقيق التنافسية وجعلها تتمتع بقدرة من خلال منتجات جيدة تستجيب للنوعية وتحقيق الأرباح.

تم اقتراح سياسة جديدة للتأهيل نظرا لأهمية تأهيل المؤسسات الاقتصادية في تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية، فضلا عما يبادر به من أهمية بالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية،وتتمحو في ما يلي:

- توحيد البرامج الحالية في برنامج موحد ومدمج يندرج في إطار إستراتيجية التصنيع.
- تنفيذ برنامج حقيقي خاص للتأهيل على أوسع نطاق من شأنه إدراج كافة عوامل العصرنة.
- التكفل بتأهيل المؤسسات وبالتنسيق والمتابعة والتقييم.
- استهداف أحسن الأولويات القطاعية من المساعدات والتحفيز.

ج- التقييس:

يساهم تطوير نشاطات التقييس، الاعتماد، التصديق والملكية الصناعية في عملية عصرنة الاقتصاد الوطني، إذ يندرج الإشهاد على المطابقة ضمن مساعي الجودة المتبعة في مجال التقييس، وهذا الإشهاد يستجيب لحاجة المؤسسة في التمتع بثقة المتعاملين معها التي هي عاملا للاندماج الاقتصادي.

د- تطوير العنصر البشري:

يعتمد نجاح كل مؤسسة على تطوير العامل البشري باعتباره عاملا مشجعا لامتصاص التكنولوجيات وعصرنة الصناعات، ما يستدعي تكثيف العرض في مجال التكوين المؤهل من خلال استحداث مدارس تكوين المهنيين والتقنيين الساميين في القطاعات الصناعية الكبرى، فضلا عن تنويع قنوات التكوين لمطابقة التأهيلات لحاجة السوق وتثمين رأس المال البشري.

أصبح الاستثمار في الموارد البشرية ضرورة ملحة لكافة الهيآت والمنظمات العالمية، حيث أصبح ينظر إليه كقيمة لتحقيق ناتج وطني، وليس تكلفة اجتماعية ملقاة على عاتق المنظمة الإدارية.

ثانيا: إستراتيجية التنمية القائمة على أساس الانتقال إلى اقتصاد السوق

من أهم مظاهر انكماش أدوار الدولة في الميدان الاقتصادي هو تطبيق ما يعرف سياسة الخوصصة، فضلا عن سياسة الاستثمار إلى جانب سياسة الضبط[1].

أ- سياسة الخوصصة:

يقصد بالخوصصة في القانون الاقتصادي الجزائري، التحول من الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص، وهذا التحول يعني الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية أو في جزء منها أو في تحويل تسيير المؤسسات العمومية إلى أشخاص طبيعية أو معنوية تابعة للقانون الخاص بواسطة صيغ تعاقدية تحدد فيها كيفية تحويل التسيير وممارسة شروطه.

تهدف الخوصصة في الجزائر إلى تحقيق فعالية اقتصادية كبرى أساسها النمو المتزايد وتوفير مناصب الشغل، وتعويض نمط التسيير الليبرالي بنمط تسيير اقتصادي عقلاني، فضلا عن القضاء على الجمود البيروقراطي، والتقليل من عبء الميزانية على المدى المتوسط واستعمال ذاتها في تسيير الديون و تشجيع الاستثمار بالإضافة إلى المساهمة في عصرنة وتقوية تنافسية المؤسسات المالية، وتشجيع شفافية المعاملات والقضاء على الممارسات غير الأخلاقية وهو ما يعزز ويخدم التنمية بكافة أبعادها.

ب- سياسة الاستثمار:

يقصد بالاستثمار اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات إنتاجية أو إعادة التأهيل أو الهيكلة والمساهمة في رأس مال مؤسسة نقدية أو عينية، فضلا عن استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية (سبق و أن تطرقنا له في أساليب وطرق إنعاش الصناعة لذلك لا داعي للتكرار).

ج- سياسة الضبط:

تحقيق التوازن في ميزانية الدولة مرهون على تحسين تسيير الموارد المالية من خلال التحكم في المصاريف، وعليه يتعين على الدولة محاربة التهرب الضريبي فضلا عن اعتباره جريمة اقتصادية فانه يحرم ميزانية الدولة من عائدات كثيرة، من خلال تجنيد جميع الوسائل المادية والبشرية تحقيقا للمصلحة

[1] أكلي نعيمة، استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص 6 ،7.

العامة فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار أن القطاع العام قطاع رابح، كما يتعين على الدولة اللجوء إلى إجراءات كالقروض بدلا من عملية إصدار النقود التي تغذي التضخم.

فضلا عن محاربة التهرب الضريبي يتعين على الدولة التحكم في سياسة الصرف التي تعتبر وسيلة تأثير على تخصيص الموارد بين مختلف القطاعات وعلى ربحية الصناعة التصديرية فضلا عن التضخم.

وبصفة عامة يمكن القول أن الإطار المؤسساتي في الجزائر قابل للاكتمال والإضافة كإعادة صياغة النظام الجمركي، تكييف لكل النصوص الاجتماعية مثل قانون العمل، نظام الضمانات الاجتماعية وهو ما لا يتحقق إلا في إطار وجود دولة وسلطة قويتين تعمل على احترام هذه الإجراءات.

ثالثا: الحوكمة وتأثيرها على التنمية

يرتبط تعزيز الحوكمة الرشيدة ومحاربة الرشوة فضلا عن مكافحة الفساد ارتباطا وثيقا، خاصة و أنها عنصر أساسي لتحقيق النمو والتنمية على مختلف الأصعدة[1].

1/ تفعيل التنمية من خلال تطبيق مفهوم الحوكمة:

أ/ إستراتيجية مواجهة الفساد الإداري والمالي:

نظرا لانتشار الممارسات التي تتجاوز القانون والتي من شأنها مخالفة اقتصاديات السوق الصحيحة، وما تتضمنه من قواعد صارمة لضبط الأعمال والمعاملات لحماية الاقتصاد الوطني وحماية المستثمرين والمساعدين بالإضافة إلى الغش والرشوة الدعامة الأساسية للفساد،

فإنه يتعين اكتشافه وذلك من خلال وضع إستراتيجية عن طريق الآليات التالية:

ـ إصلاح الهيآت الحكومية ومحاربة الأداء البيروقراطي وتقييم أساليب العمال بصفة مستمرة.

ـ زيادة كفاءة قدرات العاملين ورفع مستوى خبراتهم ومؤهلاتهم من خلال برامج التدريب وبالتالي تقوية قدرات الهيآت الحكومية والإدارية والتنفيذية.

ـ تحسين النظام القضائي وتوفير جميع الإمكانيات من أجل تنفيذ القوانين.

[1] أكلي نعيمة، استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر و آليات علاجها، مرجع سابق، ص 8، 9.

ـ ممارسة حكومة الشركات في الشركات العامة والخاصة.

ـ إتباع المعايير المحاسبية الدولية ما يدعم كفاءة الإدارة المالية.

ب- مكافحة الرشوة كجزء من إصلاحات الحكومة

وفقا لمؤشرات البنك الدولي العالمية للحوكمة، تحقيق دول الشرق والأوسط وشمال إفريقيا نتائج أقل من المتوقع بشكل ملحوظ بالنسبة لمعدلات مداخيلها حيث تشترك جميعها في نقاط الضعف ذاتها والتي تتعلق بالحوكمة، وتعد نقاط الضعف هذه متأصلة في طبيعة المنطقة السياسية والاقتصادية، وذلك أن أغلب الدول استبدادية، فصلا عن اعتمادها اقتصاديا على النفط الذي يرتبط بجوهر أنماط النظم السياسية والاقتصادية، وطريقة عملها التي تضعف بشكل كبير في لنظام الضرائب والتمثيل، وهو ما يمهد الطريق للفساد، لذلك تعد فجوة الحوكمة نتيجة للمؤسسات السياسية والاقتصادية التي تقمع الديموقراطية اقتصاد السوق، وعليه بات وضع آليات لمكافحة الرشوة من أجل تحقيق مستوى حوكمة أفضل في القطاعين العام والخاص، يكتسب أهمية قصوى من خلال العمل على تحسين أداء القطاع الخاص، فيما يتعلق بالرشوة وبإشراك الحكومات و منظمات المجتمع المدني في حوار بناء.

2/ الحوكمة والفساد وتأثيرهما على التنمية:

التنمية هدف تسعى إليه جميع الدول، وتعمل حوكمة الشركات من خلال استخدام كافة الموارد الاقتصادية ودعم تنافس الشركات لجذب المزيد من مصادر الأموال وتعزيز النمو، في حين بينت الدراسات أن الرشوة تعمل على إبطاء معدل النمو من خلال سوء استعمال المواهب والقدرات والشرائح العاملة للمجتمع، أو النمو المشوه للمؤسسات وظهور الاقتصاد غير الرسمي،فضلا عن تحريف النفقات والاستثمارات العامة وتدهور البنية التحتية المادية بالإضافة إلى السيطرة على الدولة من قبل بعض المؤسسات التي تشتري القوانين والشرطة، وبالتالي انخفاض معدل الإنتاج و الاستثمارات وتراجع القطاع الخاص.

لذا بات تفعيل الحوكمة يتطلب نظام من الضوابط والتوازنات في المجتمع يحد من الإجراءات التعسفية والتواطئات الإدارية للسياسيين والموظفين يقوم على تشجيع حرية التعبير ومشاركة المواطنين يعمل على تقوية ضمان أولية العدالة والحق.

3/ البيئة وتحقيق الأهداف التنموية:

تعد مشكلة تغيير المناخ تحديا كبيرا لمختلف الدول، حيث تتوقع تقارير المنظمات المهتمة بالشؤون الإنسانية نزوح ما يقارب مليار شخص بحلول 2050 بسبب النزاعات والكوارث الطبيعية ومشاريع التنمية الكبرى والنظريات التنموية الحديثة ترتكز على مفاهيم متعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية التي يجب أن تكون منسجمة مع متطلبات البيئة، فموضوع التنمية يرتكز على الإيكولوجيا باعتبارها أكثر تأثيرا وتحكما في العملية التنموية، من الإيديولوجيا.

أ- أثر حماية البيئة على التشغيل:

تأثر السياسة بالبيئة تأثيرا سلبيا على التشغيل حيث يمكن منع تنفيذ بعض الاستثمارات في مجالات معينة لأسباب مردها حماية البيئة مثل محطات الطاقة النووية، إلا أن تأثيرها الإيجابي على التشغيل له دوره الفعال من خلال خلق فرص عمل جديدة، أو المحافظة على أماكن تحمل قائمة من خلال الاستثمارات البيئية ونفقات حماية البيئة حيث أن النفقات التي تنفقها الحكومة وقطاع الأعمال على حماية البيئة تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، وعليه إن تسببت بآثار سلبية على المستوى الجزئي إلا أن تأثيرها إيجابيا بصورة فعالة على المستوى الكلي.

ب- تأثير حماية البيئة على استقرار مستوى استقرار الأسعار:

تسببت التعليمات والقيود المفروضة على حماية البيئة فصلا عن الرسوم والضرائب البيئية وجلّ أدوات السياسية البيئية في تكاليف إضافية ناتجة عن النقص في قيمة المعدات والتجهيزات البيئية، بالإضافة إلى ذلك تؤثر السياسة البيئية الحكومية تأثيرا معتبرا على الأسعار في بعض الصناعات والمنتجات التي تكون مثقل بشكل كبير للبيئة، ما يمكن أن يسفر عنه انخفاض القدرة التنافسية في الفروع المعينة، وبالتالي الحد من الإنتاج، وعليه يظهر تأثير إجراءات حماية البيئة في شكل نقص في عرض بعض المنتجات ومنه تتجه أسعاره نحو الارتفاع بالتالي خدمة التنمية.

ج- أثر حماية البيئة على النمو الاقتصادي:

تأثر سياسة حماية البيئة على النمو الاقتصادي من خلال تطور تكنولوجيا حماية البيئة التي يحمل نموا اقتصاديا، بالإضافة إلى تأثير الإنفاق على النمو في الأمر الطويل، وإن كان النمو الاقتصادي غير المتحكم فيه يمكن أن يؤذي إلى تلويث البيئة وهو ما يكون له تأثير على شروط إنتاج السلع الملائمة للبيئة.

المطلب الثالث : خطط التنمية الاقتصادية في الجزائر

أولا: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)

1- تعريف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (le programme de soutien à la relance economique) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية للفترة 2001 - 2004 بميزانية أولية تجاوزت 07 مليار دولار، وتم الإعلان رسميا عن هذا البرنامج خلال الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية في افتتاح الندوة الوطنية لإطارات الأمة يوم 26 أفريل 2001، يستهدف هذا البرنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تفعيل الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل، البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي لحياة السكان، التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية[1].

2- التوزيع السنوي لمبالغ برنامج الإنعاش الاقتصادي:

رصدت السلطات العمومية مبلغ 525 مليار دج (أكثر من 7 مليار دولار) لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ويمكن توضيح التوزيع السنوي لهذا المبلغ طيلة الفترة 2001 - 2004 في الجدول الآتي:

[1] عايشي كمال –امكانيات ترقية الصادرات الصناعية الجزائر- في ضل النظريات الاقتصادية العالمية اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية – جامعة الحاج لخضر باتنة – 2006/2005-ص 63.

الجدول رقم 04: التوزيع السنوي للمبالغ المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

سنوات البرنامج	المبالغ المالية(مليار دينار)	نسبة المبالغ (%)
2001	205.4	39.12
2002	185.9	35.41
2003	113.2	21.56
2004	20.5	3.90
2005	525	100

المصدر: ملف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001 -2004، مصالح رئاسة الحكومة

يتبين من خلال الجدول تركيز السلطات العمومية على السنتين الأوليين لفترة تنفيذ البرنامج وهذا من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي في جميع المجالات والرغبة في تحسين المواطنين بالنتائج الملموسة في أقصر وقت ممكن، وخلق مناخ ملائم لازدهار الأنشطة الاقتصادية، كما أن تدهور الأوضاع المعيشية للسكان خلال فترة التسعينات كانت سببا في التعجيل بتنفيذ مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي.

3- دوافع وأهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

أ - دوافع إطلاق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

لقد أدت برامج التعديل الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية التي نفذتها السلطات الجزائرية في التسعينات من أجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية إلى انخفاض في مستوى معيشة السكان، حتى وإن كانت هذه البرامج تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتمكينه من الاندماج بشكل فعال في الاقتصاد العالمي إلا أن النتائج المتحصل عليها كانت أقل بكثير من الأهداف المرسومة، وهذا ما ساهم في تدهور الأوضاع أكثر وتردي الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان[1]، يضاف إليها تأزم الأوضاع السياسية والأمنية في تلك الفترة وما صاحبها من خسائر اقتصادية كبيرة قدرتها بعض الأوساط بحوالي 20 مليار دولار.

[1] شرفاوي حاج عبو ، الاداء الاجتماعي للاصلاحات الاقتصادية ، الملتقى الوطني الاول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية 21/20/افريل 2004. المركز الجامعي ببشار.

وأمام حتمية الإصلاح الكامل والفعال للأوضاع الاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني بشكل يسمح بازدهار الأنشطة الاقتصادية المنتجة وفي المقابل التخوف من محدودية نتائج الإصلاحات الاقتصادية وانعكاساتها الاجتماعية السلبية، أدركت السلطات العمومية أنه يجب أن يكون هناك مناخ اقتصادي واجتماعي ملائم يسمح بإحداث التنمية المطلوبة، وأنه لا يمكن تنمية الكثير من المناطق في الجزائر بدون تدخل الدولة ومساهمتها في رفع القدرة الشرائية وتعزيز الموارد المالية المحلية وتحسين الموارد البشرية وتشجيع الاستثمارات الخاصة، لدلك كان من الضروري على السلطات العمومية معالجة الآثار السلبية للوضعية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إحداث الإنعاش الاقتصادي.

وفي هذا الإطار سخرت السلطات العمومية العائدات النفطية التي كانت متوفرة آنذاك لإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال التركيز على سلسلة من العمليات أهمها[1]:

- تشجيع ودعم الأنشطة والمبادرات كثيفة العمالة.

- تطوير المشاريع الصغيرة.

- إنشاء القنوات المناسبة لتمويل الأنشطة الاقتصادية.

- تنمية القطاع الزراعي وقطاع صيد الأسماك ومختلف الأنشطة المحلية.

- تعزيز وتطوير المرافق التعليمية وتحسين الإطار المعيشي للسكان.

- تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية.

كما أن الإستراتيجية الحكومية التي كانت تهدف لاستعادة عملية النمو والإنعاش المرفقة بمواصلة الإصلاحات الاقتصادية وضعت أيضا من بين شروطها الرئيسية تعزيز القدرة الشرائية وتنمية الموارد البشرية وخلق توازن إقليمي في إطار تنمية محلية متكاملة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحالة التي كانت سائدة طيلة فترة التسعينات لم تسمح بإطلاق مثل هذه البرامج التنموية، بسبب عبء المديونية خلال تلك الفترة وتدهور أسعار النفط من جهة وتنفيذ شروط الإصلاح الهيكلي من جهة أخرى، لذلك اغتنمت السلطات العمومية بعد ذلك فرصة

[1] باشوش حميد، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية، ص 47.

العائدات النفطية واستعادة التوازنات الكلية من أجل توسيع الإنفاق العام وأطلقت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

ب ـ الأهداف العامة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على السنوات الأربعة للفترة 2001 - 2004 يستهدف في إطاره العام بلوغ معدل نمو سنوي يتراوح بين 5% و6% ودعم المؤسسات والأنشطة الفلاحية ومختلف الأنشطة الإنتاجية الأخرى، ويركز على خدمات الري والنقل وتدعيم البنية التحتية، كما يستهدف أيضا إنعاش التنمية المحلية وتطوير الموارد البشرية.

وحرصت السلطات العمومية على أن يتضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تحفيز الأنشطة الاقتصادية في مختلف مناطق الوطن من أجل خلق توازن إقليمي يسمح بدفع عملية التنمية الشاملة.

وفي هذا الإطار تم وضع مجموعة من المعايير التي يتم على أساسها انتقاء الأنشطة والمشاريع وتتمثل هذه المعايير في:

ـ استكمال الأنشطة والمشاريع التي هي في قيد الإنجاز.

ـ إعادة تأهيل وصيانة المنشآت القاعدية.

ـ مدى استكمال المخططات ونضج المشاريع المطروحة.

ـ توفر وسائل وإمكانيات الإنجاز، خاصة المحلية منها.

ـ الأنشطة الجديدة المتماشية مع أهداف البرنامج والجاهزة للشروع فيها.

4ـ محتوى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

أ ـ القطاعات المستهدفة من برنامج الإنعاش الاقتصادي:

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 525 مليار دج تم تقسيمه من حيث القطاعات إلى أربعة قطاعات رئيسية، كل قطاع رئيسي تم تقسيمه إلى قطاعات فرعية

والجدول التالي يبين هذا التقسيم القطاعي والمبالغ المالية المخصصة لكل قطاع:

الجدول رقم 05: التقسيم القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي

القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليارديناز)	النسبة المئوية
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.0	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	0	0	45.0	8.6
المجموع	205	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: تقرير " الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، السداسي الثاني 2001 "، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، ص87.

نلاحظ من الجدول أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية وقطاع التنمية المحلية والبشرية قد حصلا في برنامج الإنعاش الاقتصادي على ما يقارب 80% من المبلغ الإجمالي للمشروع بمجموع 414 مليار دينار، وفي المقابل خصصت السلطات العمومية حوالي 21% من القيمة الإجمالية للبرنامج لدعم الإصلاحات ولقطاع الفلاحة والصيد البحري.

يفسر الاهتمام الكبير بقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية برغبة السلطات العمومية بتدارك العجز والنقص الكبيرين في هذا القطاع، وتجاوز مخلفات عشرية التسعينات التي تكبّد فيها القطاع خسائر كبيرة، كما يعود هذا الاهتمام إلى الوعي بدور القطاع في التنمية الاقتصادية وتأثيره على بقية القطاعات الأخرى،

إضافة إلى التكلفة الكبيرة لمشاريع القطاع والتي تفرض تخصيص مبالغ كبيرة له، أما في جانب التنمية المحلية والبشرية فيرجع حرص الدولة على تخصيص حوالي 40% من قيمة البرنامج إلى أهمية التنمية المحلية ودورها في خلق الثروة والتوازن الإقليمي، كما أن طبيعة قطاع التنمية البشرية تتطلب جهودا كبيرة وشاملة في مختلف المجالات المرتبطة بتحسين الموارد البشرية، وبخصوص دعم الإصلاحات وقطاع

الفلاحة والصيد البحري فقد تم رصد مبالغ مهمة تتناسب مع الإمكانيات المالية التي كانت متوفرة في تلك الفترة حيث تم التركيز على دعم إصلاحات المؤسسة العمومية والخاصة وتعزيز قدراتهما التنافسية، كم تم التركيز أيضا على قطاع الفلاحة رغم استفادته سنة 2000 من إطلاق المخطط الوطني للتنمية الريفية، ويلاحظ في هذا الإطار استفادة قطاع الفلاحة والصيد البحري من الانعكاسات المباشرة للاهتمام الكبير بالتنمية المحلية والبشرية وقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية.

وبخصوص عدد المشاريع الإجمالية التي تضمنها برنامج الإنعاش الاقتصادي فقد بلغ 16023 مشروعا تم تقسيمها على النحو الآتي:

الجدول رقم 06: التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي.

القطاعات	عدد المشاريع
الري والفلاحة والصيد البحري	6312
السكن والعمران والأشغال العمومية	4316
التربية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي	1369
هياكل قاعدية شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية	982
اتصالات، صناعة	623
صحة، بيئة، نقل	653
الحماية الاجتماعية	223
الطاقة، الدراسات الميدانية	200

المصدر: تقرير "حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي"، مصالح رئاسة الحكومة.

5- مكونات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

أ- دعم الأنشطة الإنتاجية:

1- القطاع الفلاحي:

يعتمد برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في القطاع الفلاحي على مواصلة الجهود التي انطلقت مع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (P. N. D. A)سنة 2000، ويستهدف في هذا الإطار زيادة الإنتاج الفلاحي بما فيها الصادرات من المنتجات الفلاحية، كما يضع من بين أهدافها الرئيسية تشجيع استقرار سكان الأرياف

ومكافحة الفقر في الوسط الريفي، وقد تم تخصيص 55.9 مليار دينار للقطاع الفلاحي من إجمالي قيمة البرنامج.

ويمكن إجمال مختلف الأنشطة التي استهدفها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في القطاع الفلاحي فيما يلي:

ـ تكثيف المنتجات الفلاحية وخاصة منها المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، والمنتجات التي يكوّن للجزائر فيها ميزة نسبية والتي يمكن زيادة الكميات المصدرة منها وذلك من خلال برامج تنموية جزئية.

ـ حماية المناطق السهبية والرعوية من التصحر، وخلق وتفعيل برامج نوعية تسمح بالتأقلم مع ظاهرة الجفاف وضمان حد أدنى من الإنتاج الزراعي.

ـ المحافظة على المساحات الفلاحية وتوسيعها، حماية السهول والأراضي المعرضة لظاهرة انجراف التربة.

ـ تطوير ودعم أنظمة الري من أجل توسيع الأراضي المسقية والمحافظة على الأحواض المائية وتوسيعها، وتشجيع البحث العلمي والمؤسسات الفلاحية في جانب تحسين وتطوير البذور.

ـ زيادة فرص العمل الفلاحي وإعادة تأهيل اليد العاملة في القطاع الريفي، ومعالجة ديون الفلاحين.

2ـ قطاع الصيد والموارد الصيدية :

انطلق تركيز السلطات العمومية على قطاع الصيد الموارد الصيدية على اعتبار أن هذا القطاع لم ينل الاهتمام اللائق به برغم الأهمية الكبيرة التي يكتسبها في عملية خلق الثروة وتوفير

مناصب الشغل وبرغم الإمكانيات الطبيعية المتوفرة.

وقد خصص لهذا القطاع قيمة 9.5 مليار دينار من إجمالي قيمة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وتم توجهها بالخصوص إلى:

ـ دعم قطاع الصيد والموارد الصيدية من ناحية زيادة عدد السفن وقوارب الصيد وصيانتها، وأيضا من ناحية مستلزمات عملية الصيد والشروط الملائمة لعمل الصيادين وتسويق منتجاتهم كالنقل والتبريد وتثمين الأسعار.

ـ دعم ومساعدة المؤسسات التي تعمل في القطاع وتقديم التسهيلات الضريبية وتطوير الإطار التشريعي بما يسهم في زيادة الإنتاج.

ـ تعزيز الموارد المالية للصندوق الوطني لدعم الصيد البحري وتربية المائيات (FNAPAA).

ـ تسهيل القروض المتعلقة بأنشطة الصيد البحري وتربية المائيات وفتح فروع لهذه القروض لدى صندوق التعاون الفلاحي (C.N.M.A) الذي يملك شبكة على مستوى مراكز الصيد وتربية المائيات.

ـ معالجة ديون الصيادين المستفيدين من برنامج الصندوق الدولي للتنمية الفلاحية (FIDA) وبرنامج الشراكة الأوروبية (CEE) والتي تقدر بحوالي 2 مليار دينار.

ب- التنمية المحلية والبشرية:

1 ـ التنمية المحلية:

استهدفت برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في جانب التنمية المحلية الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية وتلبية احتياجات المواطنين والتحسين النوعي للخدمات المقدمة والعمل على توفي الإطار اللائق لتحسين الحياة اليومية للسكان وخلق الظروف المساعدة على إحداث التنمية المستدامة ويتضمن البرنامج أيضا مخططات لتنمية البلديات (PCD (plans communaux de Développement تستهدف في أغلبها تشجيع الأنشطة التنموية وتوزيع تجهيزات ومعدات الإنتاج بشكل يسمح بخلق التوازن الإقليمي ويحفز المبادرات المحلية.

وقد تم التركيز في هذا الإطار على[1]:

ـ مشاريع تحسين وصيانة الطرق البلدية والولائية.

ـ رفع نسبة الربط بالكهرباء والتزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطوير شبكات الصرف الصحي.

[1] عياش بولحية –دراسة اقتصادية لبرنامج الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر ما بين 2004/2001 . مذكرة ماجيستير – قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر سنة 201/2010 ص49-51.

ـ إعادة تأهيل المناطق المتضررة من جراء الإرهاب والبلديات المهمشة والفقيرة بشكل يسمح بعودة النازحين.

ـ دعم المشاريع الإنتاجية والتركيز على المشاريع الجاهزة للانطلاق وعلى الأنشطة التي تخلق مناصب عمل أكثر.

ـ توسيع وتطوير النقل وشبكة الاتصالات.

وتقدر تكلفة المشاريع في مجال التنمية المحلية إضافة إلى محور التشغيل والحماية الاجتماعية بحوالي 114 مليار دينار.

2ـ التشغيل والحماية الاجتماعية:

أولت السلطات العمومية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أهمية كبيرة للتشغيل والحماية الاجتماعية، وذلك بالتركيز على برامج التشغيل كثيفة العمالة واستهدفت الولايات الأكثر حرمان، وذلك على النحو التالي:

ـ خلق 700000منصب عمل طيلة فترة البرنامج.

ـ دعم شريحة المعوزين والاهتمام بالمناطق المحرومة.

ـ تأهيل مؤسسات التضامن وتخصيص 500 حافلة للنقل المدرسي للبلديات الفقيرة.

ـ تنظيم سوق العمل وإنشاء وكالات للتشغيل.

ب ـ تنمية الموارد البشرية:

تم التركيز في محور التنمية البشرية على اختيار المشاريع التي يكون لها الأثر المباشر والفعال والتي تستجيب لاحتياجات وتطلعات السكان، عن طريق تفعيل وتعزيز المنشآت القاعدية لقطاعي الصحة والتربية، وتنمية قدرات استيعاب الجامعات من حيث الهياكل والتأطير، وتثمين جهود البحث العلمي، إضافة إلى مواكبة تطلعات الشباب في الأنشطة الرياضية والترفيهية.

وقدرت المبالغ المخصصة من برنامج الإنعاش الاقتصادي لهذا المجال بحوالي 90.2 مليار دينار تم توزيعها على النحو التالي:

1- التربية الوطنية:

تم تخصيص أكثر من 27 مليار دينار لمشاريع قطاع التربية التي تمحورت حول:

ـ استدراك النقص على مستوى التمدرس في المناطق الريفية والمهمشة وفي المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

ـ إعادة تأهيل المؤسسات التربوية الموجودة وتوفير الشروط الملائمة لتمدرس التلاميذ (الكهرباء، الصرف الصحي، الماء الشروب، التكييف...).

ـ إنجاز الهياكل المرافقة (المطاعم المدرسية، الإقامات الداخلية).

2- التكوين المهني:

أولت السلطات العمومية لقطاع التكوين المهني أهمية خاصة وخصصت له 9.5 مليار دينار في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وهذا نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية وأهميته في استيعاب المتسربين من المدارس وتأهيلهم للاندماج المهني والعمل الذاتي، وتم التركيز على عصرنة القطاع ومواكبة التكنولوجيات الحديثة والاختصاصات الجديدة.

3- التعليم العالي:

ركز البرنامج في هذا القطاع على تعزيز وتحسين شروط عمل الأسرة الجامعية وتوسيع الطاقة الاستيعابية للقطاع من ناحية الهياكل والتأطير، بتخصيص 18.9 مليار دينار وزعت على اقتناء التجهيزات وإنجاز 50000 مقعد بيداغوجي جديد وإنجاز 25000 سرير في الإقامات الجامعية.

4- البحث العلمي:

تم تحصيص 12.38 مليار دينار لتدارك النقائص الكبيرة في هذا القطاع، ومواكبة التكنولوجيات الحديثة في مجالات المعلومات والاتصالات والتقنيات الحديثة في مجال البيوتيكنولوجيا.

5- الصحة والسكان:

من أجل إعادة تأهيل الهياكل الصحية وتطوير الخدمات الصحية المقدمة تم تخصيص مبلغ 14.7 مليار دينار وجهت إلى إعادة تأهيل المؤسسات الاستشفائية وتجديد التجهيزات والمعدات الطبية، وتمثلت أهم مشاريع القطاع في انجاز مستشفى جامعي بوهران، وإعادة بناء مستشفى الشلف، وإنجاز مركز صحي بعنابة للتكلف بمرضى السرطان.

6- الشباب والرياضة:

بلغت المبالغ المخصصة في هذا القطاع 4 مليار دينار تم توجيهها لإعادة تأهيل المنشآت القاعدية للقطاع، وإنجاز مراكز التسلية العلمية للشباب ومركبات رياضية جوارية.

7- الثقافة والاتصال:

خصص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغ 2.3 مليار دينار لقطاع الثقافة والاتصال تم توجيهه لتهيئة وإعادة تأهيل المرافق الثقافية الموجودة واقتناء التجهيزات من أجل بعث الأنشطة الثقافية والاستجابة لاحتياجات القطاع.

8- الشؤون الدينية:

تم توجيه حوالي 1.5 مليار دينار من قيمة البرنامج وترميم وصيانة بعض المساجد التي لها طابع تاريخي، إضافة إلى انجاز 10 نظارات جديدة للشؤون الدينية.

ج ـ تعزيز الخدمات العمومية وتحسين الإطار المعيشي:

في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تم تخصيص مبلغ مالي قدره 210.5 مليار دينار على برامج التجهيز والتهيئة الإقليمية، شملت التجهيزات الهيكلية المتعلقة بالعمران وإعادة تأهيل المناطق الريفية ومناطق الهضاب العليا والواحات والمناطق الحضرية، وذلك على النحو التالي:

1- التجهيزات الهيكلية المتعلقة بالعمران:

تم التركيز كثيرا على التجهيزات الهيكلية حيث بلغت القيمة المالية المخصصة لهذا المحور 142.9 مليار دينار، وتم توجيهها إلى المراكز الحضرية الكبرى وإلى البلديات الفقيرة والمناطق المهمشة وقد تم توزيع هذه الاعتمادات المالية كما يلي:

أ- المنشآت القاعدية المرتبطة بالري:

خصص لهذه المنشآت مبلغ 31.3 مليار دج وزعت على 9 مشاريع رئيسية، تم التركيز فيها على تزويد المناطق المهمشة والبلديات الفقيرة بالماء الشروب وتلبية الاحتياجات الفلاحية في جانب الري.

ب- المنشآت القاعدية للسكك الحديدية:

وضعت السلطات العمومية صيانة وتطوير شبكة الربط بالسكك الحديدية من الأهداف الاستراتيجية، وخصص لمنشآت السكك الحديدية مبلغ أولي قيمته 54.6 مليار دينار.

ت- الأشغال العمومية:

شكّل قطاع الأشغال العمومية أهمية كبيرة في برنامج الإنعاش الاقتصادي بتكلفة إجمالية قدرت بحوالي 45.3 مليار دينار تضمنت 25 مشروع رئيسي تم توزيعها على شبكة الطرق والمطارات والموانئ بهدف تسهيل حركة الأفراد والبضائع في الولايات التي تتميز بكثافة سكانية عالية وفي ولايات الجنوب وخلق تكامل إقليمي بين مختلف المناطق.

ث- تأمين الموانئ والمطارات والطرقات:

بلغت التكلفة في هذا البرنامج حوالي 1.7 مليار دينار، استهدف مكافحة الغش وحماية الاقتصاد الوطني عن طريق تعزيز الأمن عبر مختلف نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة الوسائل والمعدات الحديثة للرصد والمراقبة.

ج- شبكة الاتصالات:

انطلاقا من أن عملية التنمية تتطلب مواكبة للتطورات التكنولوجية في ميدان الاتصالات اهتمت السلطات العمومية في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بخلق أقطاب تكنولوجية تسمح باندماج الباحثين والجامعيين

في محيط ملاءم للبحث وانشاء مؤسسات مهتمة بتكنولوجيا الاتصالات الحديثة، وأهم مشروع في هذا المجال هو مشروع المدينة العلمية "سيدي عبد الله" التي خصص لها في هذا البرنامج 10 مليار دينار.

2- إعادة تأهيل الأرياف ومناطق الهضاب العليا والواحات:

استهدف البرنامج في هذا الصدد تنمية المناطق المهمشة والأكثر حرمانا في الأرياف والهضاب العليا والواحات بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 67.6 مليار دينار تم توزيعها على المحاور التالية:

أ- المحيط:

تم تخصيص 6.1 مليار دينار للمشاريع التي تعني بالمحيط وهذا خارج مشاريع التنمية المحلية.

ب - الطاقة:

بهدف تحسين ظروف معيشة السكان في مناطق الهضاب العليا وفي الجنوب خصص مبلغ 16.8 مليار دينار لمشاريع الربط بالغاز.

ت - الفلاحة:

لتحسين الظروف التي تساعد على تنمية الأرياف وعودة السكان النازحين تم تخصيص9.1مليار دينار الأحواض المائية في المناطق الجافة.

ث - السكن:

خصص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مبلغ 35.6 مليار دينار من أجل بناء 20000 وحدة سكنية في إطار صيغة البيع بالإيجار في الأرياف والهضاب العليا والجنوب، وذلك من جهة بهدف الاستجابة لاحتياجات سكان هذه المناطق من ناحية السكن ومن جهة أخرى بهدف خلق مناصب شغل.

6- السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004):

إن تسخير موارد كبيرة بحجم قيمة دعم الإنعاش الاقتصادي يتطلب تطبيق مجموعة من الإصلاحات في الكثير من المجالات قصد تحقيق أهداف هذا البرنامج بفعالية كبيرة وبأقل التكاليف الممكنة، لذلك عملت

السلطات العمومية على وضع مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بتفعيل آليات السوق وخلق محيط ملاءم لازدهار الأنشطة الإنتاجية ويمكن توضيح أهم هذه السياسات والمبالغ المخصصة لها في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
أنظمة التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009)

1- مفهوم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

(le programme complémentaire de soutien à la croissance)

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (P.C.S.C) هو برنامج الاستثمارات العمومية الذي طرحته السلطات العمومية يوم 07 أفريل 2005 المتعلق بالفترة 2005 - 2009، في إطار مواصلة إستراتيجية

البرامج الكبيرة للإنفاق العمومي التي بدأت مع برنامج الإنعاش الاقتصادي الخاص للفترة 2001 - 2005 وذلك بعد ملاحظة بعض النتائج الإيجابية خلا هذه الفترة رغم محدودية المبالغ المخصصة[1].

وقد تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة للبرنامج التكميلي لدعم النمو قدرت بحوالي 4203 مليار دج أي ما قارب 55 مليار دولار وزعت على خمسة أبواب رئيسية كل باب يتضمن مجموعة من المحاور بما يتوافق مع الدراسة التي قامت بها الحكومة قبل إطلاق البرنامج التكميلي، وتتمثل هذه الأبواب الرئيسية في:

- تحسين ظروف معيشة السكان، وخصص لهذا المحور 1908.5 مليار دج.
- تطوير المنشآت الأساسية، وخصص له قيمة 1703.5 مليار دج.
- دعم التنمية الاقتصادية، وخصص لهذا المحور 337.2 مليار دج.
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، وقد خصص لهذا المحور 203.9 مليار دج.
- تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال، وخصص له حوالي 50 مليار دج.

كما يجب التنبيه إلى أن مبلغ 55 مليار دولار يمثل المخصصات الأولية المعلنة عند إطلاق البرنامج، حيث بلغت القيم المالية للبرنامج التكميلي خلال الفترة 2005 - 2009 حوالي 114 مليار دولار، وإذا أضفنا له مبالغ البرنامجين التكميليين المرافقين له الخاصين بالجنوب والهضاب العليا للفترة 2006 - 2009 فقد تجاوزت 13809 مليار دج (أكثر من 180 مليار دولار).

2- ظروف إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

هناك عدة عوامل كانت وراء طرح السلطات العمومية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو برنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث الإعتمادات المالية المخصصة له، فبالإضافة إلى الرغبة في مواصلة سلسلة الاستثمارات العمومية التي بدأت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 وضرورة الاستجابة لتطلعات السكان خاصة بعد الآثار السلبية الكبيرة التي أعقبت فترة التسعينات، هناك عدة عوامل شجعت السلطات العمومية على مواصلة هذه الإستراتيجية أهمها التحسن

[1] زرمان كريم التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامجد الافات الاجتماعية 2001-2009 المركز الجامعي –خنشلة – العدد السابع جوان 2010 ص 204-205.

المريح للوضعية المالية بعد الارتفاع الكبير الذي سجلته العائدات النفطية من جراء ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية والانعكاسات الإيجابية لذلك على عدة مجالات كاحتياطات الصرف وتسديد المديونية الخارجية. والجدول التالي يوضح أهم العوامل التي سمحت بإطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو:

الجدول رقم 08: بعض المؤشرات التي ساعدت على إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو

السنة	متوسط أسعار النفط (بالدولار)	الصادرات النفطية (مليار دولار)	احتياطات الصرف(مليار دولار)	الديون الخارجية(مليار دولار)
2000	28.50	21.06	11.90	25.261
2001	24.85	18.53	17.96	22.571
2002	25.24	18.11	23.11	22.642
2003	29.03	23.99	32.94	23.353
2004	38.66	31.55	43.11	21.821
2005	54.64	45.59	56.18	17.191

نلاحظ من الجدول أن متوسط أسعار النفط ورغم انخفاضه بين سنتي2000و 2001بحوالي 4 دولارات إلا أنه عرف ارتفاعا محسوسا طيلة الفترة 2001- 2005 وهذا ما انعكس إيجابا على قيمة الصادرات النفطية التي انتقلت من حوالي 21 مليار دولار سنة 2000 إلى أكثر من 45 مليار دولار سنة 2005 ، ويسمح هذا أيضا بانتقال قيمة احتياطات الصرف من 11.90 مليار دولار إلى أكثر من 56 مليار دولار، كما يسمح ارتفاع العائدات النفطية بتخصيص حجم المديونية إلى حوالي 17 مليار دولار سنة 2005 .

شجعت هذه المعطيات السلطات العمومية على مواصلة التوسع في الاستثمارات العمومية وإطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

3- مكونات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

- برنامج تحسين ظروف السكان:

قدرت المبالغ المخصصة لباب تحسين ظروف معيشة السكان بحوالي1.908.5 مليار دينار وهو ما يمثل نسبة 45.5% من الغلاف الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، مقسمة على مجموعة من الأبواب على النحو الآتي[1]:

أ- السكن:

إضافة إلى 385.000 وحدة التي برمجت إلى غاية سنة 2004، فإن العدد الإجمالي للوحدات السكنية التي برمجت في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو يقدر بحوالي مليون وعشرة آلاف وحدة سكنية (1.010.000 وحدة) موزعة على النحو الآتي:

- السكن الاجتماعي ألإيجاري: 120.000 وحدة.

- سكن البيع بالإيجار: 80.000 وحدة.

- السكن الاجتماعي التساهمي: 215.000 وحدة.

- السكن الريفي (في شكل الإعانات): 275.000 وحدة.

- السكن الترقوي: 175.000 وحدة.

- البناء الذاتي: 145.000 وحدة.

ب - التعليم العالي:

من أجل تطوير قطاع التعليم العالي تم برمجت إنجاز:

- إنجاز 231.000 مقعد بيداغوجي جديد.

[1] باشوش حميد المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية ص 60-61.

- إنجاز 185.000 سرير جديد لتحسين ظروف إيواء الطلبة.

- بناء 26 مطعم جامعي جديد على مستوى الإقامات و الكليات الجامعية.

ت- التربية الوطنية:

في إطار إصلاح وعصرنة المنظومة التربوية برمجت السلطات العمومية للفترة 2005- 2009 إنجاز عدد من المؤسسات المدرسية أهمها:

- بناء 6.955 قسم دراسي جديد موزعة على مختلف أنحاء الوطن.

- إنجاز 929 مدرسة أساسية 434 ثانوية جديدة.

- إنجاز 635 مرفق جديد للنظام النصف الداخلي و165 مرفق جديد للنظام الداخلي من أجل التكفل بتلاميذ المناطق النائية.

- إنجاز 1098 مطعم مدرسي وتشييد 500 منشأة رياضية لفائدة التلاميذ.

ث- التكوين المهني:

- إنجاز وتجهيز 30.000 مركز للتكوين والتعليم المهنيين في إطار استراتيجية السلطات العمومية لتأهيل الشباب من أجل الاندماج في سوق العمل.

- تهيئة وإعادة تأهيل 250 مؤسسة وإزالة مادة الأمينات من 145 مؤسسة.

- إنجاز 123 مرفق للنظام الداخلي خاصة بالقطاع.

ج-الصحة العمومية:

في إطار مواصلة سياسية تعميم الخدمات الصحية اللائقة تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو في قطاع الصحة إنجاز ما يلي:

- 19 مستشفى بين مستشفيات جامعية ومؤسسات استشفائية متخصصة، و55 عيادة متعددة الخدمات، إضافة إلى 133 مركز للصحة والولاة.

- 11 مركز متخصص (معالجة الحروق، مراكز مكافحة السرطان، أمراض القلب).

- 5 مركبات للأمهات والأطفال، ومعهدين للكلى وأمراض السرطان.

- 6 مراكز للمراقبة الصحية في الحدود ومعهد التكوين شبه الطبي الإفريقي.

ح - تزويد السكان بالماء الشروب:

- إنجاز 10 عمليات كبرى لتزويد السكان بالماء الشروب، مع ملاحظة أن هذه العمليات ليست مدرجة ضمن الأشغال الكبرى الخاصة بالسدود ونقل المياه.

- انجاز 1280 مشروع خاصة بتوصيل الماء الشروب وعمليات التطهير.

- إعادة تأهيل شبكات التزويد بالماء الشروب في 18 مدينة.

- حفر 1150 بئر وبناء 230 خزان للمياه.

خ- الشباب والرياضة:

أولت السلطات العمومية أيضا اهتماما كبيرا بالشباب ومختلف الأنشطة الرياضية وذلك ببرمجة إنجاز العديد من الهياكل، أهمها:

- إنجاز 163 مركب رياضي جواري و 28 ملعب متعدد الرياضات منها 4 تتسع لحوالي 40.000 مقعد، إضافة لإنجاز 349 ملعب و أرضية جوارية و89 قاعة بين قاعات متعددة الرياضات وقاعات متعددة الخدمات.

- بناء و تجهيز 105 قاعة رياضية متخصصة و 264 مسبح وحوض للسباحة.

- انجاز 85 دار للشباب و29 مركز للتسلية العلمية.

- انجاز 8 مراكز ثقافية و95 مخيم وبيت للشباب.

د- الثقافة:

- إنجاز 14 دار ثقافة وإنجاز 8 مسارح للهواء الطلق.

ـ انجاز وتجهيز 12 مكتبة.

ـ انجاز ثلاثة متاحف وترميم معالم تاريخية.

ذ- إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت:

تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي مخططا لربط 964.000 منزل بشبكة الغاز وتزويد 397.700 منزل بالكهرباء.

ر- أعمال التضامن الوطني:

في إطار دعم سياسة التضامن تم برمجة عدة عمليات تخص التضامن الوطني أهمها:

ـ استكمال المشاريع الجاري إنجازها، والتي تشمل 14 مركزا طبيا بيداغوجيا للأطفال المتخلفين ذهنيا و5 مراكز متخصصة لإعادة التربية و 3 نوادي للعجزة.

ـ إعادة تأهيل وتجهيز 40 مؤسسة متخصصة ودراسة وإنجاز منشآت اجتماعية جديدة.

ـ برنامج انجاز 100 محل في كل بلدية وتمويل الترتيبات الخاصة بدعم التشغيل.

ز- تطوير الإذاعة والتلفزيون:

تضمن اقتناء جهازين للبث المتعدد القنوات واستحداث قنوات تلفزيونية وإذاعية جديدة.

س- إنجاز منشآت للشؤون الدينية:

ـ دراسة وإنجاز المسجد الكبير للجزائر.

ـ انجاز 40 مركز ثقافي إسلامي ولائي.

ـ انجاز مقر المركز الثقافي للعاصمة.

ش- البرامج البلدية للتنمية:

ـ انجاز مشاريع للتزويد الماء الشروب والتطهير.

ـ عملية فك العزلة وعمليات تحسين المحيط الحضاري.

ـ إعادة تأهيل المرافق التربوية وصيانتها.

ـ انجاز وإعادة تأهيل المنشآت الشبانية والرياضية والثقافية.

ص- مشاريع خاصة لتنمية مشاريع الجنوب:

تم تخصيص مجموعة من المشاريع الإضافية لمناطق الجنوب بتكلفة 100 مليار دج.

ض- مشاريع خاصة لتنمية الهضاب العليا:

حيث رصد حوالي 150 مليار دينار لإنجاز مشاريع لفائدة مناطق الهضاب العليا.

تجدر الإشارة إلى أن مخصصات مشاريع تنمية الجنوب والهضاب العليا تضاف إلى المشاريع التي استفادت منها هذه المناطق في إطار المحاور الأخرى، كم أن هناك برنامجين تكميليين خاصين بالهضاب العليا والجنوب سنتطرق إليهما لاحقا.

والجدول الآتي يلخص محاور برنامج ظروف معيشة السكان.

الجدول رقم 09: محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان والمبالغ المخصصة لها

محاور برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	المبالغ المخصصة (مليار دينار)
السكنات	555.0
الجامعة	141.0
التربية الوطنية	200
التكوين المهني	58.5
الصحة العمومية	85
تزويد السكان بالماء (خارج الأشغال الكبرى)	127.0
الشباب والرياضة	60
الثقافة	16

إيصال الغاز والكهرباء إلى البيوت	65
أعمال التضامن الوطني	95
تطوير الإذاعة والتلفزيون	19.1
انجاز منشآت للعبادة	10.0
عمليات تهيئة الإقليم	26.4
برامج بلدية للتنمية	200
تنمية مناطق الجنوب	100
تنمية مناطق الهضاب العليا	150

ـ برنامج تطوير المنشآت الأساسية:

تماشيا مع سلسلة المشاريع و العمليات التنموية التي خطط لها في مجال تحسين ظروف معيشة السكان و التي خصص لها 45,5% من الغلاف الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، خصصت السلطات العمومية حوالي 1.703,1 مليار دينار لتطوير المنشآت الأساسية في مختلف مناطق الوطن و هو ما يمثل نسبة 40,5%من الغلاف الإجمالي للبرنامج، تم توزيعها على القطاعات الآتية :

أـ قطاع الأشغال العمومية :

خصص لقطاع الأشغال العمومية حوالي 600 مليار دينار وزعت كما يلي:

ـ الانطلاق في إنجاز محاور الطريق السيار شرق ـ غرب على مسافة 1216 كلم.

ـ برنامج إعادة تأهيل و تطوير 6000 كلم على مستوى شبكة الطرقات الوطنية و الولائية.

ـ برنامج صيانة 7000 كلم من الطرق بمختلف المناطق.

ـ عمليات تعزيز و تحديث 20 مطار.

ب- قطاع النقل:

نظرا للتكلفة الكبيرة التي تميز مشاريع و تجهيزات قطاع النقل فقد خصص حوالي 700 مليار دينار لهذا القطاع، وزعت كما يلي:

1- السكة الحديدية:

شملت المشاريع في هذا المجال :

- تحديث الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال (عنابة - الجزائر- وهران -الحدود المغربية) و ذلك على مسافة 1200 كلم.

- كهربة السكك الحديدية الموجودة بما في ذلك الخط العرضي للسكة الحديدية للشمال.

- تحديث 430 كلم من خطوط السكة الحديدية الموجودة و إنجاز 391 كلم من الخطوط الجديدة.

- تجديد ورص 1100 كلم من خطوط السكة الحديدية.

- اقتناء تجهيزات الجر و الاستغلال و الصيانة.

2- ميترو الجزائر :

نظرا لطبيعة مشروع ميترو الجزائر و تكلفته و أهميته الاقتصادية فقد تم وضع محور خاص بعملية إنجازه و اقتناء التجهيزات الخاصة به، و إنجاز دراسات لتوسيعه.

- انجاز 11 مركزا للتكوين والتعليم المهنيين و10 ملحقات وداخليات بقيمة 3 مليار دينار جزائري من اجل تأهيل شباب مناطق الجنوب وإدماجهم مهنيا .
- تخصيص أزيد من 15 مليار دج لدعم الرعاية الصحية بولايات الجنوب وتدارك النقائص المسجلة بالقطاع الصحي موجهة لبناء 9 مستشفيات ومؤسستين استشفائيتين جامعيتين و 20 وحدة صغيرة للعلاج و 13 مركز متخصص وتوفير التجهيزات و التأطير الطبي النوعي .
- انجاز 10 قاعات متعددة الرياضات و 16 مركب رياضي جواري و 11 مسبح و 20 حوض للسباحة بتكلفة حوالي 6 ملايير دج .

- دعم المخططات البلدية للتنمية بمبالغ إضافية تقارب 19 مليار دج
- تخصيص حوالي 9 ملايير دج لتعزيز التشغيل .
- تخصيص حوالي 3 ملايير دج لقطاع الثقافة توجه لانجاز 19 مكتبة ومسرحين اثنين ومتحف ومعهد للموسيقى بولايات الجنوب.
- دعم برامج حماية البيئة وتخصيص حوالي 2.5 مليار دج لذلك .

3- برنامج إضافي للتنمية الاقتصادية :

رصد البرنامج التكميلي لتنمية ولايات الجنوب قرابة 74 مليار دج للتنمية الاقتصادية تضمنت :

- أكثر من 47 مليار دج لتطوير و تعزيز شبكة الطرقات بمناطق الجنوب .
- تخصيص حوالي 2 مليار دج لتعزيز وتطوير قطاع النقل .
- دعم الإنتاج الفلاحي في مناطق الجنوب ومساعدة الفلاحين ، حيث خصص أكثر من 17 مليار دج لقطاع الفلاحة .
- تخصيص أزيد من 2 مليار دج لتنمية المناطق الصناعية والأنشطة الصناعية بمناطق الجنوب .
- رصد حوالي مليار دج لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية والسياحة وتخصيص 3 ملايير دج لتخفيض نسب فوائد القروض الموجهة للاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الفلاحية .

4- تحسين وسائل الإدارة :

خصص البرنامج التكميلي قرابة 20 مليار دج لتحسين و تطوير الخدمات الإدارية خاصة في قطاع العدالة وفي تعزيز وعصرنة مصالح الرقابة .

رابعا : البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا :

البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا تم الإعلان عنه في سبتمبر 2005 رفقة البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب في إطار تعزيز المساواة بين سكان مختلف مناطق الوطن من حيث الاستفادة

من الاستثمارات العمومية ومراعات الخصائص الجغرافية والمناخية في إطار خلق أقطاب تنموية متعددة قادرة على استقطاب الاستثمارات والمساهمة بشكل فعال في تعزيز القدرات الاقتصادية للبلاد [1].

مضمون البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا :

قدرت المبالغ المالية الأولية التي خصصتها السلطات العمومية لتنفيذ مختلف محاور البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الهضاب العليا بحوالي 620 مليار دج تضمنت هذه المحاور ما يلي :

أولا : تحسين ظروف معيشة السكان :

وخصص لهذا المحور حوالي 288.5 مليار دج تضمنت :

- 73.8 مليار دج موجهة لتعزيز مشاريع الإسكان في مناطق الهضاب العليا .
- 36.4 مليار دج تم تخصيصها لقطاع التربية الوطنية و التكوين المهني والتعليم العالي وهذا لتدارك النقائص المسجلة في هذه القطاعات على مستوى هذه المناطق .
- 20.2 مليار دج لقطاع الصحة من اجل تحسين الخدمات الصحية المقدمة .
- 43.2 مليار دج لدعم وتحسين شبكات تزويد السكان بالماء الشروب .
- 57 مليار دج لتعزيز شبكة توصيل الغاز والكهرباء إلى البيوت .
- 14.7 مليار لدعم قطاع الشبيبة والرياضة وقطاع الثقافة .
- 43.2 مليار دج لقطاع التشغيل ولدعم سياسات التضامن الوطني .

ثانيا : دعم التنمية الاقتصادية :

لدعم التنمية الاقتصادية في مناطق الهضاب العليا خصصت السلطات العمومية حوالي 233 مليار دج وزعت على النحو التالي :

- 50 مليار دج لتنمية مشاريع الري الفلاحية .
- 137 مليار دج لتطوير الهياكل القاعدية للنقل بما فيها السكك الحديدية والطرقات .
- 39.3 مليار دج لدعم قطاع الفلاحة والغابات .

[1] باشوش حميد المشاريع الكبرى في الجزائر مرجع سابق ص 75/74.

- 6.7 مليار دج لتنمية الصناعة والصناعة التقليدية وقطاع السياحة ولدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناطق الهضاب العليا .

ثالثا : تخصيص حوالي 18 مليار دج لتعزيز مصالح الدولة من بينها 11.3 مليار دج لدعم وتطوير قطاع العدالة .

رابعا : في إطار التنمية المحلية تم تخصيص حوالي 36.8 مليار دج لدعم مخططات التنمية البلدية .

خامسا : تخصيص غلاف مالي أولي قدره 29 مليار دج للشروع في انجاز مدينة بوغزول الجديدة .

ثالثا: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

1- تعريف البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 :

هو برنامج للاستثمارات العمومية خاص بالفترة 2010 – 2014 تمت دراسته والموافقة عليه يوم 24 ماي 2010 بعد اجتماع مجلس الوزراء ، ويندرج هذا البرنامج في إطار مواصلة سلسلة مخططات الاستثمارات العمومية التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009 والدي دعم بالبرنامجين التكميليين الخاصين بمناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا للفترة 2006-2009[1].

2- تكلفة البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

يتطلب البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية الذي أعلنت عنه السلطات للفترة 2010-2014 من اجل انجاز مختلف مشاريعه حوالي 21.214 مليار دج أو ما يعادل حوالي 286 مليار دولار.

الأهداف الرئيسية للبرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

يعتبر البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 اكبر مخطط تنموي تعرفه الجزائر مند الاستقلال وهذا نظرا للغلاف المالي الكبير الذي سيتم رصده لانجاز مختلف المشاريع التي يتضمنها ، ويهدف هذا البرنامج عموما إلى تحقيق هدفين رئيسيين :

[1] باشوش حميد المشاريع الكبرى في الجزائر – مرجع سابق.

أولا : استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه ، وقد خصص لذلك مبلغ 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

ثانيا : إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار أي حوالي 156 مليار دولار.

3- مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

لقد شجعت الانعكاسات السلبية للازمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العالمي السلطات المحلية في الجزائر على مواصلة سياسات الاستثمارات العمومية الكبيرة ، حيث اعتمدت من الناحية النظرية على العودة القوية لأطروحات التوسع في النفاق العمومي كما أدى تقلص الاستثمارات الأجنبية من جراء تداعيات الأزمة العالمية إلى ترجيح الآراء المطالبة بالاعتماد على الموارد المحلية في تنشيط التنمية الاقتصادية ، وقد أدى الاستقرار الذي عرفته مستويات أسعار النفط بعد تجاوزها للفترات الحرجة في الأشهر الأخيرة لسنة 2008 وأوائل 2009 والتي أعقبت ذروة الأزمة العالمية إلى تبديد مخاوف السلطات العمومية في الجزائر ومواصلة استغلال الفوائض النفطية في إعطاء الدفعة القوية للاقتصاد الوطني .

ويتضمن البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014 المحاور الرئيسية التالية :

أولا : تحسين التنمية البشرية :

خصص البرنامج الخماسي للتنمية حوالي 40 بالمئة من الغلاف الإجمالي لتحسين التنمية البشرية وذلك من خلال :

- انجاز حوالي 5000 منشاة لفائدة قطاع التربية الوطنية تتضمن 1000 اكمالية و850 ثانوية .
- انجاز 600.000 مقعد بيداغوجي و 400.000 سرير لإيواء الطلبة موجهة لتعزيز إمكانيات قطاع التعليم العالي .
- انجاز أكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين .
- انجاز أكثر من 1500 منشاة قاعدية صحية تتضمن 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين .
- برمجة انجاز مليوني (02) وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية 2010-2014 على أن يتم الشروع في انجاز 800.000 وحدة المتبقية قبل نهاية سنة 2014

- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء.
- تحسين التزويد بالماء الشروب من خلال انجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري انجازها .
- انجاز أكثر من 5000منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعدة متعددة الرياضات و 400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب .
- إعداد مجموعة من البرامج الهامة لفائدة قطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال .

ثانيا : تطوير المنشات القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية :

خصص البرنامج الخماسي 2010 2014 حوالي 40 بالمئة من موارده للاستثمارات العمومية تضمنت على الخصوص :

- رصد أكثر من 3.100 مليار دج لصالح قطاع الأشغال العمومية موجهة بالخصوص لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ .
- تخصيص أكثر من 2.800 مليار دج لقطاع النقل من اجل تحديث وتوسيع شبكة السكك الحديدية وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي .
- تخصيص ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم والبيئة .
- تخصيص حوالي 1.800 مليار دج لتحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل .

ثالثا : برامج دعم تنمية الاقتصاد الوطني :

يخصص البرنامج الخماسي 2010-2014 اكثر من 1.500 مليار دج تضمنت ما يلي :

- تخصيص اكثر من 1.000 مليار دج لمواصلة برامج ومشاريع دعم التنمية الفلاحية والريفية
- 150 مليار دج موجهة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي لتأهيل المؤسسات وتيسير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج .

- دعم التنمية الصناعية التي ستعبئ مشاريعها أكثر من 2.000 مليار دج من القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من اجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية .
- تخصيص حوالي 350 مليار دج لتشجيع إنشاء مناصب ومرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل ودعم التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل وهذا من تحقيق هدف إنشاء 3 ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة .

رابعا : تطوير اقتصاد المعرفة :

يخصص البرنامج الخماسي 2010-2014 حوالي 250 مليار دج لدعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال الاعلام الالي داخل مؤسسات التعليم وفي المرافق العمومية .

المبحث الثاني : عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر واليات علاجها

المطلب الاول : عوائق التنمية الاقتصادية

ان عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ومنها الجزائر تعترضها مجموعة من العقبات المتباينة التي تجعل من هذه العملية دون المستوى المرغوب وفي ما يلي أهمها :

اولا : العوائق الاقتصادية : وهي متنوعة إذ جميعها تمنع تحقيق التنمية الاقتصادية من نتائجها :

- وجود الاقتصاد المزدوج (قطاع محلي وطني وقطاع أجنبي)
- ضيق الأسواق المحلية
- ضعف الحافز على الاستثمار

وتتمثل هذه المعيقات في الآتي :

1- الحلقة المفرغة للفقر : يؤدي انخفاض الإنتاجية إلى انخفاض الدخل الفردي الذي يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية ، الادخار، الاستثمار ومن تم انخفاض الإنتاجية ، ولكسر الحلقة المفرغة للفقر والتغلب على آثارها السلبية تلجا الدول النامية إلى التمويل الخارجي عن طريق طلب

القروض من الدول المتقدمة ، وكذلك من الدول والهيئات المهتمة بالتنمية كالبنك الدولي ، غير أن توفر رأس المال لا يكفي لتحقيق التنمية ما لم يعتمد على كفاءة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة كما أن الاستثمار لا يعتمد على وفرة المدخرات فحسب بل أيضا على الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصاديا وهي عادة غير متوفرة في الدول النامية وهو ما يطلق عليها في أدبيات الاستثمار تدني الطاقة الاستيعابية للدول النامية .

2- **مشكل الفساد :** اظهر تقرير حديث لمنظمة الثقافة الدولية حول الفساد بدول العالم لسنة 2015 ، الجزائر من بين أكثر دول العالم فسادا بعدما حازت على المرتبة 88 من أصل 168 دولة محل دراسة عبر العالم وقد اكسب الترتيب الحالي للجزائر 12 مرتبة مقارنة بتصنيف سنة 2014 والذي نالت من خلاله المرتبة 100 من مجموع 175 دولة محل دراسة في مؤشر تفشي الفساد بدول العالم ، وتحصلت الجزائر في الدراسة على المرتبة التاسعة عربيا بمؤشر قدر بـ 36 متقاسمة الرقم مع المغرب ومصر .

وأدرجت المنظمة الدولية الدانمرك الأولى عالميا في مكافحة الفساد واعتبرتها الدولة الأقل فسادا في العالم متبوعة بفنلندا في المرتبة الثانية تلتها السويد في المركز الثالث ، ولفت التقرير الدولي إلى أن الفساد الكبير هو إساءة إلى استخدام السلطة السياسية العليا التي يستفيد منها القليلون على حساب الكثيرين ، والتي تتسبب في إلحاق ضرر جسيم وواسع الانتشار بالأفراد والمجتمع وهو غالبا ما يمر دون عقاب ، أصابت منظمة الثقافة الدولية بالجميع إلى التحرك ضد الفساد وذلك من خلال الانضمام لحملة نزع القناع عن الفاسدين .

إذ لاحظت المنظمة أن من الأسباب التي تدعو إلى القلق البالغ استمرار شبح الفساد عندما تعم حالة اللاشفافية في الممارسات العامة وتحتاج المؤسسات إلى دعم ومساندة وتعجز الحكومات عن تطبيق الآليات القانونية لمكافحة الفساد ، وتقدر الأمم المتحدة حجم الأموال العامة التي تتعرض للنهب والاختلاس بسبب فساد الأنظمة السياسية في العالم تزيد عن تريليون ونصف تريليون دولار سنويا ويتم تحويل هذه الأموال إلى حسابات شخصية أو ودائع سرية في الخارج .

ثانيا : العقبات السياسية والاجتماعية : مع العوامل التي تساعد على قيام التنمية يوجد العامل السياسي لان عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية وهو حال البلدان النامية وعليه فان اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من

خلق جو ملائم للتنمية وبالنسبة للعقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية فيمكن عرضها في الآتي :

- الانفجار السكاني وعلاقته بالموارد الطبيعية ، حيث نجد أن هذه الأخيرة اقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومات توفير المتطلبات الأساسية ، الأمر الذي ينتج عنه ضغوطا متزايدة على مواردها المالية التي تتصف بالمحدودية فينتج عنه اتساع فجوة التمويل .
- ضعف مستوى التعليم والتدريب وندرة المهارات الفنية والإدارية والجهل الاقتصادي التي يرتكز بالتوجيه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي .
- عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي .
- عدم عدالة توزيع الدخل الوطني [1]

ثانيا : العقبات التكنولوجية والتنظيمية : تحتاج عملية التنمية إلى التنسيق وتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص اللذان يشكلان أساس اقتصاد الدولة ، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من اجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها ، فضلا عن نقل التكنولوجيا المناسبة والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم ، والدول النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة غير معقدة بما يتناسب مع طبيعة وظروف كل دولة ، اما العقبات الخارجية التي تعيق عملية التنمية فيمكن تعريفها على أنها العقبات المرتبطة بالظروف الدولية وكذلك العلاقات الخارجية للبلدان النامية بالبلدان الأجنبية في جوانبها الاقتصادية والتجارية والمالية وغيرها ويتمثل ذلك في شروط التبادل التجاري ، أسعار السلع وتدهور شروط التجارة ، بالنسبة للبلدان النامية وسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى (متعددة الجنسيات) على السوق الدولية ، الأمر الذي أدى إلى اختلال موازين البلدان النامية وخاصة الميزان التجاري .

المطلب الثاني : إجراءات إنعاش التنمية الاقتصادية في الجزائر :

أولا : استراتيجيات تحقيق التنمية الاقتصادية :

يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة لعمليات التنمية الاقتصادية التي تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وتتمثل هذه الاستراتيجيات في الآتي[1] :

[1] قنادرة جميلة الشراكة العمومية العامة والتنمية الاقتصادية في الجزائر مرجع سابق ص 77

1- **إستراتيجية مبدأ الدفعة القوية** : يقصد بالدفعة القوية توجيه حد أدنى من الموارد لبدء عملية التنمية في مراحلها الأولى تواجهها العديد من العقبات تشمل عوامل مقاومة لها ولا يمكن للوسائل الضعيفة مواجهة مثل هذه العقبات لأجل ذلك يجب على الدولة الجزائرية حشد كل إمكانياتها وطاقاتها نظرا لعدم جدوى أساليب التدرج البطيئة في تحقيق الهدف منها .

يتحصل مبدأ تطبيق الدفعة القوية في إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس مال الاجتماعي من طرف المواصلات واتصالات ووسائل نقل وقوى محركة وخدمات التعليم والتدريب وكلها مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة بطبيعتها ويترتب عليها العديد من الموفورات الاقتصادية الخارجية تتمثل في توفير الإنتاجية بتكلفة منخفضة وضرورية للقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشا دون توافر مثل هذه الخدمات الإنتاجية بتكلفة منخفضة ، وأيضا إغراق حجم ضخم من الاستثمارات في إنشاء جبهة عريضة من الصناعات تتكامل مشروعاتها راسيا وأفقيا .

2- **إستراتيجية النمو المتوازن :** تنطلق هذه النظرية من الاعتقاد العام بأنه لا يمكن لمصنع أو أكثر مهما بلغت كفايته الإنتاجية أن يحرز النجاح منفردا ولو تم تنفيذه وسط بيئة استثمارية فقيرة لان جزءا من الدخل المتولد عن هذا المصنع سوف يستخدم في شراء منتجاته ، بعكس الوضع ، إذا تم تنفيذ عدد كبير من المشروعات في وقت واحد ، وفي مختلف المجالات المتكاملة مع مراعاة التوازن المطلوب ما بين القطاعات المختلفة وخاصة الصناعة والزراعة بهدف توفير احتياجات السوق المحلي الأمر الذي سيؤدي لوضع بحيث يوجد لكل صناعة سوق خاص لها ولغيرها من الصناعات ، مهما يعني توليد دخل عنها ، إلا أن هذا الوضع لا يعني بالضرورة نمو صناعات بمعدلات متساوية فنمو كل صناعة يتوقف على مرونة الطلب الداخلي لها .

إذ يؤكد مؤيد إستراتيجية النمو المتوازن نظريتهم بان برنامج التنمية يجب أن تكون شاملة لكافة القطاعات وبعبارة أخرى الاستثمارات توزع على القطاعات المختلفة كل حسب حاجته ، ذلك لوجود تشابك بين بعضها البعض وكل قطاع يمثل سوق لنتائج القطاع الآخر ولكن يبقى الاختلاف حول تحقيق هذا الهدف من اجل التنمية المنشودة وإحداث التغيرات الجذرية على المستوى الكلي للقطاع الوطني .

[1] سامي عياط عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر مرجع سابق.ص 78

3- **استراتيجية النمو غير المتوازن :**ارتبطت هذه الإستراتيجية باقتصاد هيرشمان ، إذ انطلق من انتقاد شجر رأسمال والموارد الأخرى الضخمة التي تفوق قدرات الدول النامية لأجل ذلك دعا إلى تبني البلاد المتخلفة لإستراتيجية النمو غير المتوازن وتتركز إسهامات هير شمان فيما يلي :

- يرى هيرشمان النمو غير المتوازن هو أفضل طريقة للنمو في الدول النامية ولذا يجب أن تتركز الدفعة القوية في قطاعات أو صناعات أو إستراتيجية محددة ذات اثر حازم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة ، بدلا من تشتيتها على جبهات كبيرة تتفاوت في درجة أهميتها
- دعا هيرشمان إلى إستراتيجية النمو غير المتوازن لكونها أكثر واقعية وتتوافق والموارد المتاحة ولفعاليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه البلاد وانه إذا أريد للاقتصاد الوطني أن يشق طريقه باستمرار إلى الأمام .
- ايد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضا إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الإنفاق الاستثماري محبذا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى لان الاستثمار في فترة ما سوف يجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى في فترة موالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستمارات .
- يعتبر هيرشمان ضرورة الاستثمار في مشروعات رأسمال الاجتماعي لأنها سوف تحفز الاستثمارات الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر نظرا للكثير من الموفورات الخارجية التي تتيحها حيث أن هذا النوع من المشروعات يقدم إعانة مالية غير مباشرة للقطاعات الأخرى نتيجة لتخفيض تكاليف الإنتاج بها .
- تتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الرائدة من صناعات أو مشروعات وان معالجة هذه المشكلة يتم على مستويين :

- **المستوى الأول** : يتمثل في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأسمالي اجتماعي والاستثمار في قطاع النشاط الإنتاجي المباشر .
- **المستوى الثاني** : في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر .

4- **إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية :** تتميز هذه الإستراتيجية فيما يلي :

- عملية التنمية تعمل على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للقاعدة العريضة من أفراد المجتمع حيث ينتجه البنيان الإنتاجي إلى تحقيق الاعتماد على السوق المحلي بدلا من الاعتماد على الخارج في ظل العلاقات الاقتصادية غبر متكافئة .
- وبالتالي يكون الهدف الأساسي من عملية التنمية رفع مستوى المعيشة لغالبية السكان عن طريق إشباع حاجاتهم الأساسية تخصيصا للموارد في جانب الاستهلاك بقدر ما يعد استثمارا في الموارد البشرية لما يترتب عليه من زيادة في القدرة الإنتاجية لدى الأفراد .

ثانيا : تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر :

إن البيئة الاستثمارية في الجزائر لها تأثير مباشر على عملية التنمية الاقتصادية فبالرغم من المقومات الاستثمارية المتوفرة بالاستقرار السياسي ، المؤهلات الطبيعية ...الخ .

فالإحصائيات تشير إلى أن عدد المشاريع الاستثمارية المصرح بها خلال الفترة 2002-2013 بلغ 53207 مشروع استثماري بمبلغ إجمالي قدره 8072482 دج استحدث من خلالها 853409 منصب عمل إلا أن هناك من المعوقات التي يجب علاجها لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة من خلال :

- محاربة البيروقراطية الإدارية وتداخل الصلاحيات من خلال مراجعة النظام الإداري وجعله بعيد عن حالة التعقيد
- العامل البشري يعد عائقا حقيقيا أمام عملية جذب الاستثمارات خاصة الأجنبية منها بسبب السلوكيات والمعاملات المشبوهة والغموض في إدارة الصفقات العمومية ، الآمر الذي يتطلب تطوير الدهنيات بما يتماشى والتطورات العالمية الحاصلة .
- مشكل التمويل المتمثل على وجه الخصوص في ارتفاع معدل الفائدة وعدم كفاية السوق الوطنية مضاف لها ارتفاع تكاليف الإنتاج .
- التباطؤ الكبير في انجاز بعض الإصلاحات الاقتصادية الأمر الذي يتطلب الإسراع في تنفيذها بالمقارنة مع دول الجوار .
- الدور المحدد للقطاع الاقتصادي الذي هو مطلوب منه اليوم قبل اي وقت مضى ، المساهمة بشكل اكبر في جذب الاستثمارات الأجنبية .

- تعتبر دراسة obalk حول الحوافز الجيدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة بالنسبة للدول النامية ومنها الجزائر إن درجة الانتفاخ الاقتصادي تعد عاملا ايجابيا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة المخاطر في اقتصاد الدول المضيفة عامل تنفير وكذلك مستويات التعريفة الجمركية تؤثر فقط على معدلات استثمار الشركات متعددة الجنسيات المتجهة للسوق المحلي ، على عكس ذلك فان الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو تصدير يتأثر على العموم بمعدلات أسعار الصرف المحلية والأجنبية ، وبالتالي فان الحوافز الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر ملائمة لنوعين من الاستثمارات الوطنية أو الأجنبية إذ تشمل :
  - السياسات التي تعزز استقرار الاقتصاد الكلي والقدرة على التنبؤ.
  - درجة عالية من الانتفاخ الاقتصادي.
  - هيكل ضريبي يشجع تمويل الاستثمار المباشر
  - وجود بنية تحتية أساسية ملائمة .

ثالثا : نموذج النمو الاقتصادي الجديد :

يتم تجسيد نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي صادقت عليه الحكومة في عام 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا على ثلاث مراحل تهدف الى تحقيق معدل نمو بـ 6.5 بالمئة خارج المحروقات خلال العشرية القادمة حسب ما توضحه وثيقة موجزة لهذا البرنامج نشرت عبر الموقع الالكتروني لوزارة المالية إذ تنص على ما يلي :

وهكذا فان المرحلة الأولى من النموذج (2016-2019) ستتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة . أما المرحلة الثانية (2020-2025) فستكون مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني تليها مرحلة استقرار وتوافق (2026-2030) يكون في أخرها الاقتصاد قد استنفذ قدراته الاستدانية وتتمكن عندها مختلف تغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن ، إذا على صعيد التحول الهيكلي للاقتصاد يرمي النموذج الجديد إلى تحقيق معدل سنوي خارج المحروقات بـ 6.5 بالمائة ما بين 2020 و 2030 وارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي الذي ينتظر ان يتضاعف بـ 2.3 مرة الى جانب تضاعف مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام لينتقل من 5.3 بالمائة حاليا الى 10 بالمائة غير أن بلوغ هذا الهدف يقتضي رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بشكل معتبر حسب الوثيقة ويتعلق الأمر كذلك بعصرنة القطاع الفلاحي قصد

بلوغ الأهداف المرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات ويسعى النموذج من جهة أخرى إلى تحقيق هدف التحول الطاقوي الذي سيسمح بتخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية واختصار عملية الاستخراج من باطن الأرض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره كما يهدف إلى تنويع الصادرات من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

من اجل هذا يعول النموذج الجديد على إحداث ديناميكية قطاعية مرورا بتطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات والبناء والأشغال العمومية وتشير الوثيقة إلى أن تحقق هذا التحول الهيكلي للنشاط المنتج والوتيرة السريعة التي ينبغي على القطاع الصناعي إتباعها في النمو تشكل أول الصعوبات التي سيواجهها الاقتصاد الوطني خلال مسار تنويعه .

وبخصوص الاستثمار ينتظر من اجل تحقيق التحول الهيكلي "ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجه رأس المال المستمر".

في هذا الإطار تم وضع تصور للمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجه رأس المال المستمر".

في هذا الإطار تم وضع تصور للمستوى معين من النمو يخص الإنتاجية العامة ويمكن معدل الاستثمار العام نفسه من خلق معدلات نمو اقتصادي أعلى وعلى هذا الأساس يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية العامة للاستثمار الخاص والعام على وجه سواء من اجل هذا تم برمجة تعزيز ميزانياتي ثان سيطبق بالتدريج ابتدءا من 2025 قصد تخفيض نفقات التجهيز المسجلة مباشرة في ميزانية الدولة شريطة تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار باللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص .

وفيما يخص قابلية الدفع الخارجية يرمي النموذج إلى تقليل الفرق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين أساسيين يتعلق الأول بتجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة تسمح فائض هام من إنتاج المحروقات قابل للتصدير والثاني بتسريع وثيرة الصادرات خارج المحروقات (فلاحة وصناعة وخدمات) إذ ينتظر أن تسمح مواصلات وتيرة نمو صادرات السلع والخدمات خارج المحروقات والواردات والاستهلاك الطاقوي بتحسين وضعية ميزان المدفوعات ابتدءا من 2020 ، إذ يعتبر محررو الوثيقة انه من المستحيل تحقيق نمو اقتصادي قوي دون كبح تدفق الواردات المسجل خلال العشريات الأخيرة .

يتعين هنا على الاقتصاد الوطني من اجل التوصل إلى النقلة المنتظرة في 2030 مواجهة أربعة عراقيل أساسية مرتبطة بحجم التغيرات في هيكلته الإنتاجية وتطور الاستدانة الداخلية وقابلية الدفع الخارجية والتحول الطاقوي فمن اجل تجسيد هذه النظرة الجديدة جاء النموذج بجملة من التوصيات تتمحور حول ست نقاط إستراتيجية تتعلق بتحفيز خلق المؤسسات بالجزائر ومراجعة كل من القانون الأساسي وتشكيلة لجنة ممارسة الاعمال "دوينغ بيزنس" من خلال تعزيزها بباحثين وخبراء وتمويل الاستثمار من خلال تأسيس "نظام فعلي" للاستثمار في التجهيز العمومي ومواصلة إصلاح النظام البنكي وتطوير سوق رأس المال .

كما يتعلق الأمر بمراجعة السياسة الصناعية بغية تسريع القطاع الصناعي وإعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوري مرورا بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية مع ضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة إلى جانب وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية وإضفاء اكبر قدر ممكن من الشجاعة على الإدارة الاقتصادية .

خلاصة الفصل

إن الوضعية التنموية واستنادا إلى مؤشرات التنمية المعمول بها دوليا فان هناك تطورا ملحوظا في بعض المؤشرات التي تقيس وضعية التنمية البشرية . ويرجع ذلك إلى تحسين الخدمات المقدمة في مجالات التعليم والرعاية الصحية وسياسة محاربة الفقر ودعم الفئات الهشة وفي بعض المؤشرات أن الجهود المبذولة غير كافية ويجب وضع سياسات أكثر فاعلية خاصة فيما يتعلق بالبطالة .

يحتوي كل برنامج على مجموعة محاور ذات أهداف محددة وتمثلت هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاص بالفترة 2005-2009 وأرفق هذا البرنامج ببرنامجين تكميليين آخرين هما البرنامج التكميلي لتنمية مناطق الجنوب والبرنامج التكميلي لتنمية الهضاب العليا ويمتد هذان البرنامجان على الفترة 2006-2009 كما تم في ماي 2010 إطلاق البرنامج الخماسي 2010-2014.

أما العراقيل والتحديات التي تعترض عملية التنمية في الجزائر فان كافة العراقيل المتعلقة الإنشائي والاختلال الموجود على مستوى التوزيع الجهوي للكتلة الاقتصادية تشكل البطالة المرتفعة وأزمة السكن معوقات كثيرة تعترض التنمية الاقتصادية ويضاف إلى ذلك تحديات تحسين الخدمات العامة المقدمة وتنويع الصادرات عن طريق تشجيع الاستثمارات والقطاع الخاص وتنمية الموارد البشرية .

خاتمة

نخلص في الأخير إلى أن الواقع الاقتصادي الذي يمتاز به الاتحاد المغاربي اليوم وبالأخص الجزائر هو واقع مزري وذلك من خلال تلك التناقضات التي يشهدها القطاع بالنظر إلى ما تملكه الدولة من موارد وثروات فبالرغم من ذلك إلا أنها تعيش عجزا اقتصاديا مريع في شتى الميادين .

فمن خلال الدراسة الوصفية والتحليل والتقصي في المشاكل والمعيقات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري اليوم توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي جاءت كالتالي :

- يتصف الاتحاد ألمغاربي بالفشل في المنظومة الاقتصادية والاستراتيجيات التي يضعها باءت بالفشل وذلك لغياب الخبرة والتحكم المثالي في الموارد والإمكانيات .
- تهميش القطاع الخاص الذي من خلاله تحقق التنمية الاقتصادية لكل بلد فما نراه في منظومة الاقتصاد ألمغاربي هو أنها تحتكر المشاريع الكبرى للقطاع الحكومي .
- دخول الجزائر في مرحلة الصراع بين النظام والمعارضة الإسلامية مما اثر سلبا على مجلس الرئاسة في الاتحاد المغاربي .
- الاعتماد المفرط على البنك العمومي للمحروقات بالدرجة الأولى في معظم دول الاتحاد الأوروبي .
- دخول الجزائر والمغرب في صراعات حول الصحراء الغربية .
- التبعية الاقتصادية التي أثرت على الميزان التجاري في معظم هذه الدول فهي تعد من الدول المستهلكة بالدرجة الأولى .
- عدم إعطاء الفرص للشركات المصغرة وأصحاب الأفكار الاقتصادية والتي من خلالها قد تنعش الاقتصاد وتحقيق التنمية في كافة الميادين .
- غياب الفكر الاقتصادي وعدم الاعتماد على المبادئ الأساسية في إدارة المشاريع الاقتصادية .
- عجز الدولة على مواكبة التغيرات الراهنة اقتصاديا وذلك لفقدانها السياسة المثالية في تسيير مواردها وإمكانياتها المادية والبشرية .

ثانيا : التوصيات

- على الجزائر أن تقدم الدعم للشركات المصغرة والمتوسطة وان تعطي الثقة في القطاع الخاص وذلك من اجل إنعاش الحياة الاقتصادية في البلد ومحاولة تخطي مشاكل البطالة والفقر .
- خلق مشاريع إنتاجية بالدرجة الأولى وذلك لتغير سياسة التبعية والاعتماد المفرط على خزينة المحروقات .
- إعطاء الفرصة للخبراء والباحثين الاقتصاديين في تقديم أفكارهم ودعمهم على تطبيقها .
- الاستغناء على الاستثمارات الداخلية التي تقلص من حريتها في التحكم والخروج من قوقعة التبعية الاقتصادية .
- استغلال الإمكانيات والثروات الموجودة في الاتحاد المغاربي للنهوض بمنظومة اقتصادية منافسة عالميا .
- الاهتمام بالتنمية الاقتصادية في الجزائر خاصة وفي الاتحاد المغاربي عامة .

- الاهتمام بالقطاع الصناعي لتوفير التمويل الكافي واستيراد التقنيات الحديثة للاستفادة من مخرجات القطاع الزراعي .
- تعزيز التعاون والشراكة المغاربية وذلك لإنتاج قوة اقتصادية ضاربة على المستوى العربي والمستوى العالمي .
- تعزيز مبدا التنوع الاقتصادي وذلك لخلق جو حيوي على مستوى القطاع .

قائمة المراجع

- اسماعيل شعباني مقدمة في اقتصاد التنمية والنمو ، استراتيجيات التنمية ط 2 دار هومة الجزائر 1997 ص 50.
- انس يحي احمد علي معوقات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، دراسة حالة السودان ، شهادة ماجيستير في الاقتصاد ، جامعة النيلية ، كلية الدراسات العليا في الاقتصاد سنة 2010 ص 27-28.
- احمد جابر بدران ، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة ، دار الجيزة ، القاهرة سنة 2014 ص 21.
- اكلي نعيمة ، استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر ، رسالة دكتوراه ، جامعة تيزي وزو ص 5-6.
- بكار مسعود ، دراسة امكانية التكامل الاقتصادي في التنميات الاقليمية ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران 2013/2012 ص 174/173.
- باشوش حميد ، المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية رسالة ماجستير .
- بوضياف ياسين ، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية ، مقال جامعة الشلف (الجزائر) ص 5-6.
- جميلة معلم ، تجارب التنمية في دول المغاربية والاستراتيجيات البديلة ، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب ، رسالة دكتوراه جامعة جامعة باتنة 2017/2016 ص 32-3.
- جمال عبد الناصر مانع ، اتحاد المغرب العربي ، دراسة ثانوية سياسية ، دار العلوم والنشر والتوزيع 2004 ص 15.
- عبيد محمد علي عبد الخالق ، العولمة واثرها على الطلب الاستهلاكي في الدول النامية مع الاشارة الى وجهة النظر الاسلامية الاسكندرية ، دار الجامعة الجديدة 2007 ص 83.
- عبد الوهاب بن خليف ، اتحاد المغرب العربي بين حساب الساسة وتموجات الشارع الجزائري ، دار الطليعة 2010 ص 13 .
- صبيحة بحكوت ، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات ما بين 2007/1989 الاردن ، دار السلام للنشر والتوزيع 201 ص 127.
- مصطفى القيلالي ، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل ط 1 بيروت مركز الدراسات الوحدة العربية 2005. ص25.
- حكود محمد نعيم ، اثر العوامل الاقتصادية في الصراعات السياسية لدول المغرب العربي رسالة دكتوراه جامعة اليرموك ص 55
- توفيق المدني ، اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والاجيال ، دراسة تاريخية منشورات الاتحاد الكتاب العربي دمشق 2006 ص 23.
- عبد المجيد هيول ، مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي للتنمية الزراعية العدد 1-2 ديسمبر 2009 ص 28.

- عايشي كمال ، امكانية ترقية الصادرات الصناعية في الجزائر في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية ، اطروحة دكتوراه 1 كلية العلوم الاقتصادية جامعة الحاج لخضر باتنة 2006/2005/ص 63.
- محمد عبد العزيز عجمية ، التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص ، النضريات والاستراتيجيات والتكلات ، دار الهجرة الاسكندرية ، اكتوبر 2008 ص 81.
- منير بدوين التنمية الاقتصادية ، دار طريق العلم الاسكندرية ، 2010 ص 5.
- ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ، دار المريخ المملكة العربية السعودية 2006 ص 50-51.
- صبري قادس الهيثي التنمية السكانية الاقتصادية في الوطن العربي ، دار المنهج للنشر والتوزيع عمان 2001 ، ص 91.
- فتيحة بناني ، السياسة التقدمية والنمو الاقتصادي ، دراسة نظرية ماجيستير في العلوم الاقتصادية جامعة احمد بوقرة 2009 ص 4.
- شرقاوي حاج عبو ، الاداء الاجتماعي للاصلاحات الاقتصادية ، الملتقى الوطني الاول حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية 21/20 افريل 2004.
- عياش بولحية ، دراسة اقتصادية لبرنامج الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر ما بين 2001 2004 مذكرة ماجيستير قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر سنة 2010 -2011 ص 49-51.
- زرمان كريم ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2004/2001 المركز الجامعي خنشلة ، العدد 7 جوان 2010 ص 204-205.
- سامي لعياط ، عوائق التنمية الاقتصادية في الجزائر واليات علاجها ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة جامعة جيجل العدد 2 افريل 2018 ص 261.

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

معوقات التنمية الاقتصادية في دول الاتحاد المغاربي(دراسة حالة الجزائر)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب:

- شويط محمد

تحت إشراف:

د.ارزيوقات ميلود

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
يونس بوعصيدة رضا	أستاذ محاضر -أ	20 أوت 1955	رئيس
ازريوقات ميلود	أستاذ مساعد -أ	20 أوت 1955	مشرف
سلامة وفاء	أستاذة محاضرة -أ	20 أوت 1955	ممتحن

السنة الجامعية 2019-2020

مقدمـــة:

تعتبر مشكلة التنمية الاقتصادية مشكلة متجذرة في كل دول الاتحاد المغاربي عامة والجزائر خاصة رغم الموارد الطبيعية الهامة التي تشكلها بعض هذه الدول ، ولهذا لابد أن نبحث عن هذه المعوقات ونضع الحلول الملائمة للنهوض باقتصادياتها لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال الاعتماد على التخطيط الاقتصادي الذي يعتبر مفتاح باب التنمية الاقتصادية وذلك بوضع خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى وتشترك في هذه العملية جميع القطاعات والأقاليم المكونة لهذه الدول من اجل تحقيق التنمية المطلوبة ومن كل هذا يأتي التساؤل الرئيسي ما هي معوقات التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي عموما والجزائر خصوصا ؟

والذي تفرعت عنه ثلاث أسئلة فرعية جاءت كالتالي :

- ما هي المعوقات الاقتصادية في الاتحاد المغاربي؟
- ما هي ابرز المعوقات الاقتصادية في الجزائر؟
- ما هي الحلول الواجب إتباعها لتفادي هذه المعوقات الاقتصادية في الجزائر؟

فرضيات البحث :

أهمية الدراسة :

تأتي أهمية البحث منة كونه يتناول واحد من أهم القضايا التي تواجه دول الاتحاد المغاربي بشكل عام والجزائر بشكل خاص على وجه التحديد إلا وهي قضية التنمية الاقتصادية .

ويحاول هذا البحث دراسة معوقات والشوائب التي تواجه دول الاتحاد المغاربي عامة والجزائر خاصة في منظومتها الاقتصادية في تحقيق التنمية المنشودة .

يمكن الاستفادة من نتائج البحث وذلك من خلال التركيز على المعوقات التنمية الاقتصادية في الجزائر ووضع حلول جذرية مناسبة لذلك .

أهداف الدراسة :

- التطرق إلى أهداف التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي عامة والجزائر خاصة .
- التطرق إلى المعوقات الاقتصادية الحقيقية التي تواجه دول الاتحاد المغاربي .
- إنعاش الجانب المعرفي حول التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي.

منهج البحث:

استلزم عند دراسة هذا الموضوع الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالتقصي في الأسباب والمعوقات الأساسية التي يواجهها الاتحاد المغاربي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فلقد تم وصف المشاكل التي يواجهها القطاع الاقتصادي في الاتحاد عامة وفي الجزائر خاصة .

فالمنهج الوصفي التحليلي يدرس الظاهرة بجميع أبعادها وخصائصها والذي يصفها من الناحية الكيفية من خلال مؤشرات الظاهرة والسياسات والاستراتيجيات التي تتبعها دول الاتحاد المغاربي في تحقيق التنمية بالإضافة إلى استعمال المؤشرات الرقمية التي تكون دليل على المعلومات النظرية وذلك بهدف الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم .

الفرضيات :

- هناك معوقات اقتصادية تقف أمام التنمية الاقتصادية في الجزائر
- تهميش الدولة الجزائرية للشركات الصغيرة مما أدى إلى إضعاف التنمية الاقتصادية .
- ضعف التنمية الاقتصادية في الجزائر بسبب حدوث خلل في الهيكل الاقتصادي .
- تأثير التبعية للغرب مما أدى إلى غياب الإنتاج الاقتصادي المحلي في الجزائر.

هيكل البحث :

تناول البحث معوقات التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي ولقد اشتمل البحث على مقدمة وفصلين وخاتمة .

شملت المقدمة على الإطار المنهجي والدراسات السابقة .

الفصل الأول تناول التنمية الاقتصادية في الاتحاد المغاربي.

الفصل الثاني تناول واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر . بالإضافة إلى نتائج البحث والتوصيات والخاتمة وقائمة المراجع.

لقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى :

تعتبر التنمية الاقتصادية من أعظم الغايات والأسس التي تسعى لتحقيقها كل دول العالم مهما كانت صفتها ومهما كانت إمكانياتها ن فالتنمية الاقتصادية عبارة عن معادلة ذو طرفين ، تحقيقها مرهون بالموارد والاستراتيجيات والتخطيطات التي تضعها الدولة لتحقيقها ، وينقسم العالم من حيث التطور إلى عالم متطور وعالم متخلف وعالم نامي.

تعد الجزائر من بين الدول النامية التي تسعى لتحقيق التطور وذلك من خلال تلك الجهود التي تبذلها ، لتضع استراتيجيات وخطط تمكنها من تسخير موارده وإمكانياتها لتنهض بتنمية اقتصادية قوية ، ولكن يلزم امتلاكها للموارد والإمكانيات ، إلا أنها ما زالت متأخرة بأشواط كبيرة على الدول المتقدمة ، فهي تعاني من معيقات تقف حاجزا أمام تطورها.

تمتلك الجزائر المناطق الساحلية التي تمثل مورد حيوي وجد مهم في الجزائر والمتمثل في الساحل الذي يقدر بـ120 ألف كم .

بالإضافة إلى الهضاب والسهول المرتفعة والتي تقدر بـ600الى 1000 متر ، والتي تسمح باستصلاحها للزراعة واعتبارها قوة ضاربة في الاقتصاد ، بالإضافة للصحراء بكل ثرواتها الباطنية من محروقات وغيرها من موارد التي تعتبر الطاقة اللا متناهية والتي تقدر بـ2 مليون كم^2

بالإضافة إلى المورد البشري المتمثل في السكان الذي يعد اغلبهم فئة شبانية التي غالبا ما يفتقدها معظم الدول والتي تمثل 60 بالمائة من السكان شباب ، وتعتمد الدولة على مجموعة من القطاعات فجعل منها موردا تنمويا بالنسبة لها وذلك من خلال مثلا القطاع الزراعي والفلاحي الذي يعتبر ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال المحاصيل الزراعية التي ينتجها هذا القطاع والمتمثلة في (الخضر الجافة والبقول ، الحبوب ، الحمضيات و التمور والفواكه المختلفة.) ، بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني المتمثل في الكميات التي تنتجها الجزائر من اللحوم البيضاء وغيرها من لحم الأبقار والإبل والأنعام ، وكذلك الموارد المائية المتمثلة في الصيد البحري وحجم الساحل يساعد على هذا القطاع ومحاولة استغلاله قدر الإمكان .

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فهو يمثل المورد أو المجال البديل الذي تساهم فيه الجزائر بمحاولة دعمه وذلك باستغلال الموارد الطاقوية والمعادن وتسخيرها قدر الإمكان وفتح من خلاله مناصب الشغل والقضاء على البطالة ، ولقد استغلت الدولة إستراتيجية بديلة عن الإستراتيجية التي كانت موروثة عن الاستعمار ، التي كانت تصدر المواد الخام فقط واستبدلتها بمعالجة هذه المواد واستغلالها في فتح مصانع محلية وصناعات تقليدية مثلا ، فلقد عملت الجزائر في تحرير القطاع وذلك بتطويره ومحاولة الاستفادة منه.

وللجزائر موارد عديدة تمثلت في شبكة النقل فلقد تمتعت الجزائر بموارد وإمكانيات إضافية تمثلت في الطرق البرية والتي تقدر بـ90 بالمائة من التنقلات كانت مورد اقتصادي لتنقلات اقتصادية .ولقد قدرت بـ 28655 كم من الطرق الوطنية (R.N 23879 KM) من الطرق الولائية ، فهذه القيم توحي بوجود مورد لا يستهان به في قطاع النقل بالإضافة إلى السكك الحديدية والنقل البحري والمتمثل في 74 سفينة منها 5 ناقلة للبترول والغاز وتستعمل 12 ميناءا.

وان هذه الموارد التي تمتلكها الجزائر استلزمت عليها وضع استراتيجيات تمكنها من استغلالها بشكل حسن محاولة منها للنهوض بتنمية اقتصادية ضاربة على المستوى الإفريقي والعربي والعالمي .

ولقد تطرقنا أيضا في هذا البحث إلى استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر.

تعتبر الاستراتيجيات في تلك القواعد والخطط التي تبدلها الدولة بكل فئاتها من خبراء وعلماء وأكاديميين اقتصاديين وفئات المجتمع ككل وذلك لان هذا القطاع ذو أهمية كبيرة فهو العجلة المحركة لجميع القطاعات في الدولة وهو الذي يحافظ على سيادة الدولة واستقرارها .

ولقد تمثلت هذه الاستراتيجيات فيما يلي :

سياسة إنعاش الصناعة وهي عبارة عن إستراتيجية توضع بهدف دعم قطاع الصناعة بالموارد اللازمة وذلك بهدف تطويره وتحسينه بهدف قدرته على المنافسة وقدرتها على تلبية حاجيات زبائنها . بالإضافة إلى تطرقها إلى الآفاق التنموية في ظل تحقيق استراتيجيات صناعية صناعية اعتمادا اعتمادا على الموارد المتاحة وذلك يتضمن التنسيق بين الموارد التي تملكها الدولة في الوقت الحالي من خلال تحدد الآفاق المستقبلية في تحقيق مسار الاقتصاد الخاص بها فهي تعد نقطة بداية للتحضير إلى النهوض بقطاع اقتصادي مهم ومتطور ، وذلك استنادا إلى الموارد المتوفرة والجزائر لها نقطة بداية قوية تمكنها من وضع السياسة المناسبة لذلك .

كما تطرقنا أيضا إلى أساليب إنعاش الصناعة والمتمثلة في سياسة ترقية الاستثمارات والتي تعد خطة جد مهمة ، وذلك بتوفير الجو المناسب والملائم لجذب الجزائر المستثمرين والاستفادة من الزراعة المعتمد على الاستقرار السياسي وذلك لضمان الاستقرار الاقتصادي وخلق جو مناسب للاستثمار والاستفادة منه ،

بالإضافة إلى سياسة التأهيل والتي تتمثل في عملية وإجراء يقوم بتدابير لتحسين فعالية المؤسسات في السوق وتقوية المنافسة لتطوير القطاع وتحقيق طابع تقني تكنولوجي هام ومتطور وتستدعي إنتاج منتجات جديدة تستجيب النوعية والأرباح بالإضافة إلى (أسلوب التحسس) والذي يتمثل على خلق الثقة بين المؤسسات لتحقيق الاندماج الاقتصادي وعصرنة الاقتصاد الوطني .

كما تطرقنا إلى أسلوب تطوير العنصر البشري وذلك من خلال اعتماد المؤسسات على هذا الأسلوب وذلك لاستمرار نشاطها ونجاحه ، وذلك بتطوير المورد البشري بفتح دورات تكوينية لإنشاء مورد مؤهل للعمل والتطوير بالإضافة إلى دعم الدولة لمثل هذه الموارد بفتح محطات تكوينية وتوفير التقنيات اللازمة لتعليمهم وتعزيز التنوع المهني .

كما تطرقنا أيضا إلى الاستراتيجيات التنموية القائمة على أساس الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يعرف بنظام الخوصصة الذي اتبعته الدولة كمنهج مهم في قطاع الاقتصاد وذلك بتحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة ذات طابع مادي أو معنوي ، والتي تهدف بدورها إلى تحقيق فعالية اقتصادية كبيرة أساسها النمو لتزايد وتوفير نشاطات متعددة ، والقضاء على البطالة وتوفير مناصب الشغل ، بالإضافة إلى تطرقنا في هذه النقطة إلى سياسة الاستثمار . وذلك باقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات إنتاجية أو إعادة التأهيل أو الهياكل أو المساهمة في رأس مال مؤسسة نقدية واستعادة الأنشطة في إطار الخوصصة ، بالإضافة إلى سياسة الضبط التي تتمثل في تحقيق التوازن بين ميزانية الدولة في تحسين نشر الموارد المثالية من خلال التحكم في المصاريف على المشاريع الاقتصادية .

وكذلك تطرقنا إلى الخوصصة في تأثير التنمية وذلك من خلال تفعيل مبدئها من خلال وضع استراتيجيات تحارب الفساد الإداري والمالي ، وذلك من خلال انتشار الفساد الإداري والمالي في معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية توجب على الدولة وضع خطط لتصحيح مسار هذه المؤسسات وفرض عقوبات قانونية على كل التجاوزات الاقتصادية وذلك من خلال مكافحة الرشوة كجزء من الإصلاحات .

بالإضافة إلى التطرق إلى تأثير كل من الحكومة و الفساد على التنمية وذلك بتعزيز الدعم ومساندة المؤسسات وتعزيز المنافسة من خلال سياسة توفير البيئة وتحقيق الأهداف ، وذلك من خلال تغيير المناخ بهدف تحسين القطاع والمصحوب بالتغير الاجتماعي والثقافي وغيرها.

كما تطرقنا أيضا اثر البيئة على التشغيل وذلك من خلال الدور الذي تلعبه البيئة على الأسعار وعلى النمو الاقتصادي .كما تعرضنا في هذا البحث إلى الخطط التنموية الاقتصادية في الجزائر والتي جاءت كالتالي :

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وهو برنامج طرحته السلطات العمومية سنة (2001-2004) بهدف تفعيل الأنشطة التنموية الفلاحية والخدمات العمومية ، وتدعيم الإطار المعيشي لحياة السكان وتطوير المورد البشري ، بالإضافة إلى التطرق إلى دوافع هذا البرنامج التخصصي والتي كانت من أهم هذه الدوافع متمثلة في تحقيق التوازن الاقتصادي ما بين ما تملكها لدولة من ثروات وموارد وما هو موجود على ارض الواقع

بالإضافة إلى دعم الجانب التنموي للاقتصاد المحلي للدولة ولقد كانت مكونات هذا البرنامج متجسدة في القطاعات التالية (القطاع الفلاحي ، القطاع البحري ، التنمية البشرية والمحلية ، التشغيل والحماية الاجتماعية ، تنمية الموارد البشرية ، القطاع الصناعي ، قطاع التربية والتعليم ، قطاع التكوين المهني ، الصحة والسكان ، التعليم العالي ، الشباب والرياضة ، الشؤون الدينية) بالإضافة إلى إصلاحات كانت مرتبطة بالقطاعات التي كانت تعاني من مشاكل عويصة مثل قطاع الموانئ والمطارات والطرقات ، شبكة المواصلات ، إعادة تأهيل الأرياف والهضاب والواحات ، قطاع الفلاحة السكن وغيرها من القطاعات التي لابد من تعزيزها والاهتمام بها من أولويات هذا البرنامج وان هذه العوامل هي الدافع الرئيسي في طرح السلطات العمومية لمثل هذا البرنامج الا وهو برنامج الإنعاش الاقتصادي ، والذي يتكون من عناصر أساسية متمثلة في : برنامج تحسين ظروف السكن برنامج تحسين التعليم العالي ، التربية الوطنية ، برنامج تحسين التكوين المهني برنامج التحكم في الثروات والموارد والتحكم في توزيعها ، الثقافة ، إكمال التضامن الوطني برنامج البلدية التنموية وغيرها من البرامج التي شهدت إصلاحات في جميع القطاعات بشتى أنواعها

ولقد كانت هذه البرامج تطبق من خلال وضع إجراءات واستراتيجيات تمثلت في إستراتيجية تحقيق التنمية بالدرجة الأولى ، بالإضافة إلى إستراتيجية مبدأ القوة الدافعة ، وإستراتيجية العقبات السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى إستراتيجية العقبات التكنولوجية والتنظيمية .

كما تطرقنا في هذا البحث إلى العوائق التنموية في الجزائر والتي جاءت كالنحو التالي : العوائق الاقتصادية ، والمتمثلة في وجود ازدواجية القطاع (قطاع محلي وطني ، أجنبي) ضعف الحافز على الاستثمارات ، الحلقة المفرغة للفقر والذي كان حاجزا عويصا أمام الخطط التي تضعها الدولة .

بالإضافة إلى العوائق الاجتماعية واهم شيء مشكل البطالة ، عوائق إدارية متمثلة في الفساد الإداري والاختلاسات المالية وغياب مبدأ الحوكمة في الإدارة .

بالإضافة إلى معوقات ثقافية والمتمثلة في غياب السياسة الاقتصادية والوسط الاجتماعي مما يصعب على الدولة مواكبة التطورات الراهنة في القطاع الاقتصادي .

مشاكل التبعية وغيرها من العوامل التي أطاحت بالاقتصاد الجزائري في الحضيض ، والتي تسعى جاهدة بالنهوض بتنمية جديدة مغايرة للمبادئ المتعارف عليها في السابق وذلك بهدف تحقيقها بطرق جديدة وبموارد مغايرة تماما .

خاتمـة:

فنخلص في الأخير إلى أن التنمية الاقتصادية في الجزائر تحتاج إلى اجتهادات بشرية ومسؤوليات سلطوية ، وذلك لتحقيق التنمية السوية والمنشودة بأسس فعالة وبجهود مكثفة من ابسط فرد في المجتمع إلى أقواهم .

شكرا لكم